بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

الجلسة المشتركة للبرلمان

لعرض حصيلة عمل الحكومة

(الفصل 101 من الدستور)

عرض الدكتور سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442

(06 يوليوز 2021)

الفهرس

المدخل 5

الباب الأول-تنزيل البرنامج الحكومي: المنهجية ومؤشرات الإنجاز 10

منهجية مبدعة في تنزيل البرنامج الحكومي..... 11

مؤشرات الإنجاز ومدى الوفاء بالالتزامات 12

وضعية تنفيذ الإجراءات 12

تحقيق الأهداف المرقمة الملتزم بها في البرنامج الحكومي 13

الباب الثاني-حصيلة عمل الحكومة حسب محاور البرنامج الحكومي..... 18

المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة..... 19

أولا -تعزيز حقوق الإنسان وصون حقوق وكرامة المواطن 19

ثانيا -مواصلة إصلاح منظومة العدالة 21

ثالثا -مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور 22

رابعا - مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب 23

خامسا-إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني 24

المحور الثاني : تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة 26

أولا-تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الفساد والرشوة 26

ثانيا-إرساء حكامة جيدة وضمان نجاعة السياسات العمومية 29

ثالثا-إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية 31

المحور الثالث : تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة 36

مواصلة تحسين الوضعية الماكرو اقتصادية 37

أولا-تحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة والاستثمار للإنعاش الاقتصادي 40

ثانيا-دعم التشغيل وتشجيع المقاول الذاتي 47

ثالثا-تعزيز التنمية الصناعية *ودعم التجارة* 55

رابعا-رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري والمياه والغابات 57

خامسا -تقوية ودعم قطاع السياحة 60

سادسا -مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 63

سابعا -تعزيز البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل 64

ثامنا -مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي 66

تاسعا-تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي 69

عاشرا-توسيع العرض المائي 71

المحور الرابع : تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي..... 77

أولا-إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: الاستثمار في الإنسان 78

ثانيا-تأهيل وتعبئة اوارد المنظومة الصحية 88

ثالثا-الحماية الاجتماعية: التطوير والتوسيع، وإرساء أسس التعميم 92
تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 95
تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي 96
رابعا-دعم القدرة الشرائية للمواطن 100
خامسا-تعبئة قوية لتحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية 108
سادسا -دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن 112
سابعا -العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة 114
ثامنا -تحسين الولوج إلى الثقافة 115
تاسعا -تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية 116
المحور الخامس : العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم 118
أولا -تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم 118
ثانيا -تعزيز العناية بمغاربة العالم 124
ثالثا -تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 129
الباب الثالث-التدبير الجماعي الناجح لجائحة كوفيد-19 131
دروس الجائحة 132
الناحية الصحية 133
المستويين الاجتماعي والاقتصادي 134
التدبير القانوني 135
تسريع التحول الرقمي خلال الجائحة 135
التواصل خلال الأزمة 136
الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا 137
الخاتمة 139

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين.

المدخل

يسرني الحضور لمؤسستكم الموقرة في هذه الجلسة التي تنعقد بعد أربع سنوات وبضعة أشهر من تحمل الحكومة لمسؤوليتها، وهي الجلسة التي بادرت بطلب انعقادها لعرض حصيلة عمل الحكومة، في إطار الفصل 101 من الدستور، وعلى أساس ومرجعية البرنامج الحكومي الذي صادقتهم عليه بتاريخ 26 أبريل 2017، واقتناعا من الحكومة بأهمية تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبالمناسبة أشكر أعضاء المؤسسة التشريعية، بغرفتيها، نوابا ومستشارين، من الأغلبية والمعارضة، والذين ربطتنا بهم طيلة هذه الولاية علاقة تعاون وشراكة أثمرت حصيلة تشريعية ورقابية مهمة ونوعية.

كما أشكر أعضاء الحكومة ومختلف مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية على جهودهم المقدرة، إذ عملوا بجد رغم التشويش والتبخيس من بعض الجهات، وافتعال وتوهم حصول معارك وخلافات داخل الحكومة التي واصلت عملها، ولم تسقط كما كانوا يتوهمون ويزعمون، لا في الشهور الأولى، ولا بعد سنتين، ولا بعد ذلك، مع التأكيد على وجود تنوع في الرؤى في بعض الأحيان

إن الحصيلة التي أتشرف اليوم بتقديم معالمها الكبرى أمامكم، ومن خلالكم إلى كافة المواطنات والمواطنين. هي جواب عن سؤال "ماذا أنجزت هذه الحكومة ؟!"، وهو سؤال مشروع ومتفهم، وهذا تمرين ديمقراطي نشارك فيه جميعا، وتكريس للشفافية والمحاسبة، وترسيخ لمبدأ دولة المؤسسات.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون

ليست هذه المرة الأولى التي أعرض فيها حصيلة عمل الحكومة، فقد سبق لي أن قدمت أمامكم ومن على هذا المنبر في منتصف الولاية الحكومية، الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، كما أصدرت الحكومة تقارير منتظمة عن حصيلة 120 يوما الأولى من

عمر الحكومة وحصيلة السنة الأولى، والحصيلة المرحلية النصفية، وحصيلة السنة الثالثة، وهي جميعها منشورة ومتوفرة، كتجسيد عملي لمبدأ الشفافية وتفعيل للحق في الحصول على المعلومة.

واسمحوا لي أن أذكر باختصار قبل تقديم الخطوط العريضة لحصيلة عمل الحكومة الواحدة والثلاثين بعد الاستقلال، والثانية بعد دستور 2011، بالسياق السياسي والاقتصادي الدولي والوطني الذي تشكلت فيه الحكومة في أبريل 2017، إذ جاءت بعد:

- أزمة مالية واقتصادية عالمية، وتراجع نسب النمو في أغلب البلدان الشريكة اقتصاديا للمغرب؛
- تزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية؛
- صعود متزايد لسعر البترول منذ 2016 والذي بلغ أوجه في 2018، حيث تجاوز 84 دولارا للبرميل؛
- وضع إقليمي وجهوي متسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وهكذا حازت الحكومة على التعيين الملكي السامي بتاريخ 05 أبريل 2017، ثم صادق البرلمان على البرنامج الحكومي بتاريخ 26 أبريل 2017. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أجدد العرفان والامتنان لجلالة الملك حفظه الله، والاعتزاز بالثقة الملكية السامية، ودعم جلالته المتواصل طيلة كل المراحل التي قطعتها هذه الحكومة، بدءا من تشكيل الحكومة في نسختها الأولى ومرورا بمختلف التعديلات التي طرأت على هيكلتها.

وباستحضار مختلف تحديات المرحلة، انطلقنا في عملنا من اليوم الأول للتعيين الملكي للحكومة، متوكلين على الله ومسلحين بالثقة الملكية السامية، وثقة المواطنات والمواطنين وثقة البرلمان بعد مصادقته على البرنامج الحكومي.

ولله الحمد والمنة، لم يخب فيه رجاءنا، وبفضله وجوده اجتزنا بسلام العديد من المحطات، وبتوفيقه حققنا الكثير من النجاحات والإنجازات، فلله الحمد في الأولى والآخرة، أحمده سبحانه وتعالى عني وعن سائر أعضاء الحكومة.

أيها السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون

ما كان لهذه الحكومة أن تحقق ما حققته وأنجزته كفريق واحد منسجم، -وإن اختلفت الآراء داخله في بعض الأحيان-، لولا روح التضامن داخل الفريق الحكومي، والتعاون مع مختلف المؤسسات، وانخراط وتعبئة عموم مسؤولي وأطر وموظفي مختلف الإدارات، وقبل ذلك وبعده، دعم جلالة الملك حفظه الله، وتوجيهاته الاستشرافية السامية، ومتابعة جلالته للأوراش والإصلاحات الكبرى.

وكما قلت من قبل، فإن هذه الحصيلة، هي حصيلة كافة مكونات الحكومة وأعضائها، وليست حصيلة وزير دون آخر، أو قطاع دون آخر، أو حزب دون آخر.

وقد سبق أن اتفق أعضاء الحكومة في الاجتماع الرابع للجنة الوزارية لتتبع تنزيل وتيسير البرنامج الحكومي المنعقد يوم 25 ماي 2021 على أن يتواصل كل عضو في الحكومة بخصوص حصيلته القطاعية، فهي ستكون أكثر تفصيلا لما حققوه من إنجازات لا يسمح هذا العرض الإجمالي بالتفصيل فيها. وأستثمر هذه المناسبة لأجدد الشكر للسيدات والسادة الوزراء على مجهوداتهم.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون

تعد هذه الولاية الحكومية، ولاية استثنائية بجميع المقاييس بما عرفته من تطورات في بدايتها على الصعيد السياسي والاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي، والتي أشرت إليها سابقا بتلخيص وتركيز، وكذلك بما عشناه في بحر هذه الولاية من محطات صعبة، وأبرزها جائحة كورونا على مدار أكثر من سنة، وهي الجائحة التي أصابت العالم برمته، وأربكت كبريات الاقتصاديات والبنيات الصحية العالمية، وما تزال تداعياتها مستمرة، ولا يعرف أحد في العالم مآلاتها، خاصة بعد ظهور عدد من المتحورات والسلالات الجديدة والخطيرة للفيروس.

وقد مكن تدبير بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للجائحة، من تحقيق نجاحات جماعية، كان للحكومة فيها نصيب مقدر، إلى جانب كل

المؤسسات وانخراط المواطنات والمواطنين وتعاونهم وتضامنهم وتعبئتهم وتفاعلهم الإيجابي مع القرارات الحكومية وقرارات السلطات العمومية.

ورغم هذه التحديات التي لم تكن سهلة، واصلت الحكومة تنفيذ الإصلاحات المهيكلة الكبرى، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة.

ولا يفوتني في هذا المدخل كذلك، أن أذكر بما شهدته هذه الولاية الحكومية من تطورات إيجابية مهمة في القضية الوطنية، حيث حققت الدبلوماسية المغربية بقيادة وتوجيهات جلالة الملك حفظه الله نجاحات كبيرة ومتتالية، حاصرت أعداء وخصوم وحدتنا الترابية، وكشفت ألاعيبهم، وفضحت ادعاءاتهم. وقد توج هذا النجاح الديبلوماسي بفتح 22 قنصلية لدول شقيقة وصديقة بمدينتي العيون والداخلة.

كما أن تدخل القوات المسلحة الملكية بالكركرات، باحترافية وبسلمية، تنفيذا لتعليمات جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، لإنهاء عبث عصابة الانفصاليين في المنطقة، شكل ضربة قاصمة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة، وبداية مرحلة جديدة عنوانها "لا تساهل بعد اليوم"، وهي الخطوة التي لقيت التفافا وطنيا كبيرا ومباركة دولية.

وبهذه المناسبة، يشرفني أن أتقدم، باسم الحكومة، بأسمى عبارات التقدير والإكبار لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة أيضا لتوجيه التحية لكافة مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على ما يبذلونه من تضحيات جسام وخدمات جليلة للدفاع عن حوزة الوطن ووحدة ترابه وأمن وسلامة المواطنات والمواطنين.

وتعزز مسلسل النجاحات بقيادة جلالة الملك حفظه الله بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء، واعتماد الإدارة الأمريكية خريطة رسمية للمغرب تضم كامل ترابه الوطني، وفتح قنصلية بمدينة الداخلة، وهو ما شكل تحولا نوعيا في تاريخ القضية الوطنية أربك حسابات الخصوم وأفقدهم صوابهم، في ظل استمرار تمسك المغرب

بالحل السياسي والمسار الأممي، وتشبثه بمقترح الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية كحل وحيد وأوحد للنزاع المفتعل.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون

لقد عرفت الولاية الحكومية ثلاث مراحل رئيسية:

- **مرحلة أولى**، تميزت بفتح أوراش مهيكلة وتحقيق إنجازات كبرى، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحكامة، تحسنت بفضلها العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وتم إطلاق دينامية تنموية إيجابية أسهمت في تقوية قدرات بلادنا
- **مرحلة ثانية**، تميزت بالتكاتف والتعاون بين الدولة بمختلف مؤسساتها، والتفاف المواطنات والمواطنين، في جبهة موحدة تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك نصره الله في مواجهة جائحة كورونا، وتدبيرها بشكل جماعي ناجح، مكن من الصمود وتجنب الأسوء، ومواصلة الإصلاحات الكبرى والمهيكلة، وهو ما ساهمت فيه الدينامية التي تحققت في المرحلة الأولى
- **مرحلة ثالثة**، تتميز بإرساء مقومات وأسس إعادة إطلاق دينامية جديدة للاقتصاد الوطني، بالموازاة مع استمرار اليقظة والحذر في مواجهة الجائحة، ونحن عازمون على تحمل مسؤولياتنا ومواصلة العمل في هذا الاتجاه إلى متم الولاية الحكومية، واضعين مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

أيها السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون

إننا ونحن نضع الحصيلة بين يدي الجميع؛ من برلمانيين ورأي عام، وخبراء وإعلاميين ومتخصصين ومحللين. وبقدر ما نحن فخورون بالحصيلة الإيجابية والمشرفة لعمل الحكومة، بل وغير المسبوقة في عدد من القطاعات، فإننا مستعدون للمناقشة وتقبل النقد. ونحن واعون بحجم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

الباب الأول-تنزيل البرنامج الحكومي: المنهجية ومؤشرات الإنجاز

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

أَسَّسَ البرنامج الحكومي لولاية 2017-2021 انتقالا منهجيا مهما، حيث أعطى لأول مرة معنى دقيقا للتعاقد السياسي، عبر اعتماد آليات للقيادة والتنزيل والمراقبة، كما هو الشأن في التجارب الدولية الرائدة.

وقد التزمت الحكومة في برنامجها بوضع هذه الآليات، من خلال اعتماد مخطط تنفيذي في أفق ثلاثة أشهر من تنصيبها، يتضمن، على الخصوص، الأهداف والتدابير التي يتم اتخاذها بالنسبة لكل قطاع حكومي، وإحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل هذا البرنامج، وإحداث وحدة متخصصة لدى رئيس الحكومة لهذه الغاية.

وقد ساهمت هذه المنهجية، في تحسين قيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، كما ساهمت في تكريس روح الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمان الالتزام بالسياسات العمومية المبرمجة، وتقييم آثارها على المواطن بصفة عامة.

ويتناول هذا الباب ما يلي:

- أولا: تقديم المنهجية ومكوناتها؛
- ثانيا: عرض مؤشرات الإنجاز ومدى الوفاء بالالتزامات.

منهجية مبدعة في تنزيل البرنامج الحكومي

بعد تعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتنصيبها أمام البرلمان على أساس برنامج عملها خلال خمس سنوات، عملت على ترجمة الالتزامات الواردة في هذا البرنامج إلى مخطط تنفيذي، يعد الأول من نوعه في تاريخ الحكومات ببلادنا، ويتضمن الإجراءات التفصيلية العملية الكفيلة بإحداث أثر إيجابي ملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد تم الحرص على تضمين هذا المخطط التنفيذي إجراءات تطبيقية مرفقة بأهداف ومؤشرات رقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة ضمن الاستراتيجيات القطاعية ومردوديتها، واستباق الصعوبات الممكن حدوثها.

وتم إحداث لجنة وزارية للسهر على حسن تنفيذ هذا المخطط، وإيجاد الحلول اللازمة، عند الاقتضاء، لتدارك أي بطء أو تأخر في الإنجاز، وتبني المقترحات والحلول المناسبة لتيسير تنفيذ البرنامج والرفع من أداء العمل الحكومي. كما تم إحداث وحدة على مستوى رئاسة الحكومة مكلفة بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، تتولى مهام تتبع تنزيل البرنامج الحكومي وكتابة اللجنة الوزارية بتنسيق مع شبكة المخاطبين المعينين بمختلف القطاعات الوزارية.

وبفضل الانخراط الجماعي لأعضاء الحكومة، الذين أشكرهم بالمناسبة، أستطيع أن أعرض أمامكم حصيلة العمل الحكومي، والتي قمنا ببلورتها، سنة بعد سنة، بطريقة جماعية في عدة محطات للجنة الوزارية، التي حرصت شخصيا على انتظام لقاءاتها.

وحرصت الحكومة، على نشر الوثائق المتعلقة بأداء الحكومة وبتنزيل برنامجها على عدد من المواقع الإلكترونية، ولا سيما موقع « **barnamaj.cg.gov.ma** » ، وموقع

« **hassila.cg.gov.ma** »، وهو ما من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية وتوفير المعلومة لعموم المواطنين والمتتبعين.

مؤشرات الإنجازومدى الوفاء بالالتزامات

وضعية تنفيذ الإجراءات

يتضمن المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 581 إجراء وإجراء فرعيا، موزعا حسب محاور البرنامج الحكومي الخمسة، وهي كالتالي:

- المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛
- المحور الثاني: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛
- المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛
- المحور الرابع: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛
- المحور الخامس: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

وبحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود شهر أبريل 2021، فإن وضعية إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي، حسب المعطيات المتعلقة ب 98% من الإجراءات، تبرز أن 7% فقط من الإجراءات هي التي ما زالت في مرحلة الانطلاق أو متعثرة أو لم تنطلق بعد. ويعطي الجدول أسفله تفاصيل وضعية إجراءات البرنامج الحكومي :

طبيعة الإجراء	نسبة الإنجاز
إجراء منجز، أو في مرحلة متقدمة، أو إجراء ذو طبيعة مستمرة	%69
في طور الإنجاز	%24
في مرحلة الانطلاقة	%2
إجراء متعثر أو لم ينطلق بعد	%5

تحقيق الأهداف المرقمة الملتزم بها في البرنامج الحكومي

تضمن البرنامج الحكومي 38 هدفا مرقما، ورغم تداعيات الأزمة وإكراهاتها، وإلى متم أبريل 2021، تمكنت الحكومة من بلوغ أو تجاوز 37 %من هذه الأهداف، فيما تعرف 29 %منها مستويات متقدمة من التحقيق. وتم تسجيل وتيرة إنجاز متوسطة بخصوص 13%من المؤشرات، فيما تبقى نسبة إنجاز 18%من المؤشرات بعيدة نسبيا عن الهدف المحدد، وهي في غالبيتها مؤشرات تأثرت بالجائحة .

ففيما يخص تحقيق المؤشرات الماكرو اقتصادية في أفق 2021، تم تسجيل النتائج التالية مقارنة بالأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي:

- **معدل النمو الاقتصادي بين 4,5 و5,5%:** تأثر كثيرا بالجائحة ورغم ذلك يتوقع نسبة نمو تناهز 5,3% سنة 2021 وهي أعلى نسبة في شمال إفريقيا، مما يبشر إن شاء الله باستعادة عافية الاقتصاد الوطني قريبا؛
- **عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخل الخام) في حدود 3%:** سنة 2019 بلغ العجز 3,6%، إذ كانت أحسن نسبة مسجلة منذ الأزمة المالية لسنة 2008، ثم تأثر كثيرا بالجائحة، حيث يتوقع أن يبلغ سنة 2021، ما يناهز 6,5%. ورغم

ارتفاعه يبقى أقل بكثير من معدل مجموعة من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط الغير المصدرة للنفط (10%)؛

- **مديونية الخزينة (بالنسبة للناتج الداخلي الخام) أقل من 60 %:** في سنة 2019، بلغت نسبة المديونية 64,8%، وكانت أول سنة يعرف فيها منحى تطور المديونية تغيرا إيجابيا. بالمقابل، تأثرت المديونية بالجائحة، حيث قد تبلغ سنة 2021 نسبة المديونية 78,4%، ورغم ارتفاعها تبقى أحسن بكثير من مستواها بعدة دول مجاورة؛
- **نسبة التضخم أقل من 2%:** لم تتجاوز 1%؛
- **نسبة البطالة في حدود 8,5%:** بلغت نسبة البطالة 9,2% سنة 2019، بانخفاض نقطة كاملة منذ سنة 2017. وكان مستوى البطالة في العالم الحضري في أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية بسنة 2008. ثم تأثرت بالجائحة، حيث قد تبلغ 11,1% سنة 2021. ورغم سياق الجائحة، تم الحفاظ على أكثر من 71% من مناصب الشغل المهددة بالأزمة، بفضل الله، ثم بجهود بلدنا المعترف بها جهويا ودوليا؛

وفيما يخص المؤشرات المتعلقة بتعزيز التنمية البشرية في أفق 2021، تم تسجيل النتائج التالية مقارنة بالأهداف المسطرة:

- **رفع نسبة التمدرس في الإعدادي إلى 97% مقابل 88% في بداية الولاية:** بلغنا نسبة 94,2%؛
- **تعميم التغطية الصحية والمرور من نسبة 60% في بداية الولاية إلى 90%:** بلغنا نسبة 70%؛
- **رفع الولوج للخدمات الصحية الأساسية من 60% في بداية الولاية إلى 100%:** بلغنا نسبة 70%؛
- **تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع والمرور من نسبة 27 في الألف إلى أقل من 20 في الألف:** بلغنا ولله الحمد 13,56 في الألف منذ سنة 2018؛

- **رفع الولوج للطرق في العالم القروي من 79% في بداية الولاية إلى 90%:** بلغنا ولله الحمد 83,5% سنة 2019 قبل الجائحة، وتقدمنا بأكثر من 13 نقطة منذ سنة 2012، وتشير التقديرات إلى بلوغ 85% سنة 2021؛

وفيما يخص تحقيق المؤشرات المتعلقة بدعم ومواكبة المقاولة في أفق 2021، بلغنا ما يلي:

- **دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية بمواكبة 20000 مقاولة، منها 500 مقاولة رائدة:** تجاوزنا الهدف خلال سنة 2020، لاسيما بعد تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- **مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل:** تم تسجيل أكثر من 307.000 مقاول ذاتي في نهاية مارس 2021.

وفيما يخص تحقيق بعض المؤشرات المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين في أفق 2021، بلغنا ما يلي:

- **مراجعة التغطية الجهوية للجامعات وتوفير الإمكانات اللازمة لارتفاع نسبة التمدرس بالتعليم العالي إلى45% سنة 2020-2021، مقابل33% في بداية الولاية:** بلغنا 42,1%؛
- **توفير أكثر من مليون مقعد للمنقطعين عن الدراسة من أجل محاربة الهدر المدرسي:** تجاوزنا الهدف المحدد ب37% (شق التكوين المهني)؛
- **تعزيز التكوين المهني بالوسط المهني من خلال وضع المقاولة في صلب جهاز التكوين لبلوغ نسبة 50 % من المتدربين بالفضاء المقاولاتي:** بلغنا 37% مقارنة بأقل من ب30% في السنوات الأولى من الولاية؛

وفيما يخص تحقيق المؤشرات المتعلقة بقطاع السكن والتعمير في أفق 2021، بلغنا ما يلي:

- **وضع سياسة حضرية وطنية شاملة من خلال المصادقة على 600 وثيقة تعميرية وإعداد 30 خريطة للمناطق القابلة للتعمير**: صادقنا على 618 وثيقة و31 خريطة؛
- **إنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق 2021 لتقليص العجز:** سنبلغ بحول الله 95% من الهدف؛
- **السعي إلى معالجة 50% من 120.000 أسرة التي تعيش في دور الصفيح**: بلغنا ولله الحمد 100% من الهدف؛
- **التأهيل الحضري للأحياء غير القانونية لتحسين ظروف سكن ما يفوق 200.000 أسرة:** بلغنا ولله الحمد 97% من الهدف؛
- **التعاقد بشأن معالجة 37.000 بناية مهددة بالانهيار:** بلغنا ولله الحمد 100% من الهدف.

وفيما يخص المؤشرات المتعلقة بقطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات في أفق 2021، بلغنا ما يلي:

- **تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم للسقي الموضعي ل 50 ألف هكتار سنويا:** بلغنا 88% من الهدف؛
- **تخليف وتشجير 50 ألف هكتار في السنة، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 4000 هكتار:** بلغنا 76% و93% من الهدفين.

وفيما يخص المؤشرات المتعلقة ببعض القطاعات الأخرى، نذكر:

- **تأهيل 1000 دار للشباب في أفق 2021**: تجاوزنا الهدف المحدد؛
- **تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 90 في المائة؛ والمخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل؛ ومعالجة المياه العادمة بالوصول إلى نسبة 60 في المائة بحلول 2020**: بلغت نسبة الجمع 96% ونسبة معالجة المياه العادمة 56%؛

- **الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات المغربية لتصل إلى 40 مليون مسافر في أفق 2021:** بلغنا الهدف؛
- **رفع حصة الطاقات المتجددة من 42 % من القدرة المرتقبة سنة 2020:** بلغت الحصة 37%.

الباب الثاني-حصيلة عمل الحكومة حسب محاور البرنامج الحكومي

قبل عرض الحصيلة العامة وأبرز الإصلاحات والإنجازات، موزعة بحسب محاور البرنامج الحكومي، أصارحكم بإحدى أبرز الصعوبات التي واجهتنا عند الإعداد لهذه الحصيلة، والمتمثلة في وفرة الإنجازات الأفقية والقطاعية والمعززة في مجملها بالمعطيات المرقمة والرسمية.

ومن ثم، فلن يكون بالإمكان الإحاطة في عرضي أمامكم بكافة الإصلاحات التي توفقنا بحمد الله في إنجازها. ولذلك، ولتمكينكم من الاطلاع بتفصيل على حصيلة الفريق الحكومي الذي أتشرف بترأسه، سنضع رهن إشارتكم بعضا من وثائق الحصيلة في صيغتها الورقية، إلى جانب الصيغ الإلكترونية لمجموع الوثائق ذات الصلة، التي يمكن الاطلاع عليها في أحد الموقعين اللذين أشرت إليهما سابقا.

المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة

تعهدت الحكومة في برنامجها بمواصلة الإصلاح في هذا المجال، من خلال:

- أولا -تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن؛
- ثانيا -مواصلة إصلاح منظومة العدالة؛
- ثالثا -مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور،
- رابعا -مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب؛
- خامسا -إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني.

أولا -تعزيز حقوق الإنسان وصون حقوق وكرامة المواطن

اعتمدت الحكومة سياسة مندمجة في مجال حقوق الإنسان، وذلك وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، كما قامت بدءا من سنة 2018 بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصياغة مخططها التنفيذي. وقبل نهاية الولاية، أعدت الحكومة تقريرا مفصلا عن تقدم تنزيل هذه الخطة الوطنية، تم عرضه في اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ فاتح يوليوز 2021.

كما تفاعلت الحكومة مع المنظومة الدولية لحقوق الانسان، ومع آليات الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، ومع التقارير والبلاغات الصادرة عن بعض الدول والمنظمات الدولية، ومع منظومة الاتحاد الافريقي لحقوق الإنسان.

كما سعت الحكومة إلى النهوض بثقافة حقوق الانسان والشراكة مع المجتمع المدني من خلال إعداد وتتبع تنزيل العديد من المشاريع، من قبيل مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021" والمخطط التنفيذي لمشروع "إدماج بُعد حقوق الانسان في برامج محاربة الأمية"، وإبرام ما يناهز 203 اتفاقية شراكة مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان على مستوى جهات المملكة.

وفي إطار اهتمامها بالفئات في وضعية هشة، فيما يتعلق بالجانب الحقوقي، عملت الحكومة على:

- إطلاق مبادرة حول تعزيز حماية الأطفال من العنف، وإطلاق الحملة الوطنية لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، والتي مكنت من تسجيل 70.000 طفلا. كما تعكف الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية القاضية بإعادة جميع القاصرين المغاربة غير المصحوبين بذويهم بدول الاتحاد الأوروبي إلى المغرب؛
- العناية بأوضاع المرأة المغربية من خلال مجموعة من المخططات والبرامج، من قبيل المخطط الحكومي للمساواة" إكرام 2 " برسم 2017-2021، و"البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030". وبرنامج "مغرب تمكين"، وبرنامج "تكفل". وفي هذا السياق، أشير إلى الإنجاز الهام المتعلق برفع الحيف عن المرأة السلالية وتمكينها من حقوقها المشروعة على قدم المساواة مع أخيها الرجل. كما فتحت بلادنا الباب لأول مرة أمام المرأة المغربية لولوج مهنة العدول سنة 2018، إذ تم تعيين 277 امرأة "عدل" في مختلف الدوائر الاستئنافية للمملكة في يوليوز سنة 2020؛
- تحسين معاملة السجناء، لا سيما من خلال إصلاح نظام التغذية وإلغاء "نظام القفة"، وتقليص الاكتظاظ، وارتفاع عدد المستفيدين من برامج التعليم ومحو الأمية والتكوين، وتوفير تغطية طبية لفائدة السجناء تقارب 99% في مجال الطب العام، و96 % في مجال طب الأسنان؛

- في إطار مواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تم إحداث نظام إيرادات مؤجلة أطلق عليه اسم "إنصاف" بهدف منح إيرادات عمرية تكميلية لفائدة 99 مستفيدا، الذين تم إدماجهم في القطاع العام في سن متأخرة لا تخول لهم الحصول على معاش لائق.

كما عملت الحكومة على تعزيز المنظومة القانونية لمجال حقوق الانسان، من خلال:

- تعزيز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان، من خلال اعتماد القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، والذي أرسى الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات، والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب؛
- تقوية أدوار مؤسسة الوسيط، لتمكين هذه المؤسسة من السهر على سيادة القانون وتطبيق مبادئ العدالة والانصاف في علاقة المواطن بالإدارة.

ثانيا -مواصلة إصلاح منظومة العدالة

في إطار تكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية، حرصت الحكومة على ما يلي:

- اعتماد وتنزيل القانون رقم 37.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛
- وضع الآليات القانونية والتنظيمية لعمل المفتشية العامة لوزارة العدل، في ظل الوضع المؤسساتي الجديد المتسم باستقلالية السلطة القضائية؛
- تحسين بنيات الاستقبال من خلال الرفع من عدد المحاكم الابتدائية بالمملكة من 70 إلى 84 محكمة. وإحداث محكمة استئنافية جديدة بكلميم، على إثر اعتماد مرسوم جديد سنة 2021 يحدد الخريطة القضائية؛
- تحسين الوضعية المادية للقضاة وموظفي كتابة الضبط.

ثالثا -مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

يحق للحكومة أن تفتخر بكون حصيلتها في الإنتاج القانوني كانت متميزة وثرية سواء من حيث الكم أو الكيف، والتي تجعلها من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين، حيث عقدت خلال الفترة ما بين أبريل 2017 وفاتح يوليوز 2021 ما مجموعه 215 اجتماعا لمجلس الحكومة، تم خلالها دراسة والمصادقة على أكثر من 1036 مشروع نص قانوني، منها 293 قانونا، و10 مشاريع قوانين تنظيمية (وهي نصوص معدلة)، و(4) قوانين-إطار تهم تنزيل إصلاحات كبرى ومهيكلة، تضمنتها عدد من التوجيهات الملكية السامية، و143 قانونا عاديا، و136 قانونا يقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية، و149 اتفاقية دولية، و594 مرسوما تنظيميا.

ومن أجل المساهمة في تجويد النصوص القانونية، تم إصدار مرسوم يتعلق بدراسة الأثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين، وإحداث "لجنة دراسة أثر مشاريع القوانين" لدى رئيس الحكومة، والتي شرعت في عقد اجتماعاتها، من خلال إبداء رأيها بشأن مشروعي قانونين.

وساهم في الأداء التشريعي للحكومة، التعاون البناء مع المؤسسة التشريعية الموقرة، حيث بلغ عدد مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على البرلمان (330) مشروع قانون، من بينها (38) مشروع قانون من الولاية التشريعية السابقة، قررت الحكومة الحالية تثبيتها، وقد تمت المصادقة البرلمانية على (293) مشروع قانون.

كما تم إرساء، ولأول مرة، "لجنة تقنية دائمة لتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية"، بمنشور لرئيس الحكومة، وبلغ عدد مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها 291 مقترح قانون من أصل 304 مقترحا، أي بما نسبته 95.72%.

بالإضافة إلى تفاعل رئيس الحكومة مع 451 سؤالا متعلقا بالسياسات العامة، خُصِّصَت لها 54 جلسة شهرية.

رابعا - مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

حرصت الحكومة، منذ تنصيبها، على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة، بإتمام إصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم وبالجماعات (71 مرسوما)، وإصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

ومن أجل تمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها، وتمويل مخططاتها التنموية، عبأت الحكومة إمكانيات مالية مهمة للجهات، من خلال:

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للجهات من الميزانية العامة، من 1,35 مليار درهم سنة 2015 إلى 10 مليار درهم سنة 2021؛
- استفادة "صندوق التضامن بين الجهات " من 10 % من مجموع المبالغ المحولة لفائدة الجهات؛
- الرفع من حصص الضرائب المرصودة لفائدة الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 1 % سنة 2015 إلى 5 % سنة 2021.

كما أرست الحكومة مقاربة جديدة واستباقية مكنت من تتبع التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية، من خلال قيام رئيس الحكومة رفقة عدد من الوزراء بزيارات ميدانية وتواصلية للجهات، وقد تم القيام بعشر (10) زيارات لحد الآن (مع تعليق زيارتين بسبب ظروف الجائحة)، هذا فضلا عن الزيارات الميدانية المستمرة التي يقوم بها السادة الوزراء.

وفي إطار التزام الحكومة بإطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير، تم الشروع منذ سنة 2019 في إنجاز "توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني"، كما تم إنجاز "المخطط الوطني للمنظومة الحضرية".

كما تمت مواكبة برنامج رد الاعتبار وتأهيل المدن العتيقة لكل من فاس ومراكش والصويرة والرباط وسلا والدار البيضاء وتطوان، والتي كانت موضوع اتفاقيات للتمويل وقعت أمام صاحب الجلالة سنة 2018، مع تتبع تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار، حيث تمت المصادقة على 13 تصميما، فيما توجد 10 تصاميم قيد الإنجاز.

ولتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي، تم وضع برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي.

خامسا-إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

سعت الحكومة جاهدة إلى تفعيل مجموعة من آليات الديمقراطية التشاركية، حيث أرست لجنة العرائض، التي قامت بدراسة 10 عرائض (4 عرائض تم التوصل بها سنة 2018، وعريضة واحدة سنة 2019، وثلاث عرائض سنة 2020، وعريضتان في بداية سنة 2021). ضمنها عريضتان استوفتا الشروط المتطلبة قانونا.

وهنا لابد من الإشارة والإشادة في نفس الوقت بمقترح مجلس النواب بخصوص تعديل القانونين التنظيميين المتعلقين بالحق في تقديم العرائض والملتمسات، والذي تمت دراسته من طرف لجنة مشتركة بين الحكومة والبرلمان، وهي المرة الأولى التي يتم فيها اعتماد هذه الآلية في مسطرة التشريع، وهي مبادرة محمودة وقابلة للتطوير في المستقبل.

كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية والتحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، وموقع "e-participation.ma" الخاص بتيسير ممارسة الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى تكوين 1.120 فاعل جمعوي في هذا المجال.

وفي إطار الترافع المدني عن مغربية الصحراء، تم تنظيم نسختين من الملتقى الوطني التكويني في هذا المجال لفائدة ممثلي جمعيات المجتمع المدني، والتوقيع على

عدد من الشراكات مع الجمعيات المهتمة لمواكبتها في مجال تكوين الشباب في هذا المجال، ، ودعم 34 مشروعا جمعويا في نفس المجال.

المحور الثاني : تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

وضعت الحكومة ورش تعزيز منظومة النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ضمن أولويات عملها، باعتباره مفتاح نجاح مختلف الأوراش الإصلاحية الهيكلية التي أطلقت ببلادنا منذ عقدين من الزمن.

والتزمت الحكومة في هذا الإطار باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات تتجلى أساسا في المحاور التالية:

- أولا - تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الفساد والرشوة؛
- ثانيا- إرساء حكامة جيدة وضمان نجاعة السياسات العمومية؛
- ثالثا - إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية.

أولا-تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الفساد والرشوة

راهنت الحكومة كثيرا في هذا الورش على تكامل الأدوار بين كافة المؤسسات والسلط، وعلى المشاركة الواعية والمسؤولة للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني، وهناك جمعيات أنجزت الشيء الكثير في هذا المجال، وهي مناسبة للتنويه بها والإشادة بمجهوداتها، كما انخرط عدد من المواطنين في مواجهة آفة الرشوة، لا سيما من خلال التبليغ عن قضاياها، عبر الآليات المرصودة لهذا الغرض.

أ. تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

شرعت الحكومة سنة 2017 في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الأولى من نوعها بالمغرب، التي أعدتها الحكومة السابقة، والتي تتضمن 59 مشروعا تهم مختلف القطاعات، كما قامت بتفعيل آليات الحكامة والتتبع، من خلال لجنة قيادة

برئاسة رئيس الحكومة، تضم في عضويتها المؤسسات الدستورية ذات الصلة، وكذا ممثلين عن المجتمع المدني.

وقد تم تحيين هذه الاستراتيجية سنة 2018 وفق رؤية "توطيد النزاهة والحد من الفساد بالمغرب بشكل ملموس في أفق 2025".

وحرصت الحكومة خلال هذه الولاية على اعتماد قانون جديد منظم للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بهدف تطوير اختصاصاتها وتوسيع صلاحياتها. وذلك بعد أن تفضل جلالة الملك حفظه الله بتعيين رئيس الهيئة.

كما أطلقت الحكومة عددا من الإصلاحات، واتخذت مجموعة من التدابير تصب كلها في اتجاه تعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد، من مثل:

- إطلاق ورش طموح لعصرنة سبل اشتغال الإدارة وإصلاحها وتبسيط ورقمنة العديد من المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تكريس استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛
- مراجعة وتحيين القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، والانضمام إلى مبادرة الحكومة المنفتحة؛
- إرساء وتقوية دور اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، وقد أصدرت إلى حدود أكتوبر 2020 حوالي 355 من الآراء الهادفة إلى تكريس مبادئ الشفافية والمنافسة الحرة؛
- انطلاق العمل بالخط المباشر للتبليغ عن الرشوة يوم 14 ماي 2018، حيث تم تلقي، إلى حدود 31 دجنبر 2019، حوالي 36.138 مكالمة حسب التقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة لسنة 2019، صدرت على إثر بعضها أحكام قضائية تقضي بعقوبات سالبة للحرية وبغرامات؛
- فسح المجال للمواطنات والمواطنين لتبليغ شكاياتهم ومقترحاتهم عبر البوابة الوطنية للشكايات chikaya.ma؛

- تقديم تقرير التقييم الذاتي واستعراض مدى ملاءمة المنظومة الوطنية لمقتضيات الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إن هذه العينة من الأوراش والإصلاحات والإنجازات، لَتُشَكِّلُ دلالة قوية على مدى عزم الحكومة وإرادتها، وكذا انخراطها العملي، في تعزيز منظومة النزاهة ومحاربة آفة الفساد.

وإن كنا لا زلنا نتطلع إلى نتائج أفضل، فإن هاته الأوراش مجتمعة، والجهود المبذولة المصاحبة لها، وكذا الدينامية الإيجابية التي أفرزتها، أسهمت بكل تأكيد في تحقيق تحسن مطرد في تنقيط المغرب في مؤشر إدراك الفساد، لا سيما خلال العشرية الأخيرة، حيث انتقل معدل نقطة المغرب في هذا المؤشر من 33,2 في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2006، إلى 41 ما بين 2017 و2020، وهو تقدم غير كاف، لكنه في الاتجاه الصحيح.

ب. الحق في الحصول على المعلومات

عملت الحكومة على تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات ، مع توفير المناخ المناسب ليصبح ممارسة عملية من طرف المواطنات والمواطنين، لا سيما من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma، وتنصيب لجنة الحق في الحصول على المعلومات في 13 مارس 2020؛ وتكليف حوالي

1.150 مسؤولا عن الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية، وإعداد وتعميم دليل حول القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، مع إصدار نموذج طلب الحصول على المعلومات.

ثانيا-إرساء حكامة جيدة وضمان نجاعة السياسات العمومية

لتحقيق هذا الهدف، وبالإضافة إلى المنهجية الجديدة لتنسيق وتتبع تنزيل البرنامج الحكومي، عملت الحكومة على:

- الرفع من وتيرة عقد اللجان بين-الوزارية واعتماد آليات تتبع وتفعيل البرامج الأفقية؛
- تعزيز الالتقائية على المستوى الترابي، لا سيما عبر اعتماد اللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تعزيز آليات تتبع المشاريع على المستوى المجالي؛
- تطوير حكامة المؤسسات العمومية والحرص على انتظام سير آليات حكامتها. وقد صادق المجلس الوزاري خلال يونيو 2021 على أول قانون-إطار يتعلق بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، حيث عرفت السنة المالية 2018 دخول عدد من مقتضياته الجديدة حيز التنفيذ؛
- مواصلة الإصلاح الضريبي، والذي توج بمصادقة المجلس الوزاري خلال يونيو 2021على القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي تم إعداده تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وبناء على توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة في ماي 2019؛
- مراجعة القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

من جهة أخرى، ورغم الظرفية الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد–19، بلغ المتوسط السنوي للاستثمار العمومي 201,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2021، مقارنة بـ 146,1 مليار درهم خلال الفترة 2007-2016. كما يتوقع أن يبلغ إجمالي الاستثمار العمومي 230 مليار درهم سنة 2021، بفضل إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

وبفضل الجهود المبذولة لتحسين تنفيذ الاستثمارات العمومية، تحسنت نسبة تنفيذ استثمار الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 53% سنة 2012 إلى ما يقرب من 79% سنة 2018.

ثالثا-إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية

جعلت الحكومة من إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة وتعزيز قيم النزاهة بالمرفق العمومي أولوية أفقية في برنامجها الحكومي، باعتبارها مدخلا أساسيا لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، لا سيما من خلال تنزيل اللاتمركز الإداري، وتبسيط المساطر الإدارية، واعتماد ميثاق المرافق العمومية، وتسريع التحول الرقمي كأداة قوية للإصلاح الإداري وخدمة الاقتصاد.

أ. تنزيل اللاتمركز الإداري

حرصت الحكومة، منذ بداية ولايتها، على إخراج ورش اللاتمركز الإداري الذي تعثر لعدة سنوات، والذي شدد جلالة الملك على ضرورة اعتماده في عدة خطابات سامية، باعتباره مدخلا أساسيا لإصلاح الإدارة ولتحسين الخدمات العمومية ورافعة لإرساء ورش الجهوية المتقدمة.

على إثر اعتماد الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في دجنبر 2018، أقرت الحكومة مبدأ التدرج في تطبيق وتفعيل مضامين هذا الميثاق داخل أجل زمني لا يتجاوز ثلاث سنوات (2020-2022).

وقد انطلق تفعيل اللاتمركز الإداري ميدانيا في جميع الإدارات المعنية، من خلال إعداد مخططاتها المديرية للاتمركز الإداري، والمصادقة عليها من قبل اللجنة الوزارية.

إعادة ترتيب الأدوار على المستوى المركزي والترابي

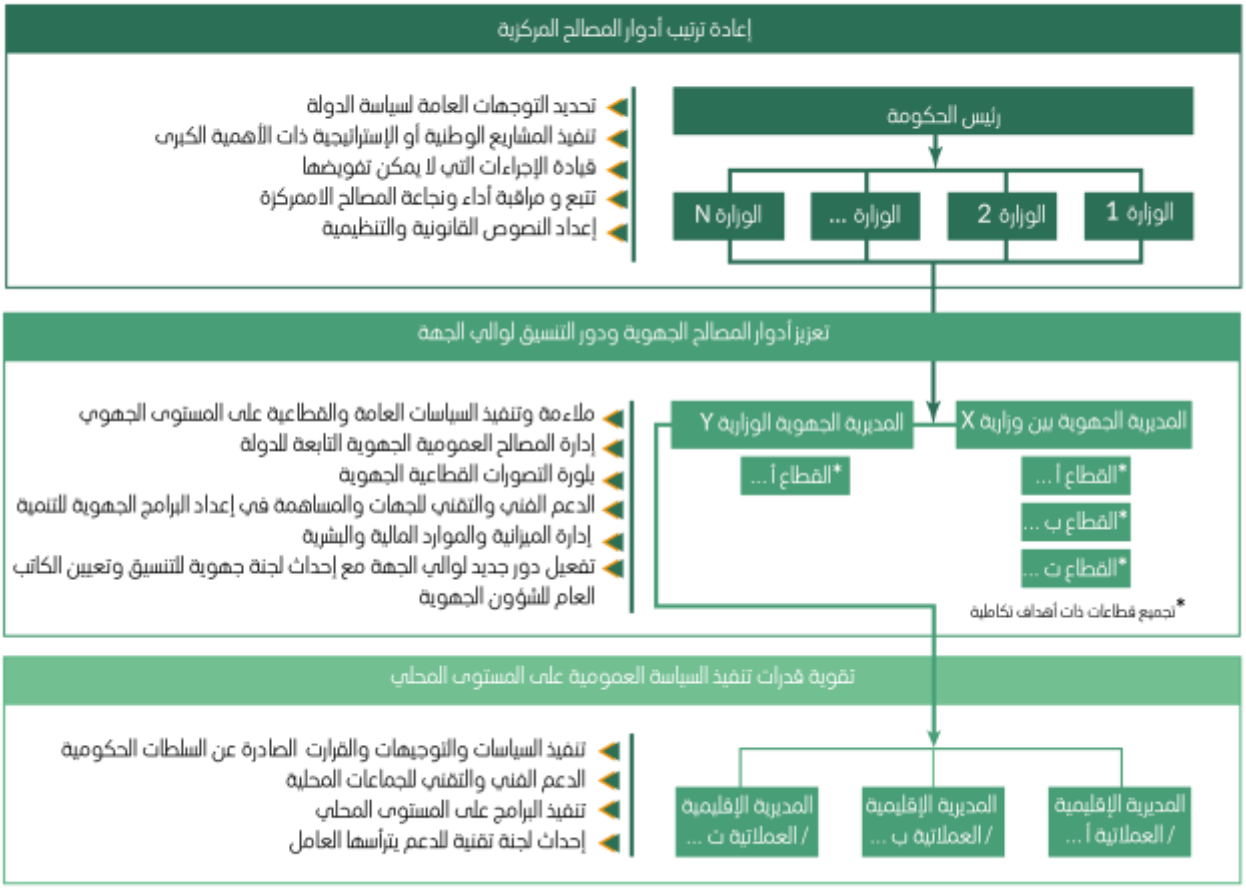

ب. تحديث الإدارة وتجويد خدماتها وتبسيط المساطر الإدارية

تم العمل على تحسين الاستقبال الإداري وتجويد الخدمات، وتنفيذ إجراءات قوية مثل تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحالة المدنية والنسخ المطابقة للأصل

وبهدف إعطاء دفعة قوية لتحديث الإدارة وتجويد خدماتها، أولت الحكومة أهمية كبيرة لتبسيط المساطر، إذ تمكنت، بعد سنوات طويلة من الانتظار، من إصدار القانون رقم 55.19 بشأن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والشروع الفعلي في تنزيل مقتضياته التي تروم أساسا تقوية الثقة بين الإدارة والمرتفق، وتأطير عمل المرافق

العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة ومبسطة خدمة للمواطنات والمواطنين، من خلال ما يلي:

- عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق الإدارية المكونة لملف الطلب؛
- عدم مطالبة المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من الوثائق والمستندات المكونة للملف؛
- اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة؛
- تحديد آجال قصوى في 30 يوما لمعالجة ملفات الاستثمار، و60 يوما لباقي القرارات الإدارية؛
- حق المرتفق في الحصول على وصل إيداع طلب الخدمة الإدارية.

وفي إطار هذا القانون، تم القيام بعملية واسعة لتدوين وتوثيق القرارات الإدارية من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية، كما أُطلقت البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" idarati.ma بتاريخ 21 أبريل 2021، باعتبارها المرجع الوطني الرسمي للمرتفق للاطلاع على ما يتعين القيام به من لدن الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية وكل شخص معنوي خاضع للقانون العام.

وقد أسفرت عمليات الدراسة والتبسيط، منذ دخول القانون حيز التنفيذ أواخر شتنبر إلى اليوم، عن دراسة 3644 قرارا إداريا، وحذف 800 منها، إما لعدم توفرها على سند قانوني أو لورودها بشكل مكرر، كما تم نشر 2341 قرارا بالبوابة الوطنية، فيما يوجد ما يقارب من 200 قرارا قيد النشر، يترقب نشرها خلال الأسبوع المقبل. كما لا يزال 448 قرارا قيد الدرس، بالنظر لطبيعتها المعقدة، وذلك في تنسيق مع الإدارات والمؤسسات المعنية.

وبهدف تأهيل عمل وتدبير المرفق العمومي، تم اعتماد ميثاق للمرافق العمومية بعد مصادقة البرلمان عليه.

ج. تسريع التحول الرقمي كأداة قوية لإصلاح الإدارة والإقلاع الاقتصادي

بغاية تسريع التحول الرقمي ببلادنا، وإرساء إدارة رقمية تتسم بالكفاءة والفعالية وتقدم خدمات آمنة وتستجيب للتحديات السوسيو-اقتصادية الجديدة ببلادنا، تم اتخاذ جملة من التدابير في هذا المجال، أذكر منها:

- تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي بمنظومة العدالة، لا سيما من خلال تفعيل الأداء الالكتروني للرسوم القضائية، وإحداث خدمة الاطلاع على الأحكام والقرارات عبر موقع **"portailjugements.justice.gov.ma"**، وإطلاق منصة السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، وتطوير النظام المعلوماتي لتدبير السجلات التجارية المحلية بالمحاكم؛
- إحداث وتطوير أكثر من 30 بوابة إلكترونية خاصة بتقديم الخدمات الإدارية؛
- إغناء وتحيين بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، بغاية تمكين عامة المواطنين من معلومات الاتصال الخاصة بأكثر من 17.500 مرفق عمومي، موزعة على مجموع التراب الوطني؛
- اعتماد المنصة الحكومية للتكامل (Gateway Gouvernementale) وتيسير الولوج المشترك لبيانات ومعطيات الإدارات العمومية؛
- إعداد نظام معلوماتي مشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية؛
- تدشين العمل بالحامل الإلكتروني Parapheur électronique والذي يهدف إلى التجريد المادي لتدفق الوثائق الإدارية وتدبير تدفق العمل Gestion des workflows؛
- مواصلة دعم وتطوير بوابة التشغيل العمومي «**emploi-public.ma**»، والتي تعزز مبادئ المساواة والشفافية والاستحقاق في ولوج المناصب العمومية، من خلال رقمنة وتعميم خدمة الترشيح الإلكتروني لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات العمومية. وقد بلغ عدد حسابات المستفيدين من هذه الخدمة

أكثر من 102.927 حسابا، فيما بلغ عدد الترشيحات الإلكترونية عبر البوابة 152.996 ترشيحا إلى حدود 31 ماي2021؛

- اعتماد بوابة «**rokhas.ma**» لتسهيل الحصول على الرخص الخاصة بالتعمير؛
- تعميم الخدمات الإلكترونية المقدمة من لدن الوكالات الحضرية.

كما اعتمدت الحكومة خارطة طريق بعنوان «مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب في أفق 2025» بهدف تسريع ورش التحول الرقمي والاستجابة للتحديات السوسيو-اقتصادية الجديدة التي تعرفها بلادنا. من خلال:

- تحول الإدارة، بهدف تنزيل نظام التشغيل البيني ورقمنة وإصلاح الإجراءات الأساسية؛
- تيسير التواصل مع المواطن؛
- تحسين جودة الخدمات العمومية والخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات وتشجيع التفاعل مع الإدارة العمومية؛
- تحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المغربي من خلال المساهمة في تنمية القطاعات التكنولوجية؛
- التعبئة الرقمية لخدمة مجتمع أكثر شمولاً ومساواة مع تقليل الفجوة الرقمية؛
- فك العزلة الرقمية عن الساكنة القروية والمناطق النائية، والحد من التفاوتات الاجتماعية والسوسيو-اقتصادية من خلال تعميم الولوج إلى الإنترنت وإدراج التكنولوجيا كمحور للتنمية الترابية، وخاصة القروية.

المحور الثالث : تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

عملت الحكومة على تنزيل عدد من التدابير والبرامج بهدف دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي. كما شكل مجال تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات أولى الأولويات في عمل الحكومة، باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل.

ويمكن إبراز أهم المنجزات في هذا المجال من خلال المحاور التالية:

- أولا-تحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة والاستثمار للإنعاش الاقتصادي؛
- ثانيا-دعم التشغيل وتشجيع المقاول الذاتي؛
- ثالثا-تعزيز التنمية الصناعية؛
- رابعا-رفع تنافسية قطاعات الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات؛
- خامسا-تقوية ودعم قطاع السياحة؛
- سادسا-مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- سابعا-تعزيز البنيات التحتية واللوجستيكية وتطوير منظومة النقل؛
- ثامنا-مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي؛
- تاسعا-تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي؛
- عاشرا-توسيع العرض المائي.

مواصلة تحسين الوضعية الماكرو اقتصادية

لقد أسهمت الإصلاحات والإنجازات التي قامت بها الحكومة خلال هذه الولاية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، في تحسين الوضعية الاقتصادية ببلادنا واستقرار أو تحسن عدد من مؤشراتها العامة.

وتبرز أغلب هذه المؤشرات الحالة الجيدة للاقتصاد الوطني قبل مجيء الجائحة، وهو ما أسهم في الصمود النسبي للاقتصاد الوطني أمام الأزمة وتجنب الأسوأ.

أ. تطور معدل النمو

لقد عرفت وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام للمغرب انخفاضًا بلغ 2.5% سنة 2019، بعد ارتفاع يقدر بـ 4,2% سنة 2017 و3,1% سنة 2018. وتعزى هذه النتيجة إلى عدة عوامل ظرفية منها ضعف الطلب الأجنبي الموجه للمغرب وتباطؤ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل سياق دولي اتسم بالتوترات الجيوسياسية.

ومع مطلع سنة 2020، تسببت الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في توقف وسائل الإنتاج والطلب الدولي الموجه للمغرب، تسببت في ركود بنسبة 6,3%-سنة 2020، تتلوه استعادة نشاط اقتصادي بشكل ملحوظ خلال سنة 2021، يتوقع معه بلوغ معدل النمو 5,3%. بحسب توقعات بنك المغرب.

ومع هذا، يبقى تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي بالمغرب ضئيلاً نسبياً مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة.

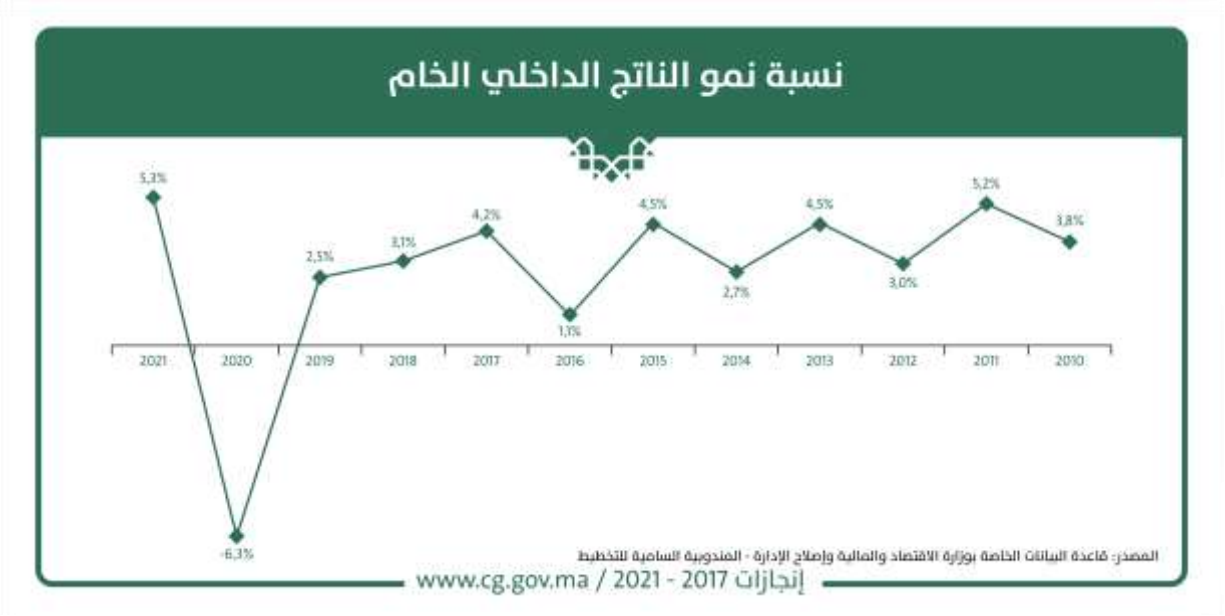

ب. تحسين الميزان التجاري

تتجلى الدينامية الاقتصادية الوطنية كذلك في تطور المبادلات الخارجية للمملكة. إذ نتج عن تطور التصنيع ارتفاع في الواردات، لا سيما من المعدات الصناعية ومعدات التجهيزات الصناعية والطاقة. ورغم ذلك، تقلص أثر هذا الارتفاع من خلال تطوير عرض تصدير تنافسي موجه نحو سلاسل القيمة العالمية.

كما استمر تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات، إذ انتقل من 42.8% سنة 2009 إلى 62.4% سنة 2020. وهكذا، أصبحت صادرات السلع عالية التقنية معادلة لصادرات الفوسفاط الخام.

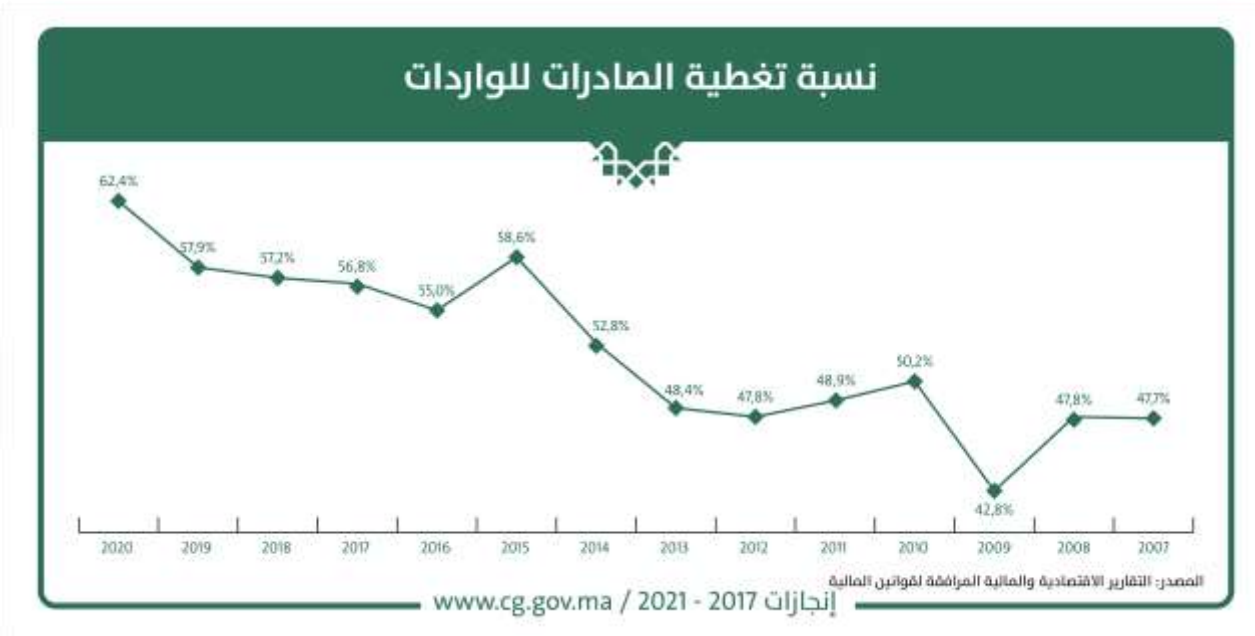

ج. تحسين الحساب الجاري لميزان الأداءات

أدت زيادة "عائدات السفر" وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتحسن نسبة تغطية الصادرات بالواردات إلى تحسن ملحوظ في الحساب الجاري لميزان الأداءات. وهكذا عرف الحساب الجاري تحسنا كبيرا إذ بلغ ما يناهز -2% سنة 2020، بعد تراجع مهول منذ سنة 2007 بلغ ذروته في حدود -9.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012. تحت تأثير ارتفاع أسعار النفط.

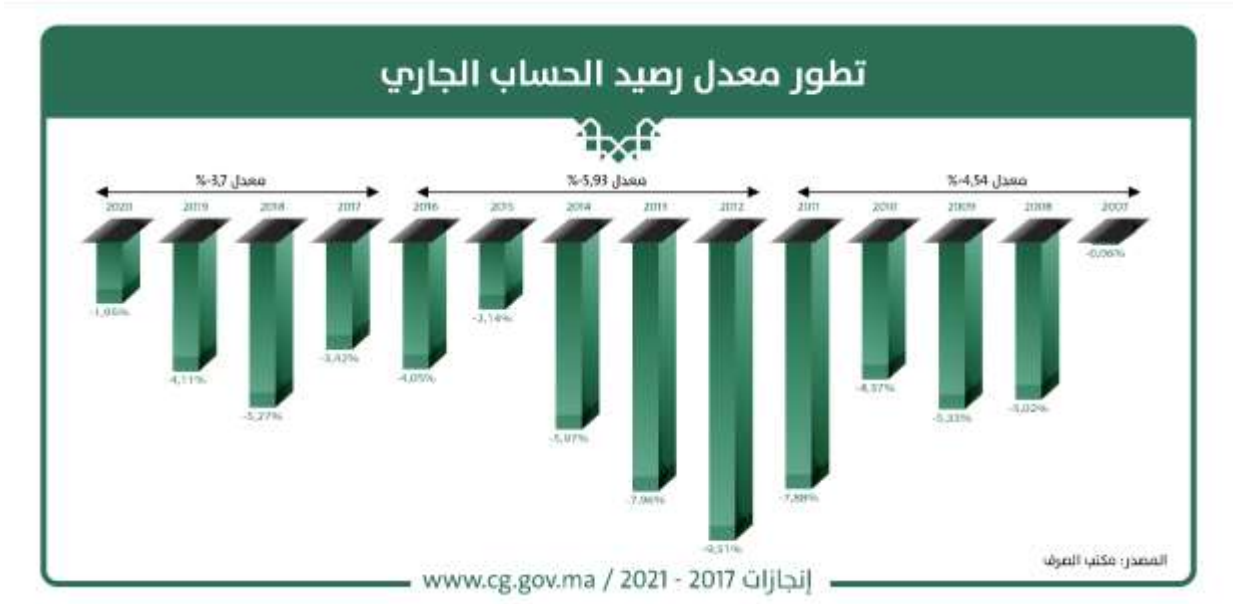

د. احتياطات المغرب من العملة الصعبة

تعتبر الاحتياطات من العملة الصعبة من أهم الضمانات التي تتوفر عليها الدول لتغطية مبادلاتها الخارجية. فقد ارتفعت الاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية من 105 مليار درهم سنة 2002 إلى 320.3 مليار درهم سنة 2020، أي بزيادة حوالي 290%.

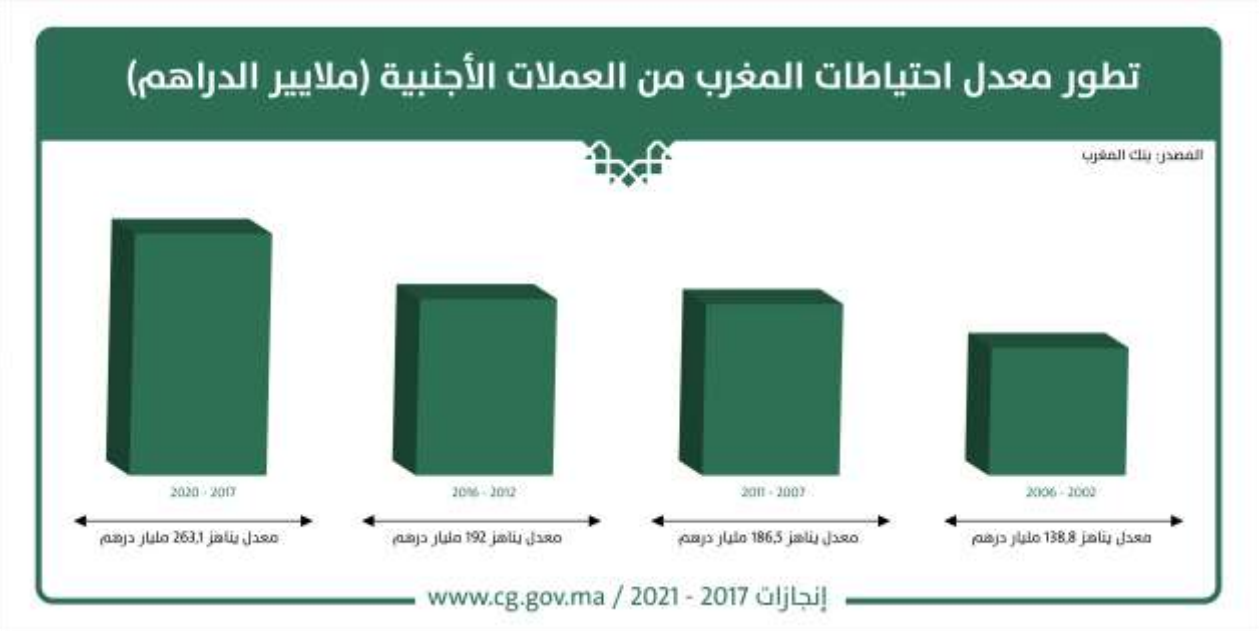

أولا-تحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة والاستثمار للإنعاش الاقتصادي

نفذت الحكومة عددا من الإصلاحات الكبرى لتحسين مناخ الأعمال وتيسير حياة المقاولات، ودعم الاستثمار. وهي الجهود التي أثمرت عن نتائج واقعية وملموسة لفائدة المقاولات الوطنية والاقتصاد الوطني وساهمت في تحسن ترتيب المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الأعمال بشكل إيجابي خلال الفترة الأخيرة، مما أسهم بكل تأكيد في الإشعاع الدولي لبلادنا وفي جاذبيته الاستثمارية.

أ. إصلاحات كبرى وجهد جماعي لتحسين مناخ الاعمال والاستثمار

نفذت الحكومة إصلاحات عديدة، بشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، تهم أساسا تذليل بعض الصعوبات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص والإجراءات الخاصة بإحداث المقاولات والاستثمار،

وإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بالمقاولة في وضعية صعبة، وتحيين مقتضيات أخرى من مدونة التجارة، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة داخل الشركات، ومواصلة تحديث وعصرنة المحاكم التجارية، وتجويد الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للطلبيات العمومية، وتحسين آجال الأداء، وكذا تعزيز الرقمنة وتبسيط مجموعة من الإجراءات والمساطر الإدارية، وخاصة تلك المتعلقة بالمقاولة (تراخيص البناء، الربط بالكهرباء، أداء الضرائب، نقل الملكية...).

وقد أسهمت هذه الإصلاحات ونتائجها على أرض الواقع، في تحسين تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي «لممارسة الأعمال»، حيث انتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، بإحراز تقدم ب 7 مراكز في سنة واحدة، وب 22 مرتبة مقارنة مع 2017.

وبهذا، فإن الحكومة تقترب من تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في هذا الترتيب سنة 2021، ودخول دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل، كما هو محدد في البرنامج الحكومي.

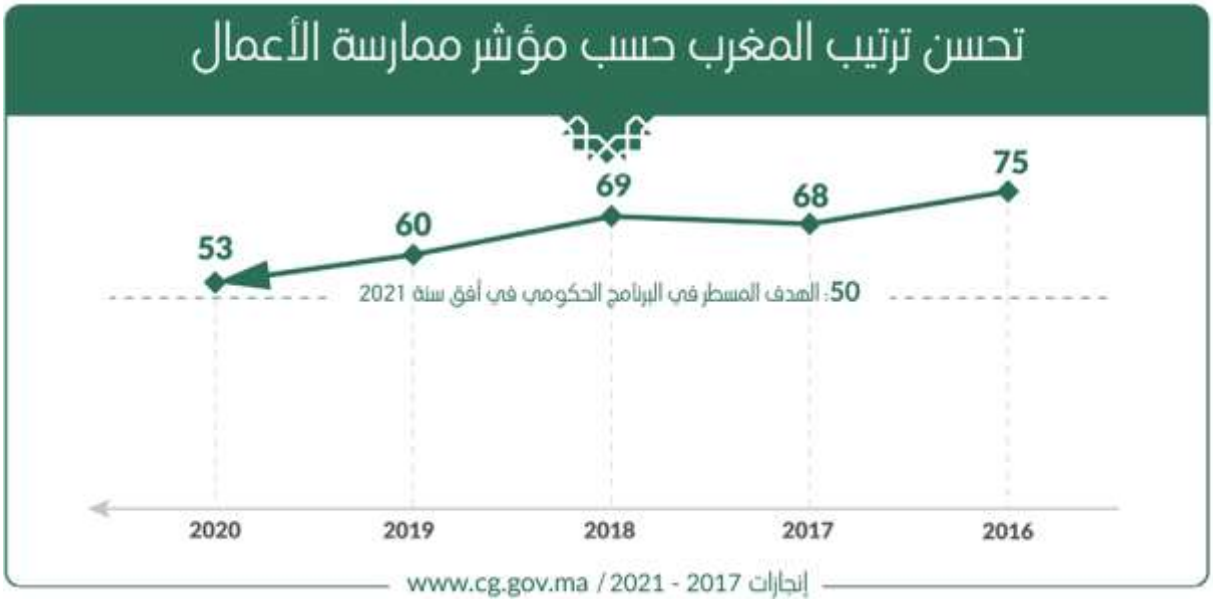

وقد مكن هذا الترتيب العالمي أيضا من تموقع المغرب في المرتبة الثالثة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومرتبة متميزة بالنسبة لعدد من الدول الشريكة والمجاورة.

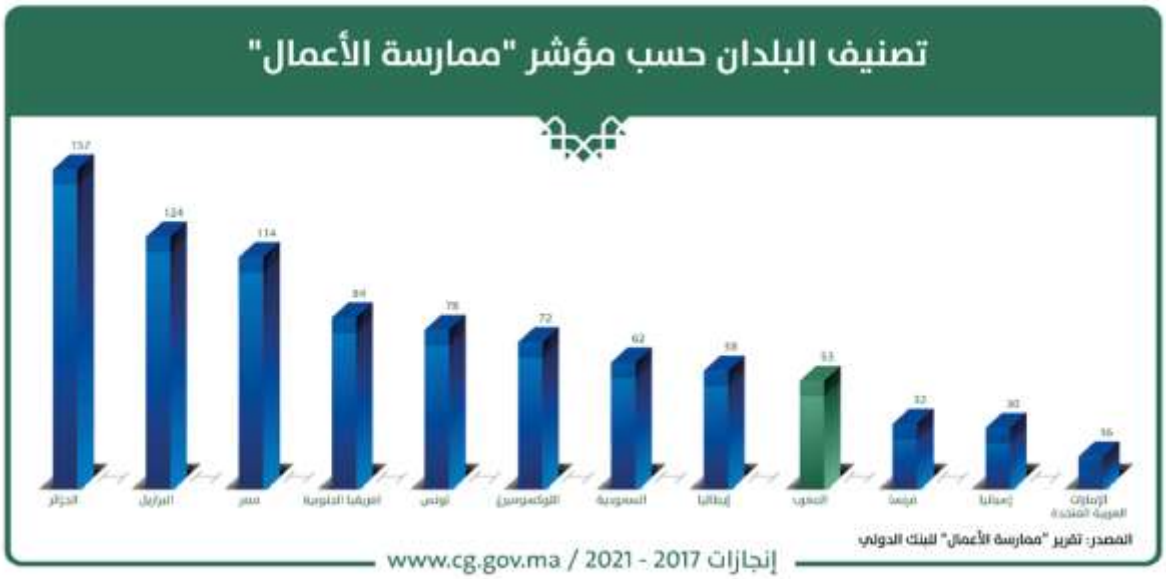

ب. السياسة الوطنية المندمجة لتحسين مناخ الأعمال

ولترصيد هذه الإنجازات الهامة، اعتمدت بلادنا في شهر ماي 2021 أول سياسة وطنية مندمجة لتحسين مناخ الأعمال، تمتد لخمس سنوات ما بين 2021 إلى 2025، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، التي وردت في الرسالة المُوجّهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش بتاريخ 21 أكتوبر 2019.

وتضم هذه السياسة ثلاثة وثلاثين (33) ورشا إصلاحيا، تروم تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتسهيل الولوج إلى التمويل والبنى التحتية والطلبيات العمومية وتحسين آجال الأداء، بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري وتعزيز آليات مواكبة المقاولات والابتكار وكذا إدماج القطاع غير المهيكل.

ج. التنزيل الفعلي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتاريخ 30 يوليوز 2017، عملت الحكومة على تنزيل إصلاح شامل للمراكز الجهوية للاستثمار، من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية تتمتع الاستقلال الإداري والمالي وتعزيز موقعها كمخاطب رئيسي للمستثمرين وللإدارة على المستوى الترابي، وإرساء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بالإضافة إلى

تبسيط المساطر ونقلها إلى المستوى اللاممركز، وإطلاق بوابة رقمية لتلقي طلبات المستثمرين.

وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم البت فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ما مجموعه 2.588 ملفا خلال سنة 2020، بتسجيل ارتفاع بنسبة 51 % مقارنة مع سنة 2019. فيما ارتفع عدد ملفات الاستثمار التي تمت المصادقة عليها خلال سنة 2020، ليبلغ 1.499 ملفا بنسبة 24 %، مقارنة مع سنة 2019.

وتؤكد جل المؤشرات المتعلقة بسنة 2020 نجاعة إصلاح هذه المراكز، التي ساهمت في إحداث أكثر من 20 ألف مقاولة جديدة، وتقديم الخدمات لأكثر من 18 ألف مقاولة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، ومواكبة أكثر من 4 آلاف مستثمر، والمصادقة على ما يقارب 1.500 مشروع استثماري، بغلاف مالي إجمالي يناهز 151 مليار درهم، من المرتقب أن توفر حوالي 153 ألف منصب شغل، مقابل حوالي 94 ألف منصب سنة 2019.

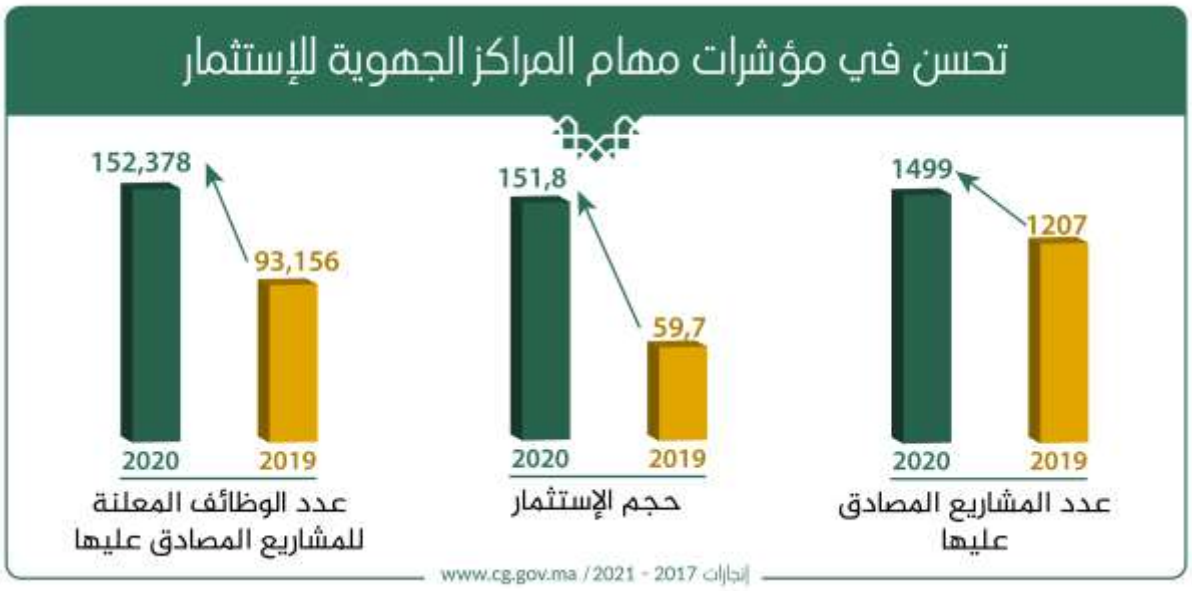

كما تظهر المؤشرات أن الأجل المتوسط لدراسة الملفات الاستثمارية المكتملة واتخاذ القرار بخصوصها من لدن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، لم يعد يتجاوز 20 يوما، في الوقت الذي كان يصل إلى 120 يوما سنة 2019.

د. *تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات*

بلغ مستوى الاستثمار الوطني ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام، والذي يظل مجهودا يتجاوز بكثير المتوسط العالمي، مع ما يستدعيه ذلك من مضاعفة الجهود لتحقيق حسن توزيع هذه الاستثمارات ونجاعتها والرفع من مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار لجنة الاستثمارات التي يرأسها رئيس الحكومة، تمت الموافقة، خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019، على 114 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية تقدر بنحو 334 مليار درهم، تساهم في إحداث 39.305 فرصة عمل مباشرة، تهم قطاعات الصناعة والطاقة والصناعة الغذائية والسياحة. وقد بلغت نسبة إنجاز هذه الاتفاقيات 43% في فبراير 2021.

ورغم الظرفية الصعبة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وبداية سنة 2021، بقيمة 34,68 مليار درهم ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما ارتفع معدل المداخيل السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدود 38,12 مليار درهم خلال الفترة 2016-2019، مقابل 33,5 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2007 و2016.

ورغم ظروف وتداعيات الجائحة استقر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين سنتي 2019 و2020 فيما يناهز 15,5 مليار درهم. وهو ما يبرز ثقة المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظرفية الجائحة.

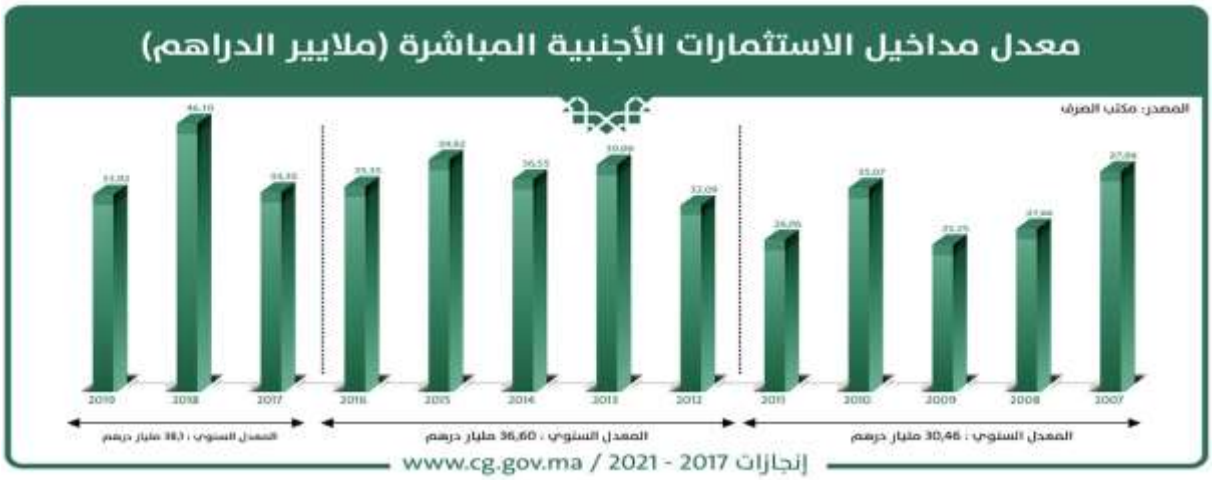

هـ. ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات

بفضل جهود تسهيل إنشاء المقاولات، احتل المغرب المرتبة 43 في العالم من بين 190 بلدا في المؤشر الفرعي لإنشاء المقاولات في تصنيف ممارسة الأعمال الصادر سنة 2020، بنتيجة 100/93 (متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 100/84، فرنسا: 100/93.1، إسبانيا: 100/86.9). وهكذا، فإن متوسط المدة اللازمة لإنشاء مقاولة بالمغرب يناهز 9 أيام مقارنة بـ20 يومًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في هذا السياق، سجل المغرب ارتفاعاً مستمراً في عدد المقاولات التي تم إنشاؤها، حيث بلغ متوسط النمو السنوي 8% ما بين 2017 و2019.

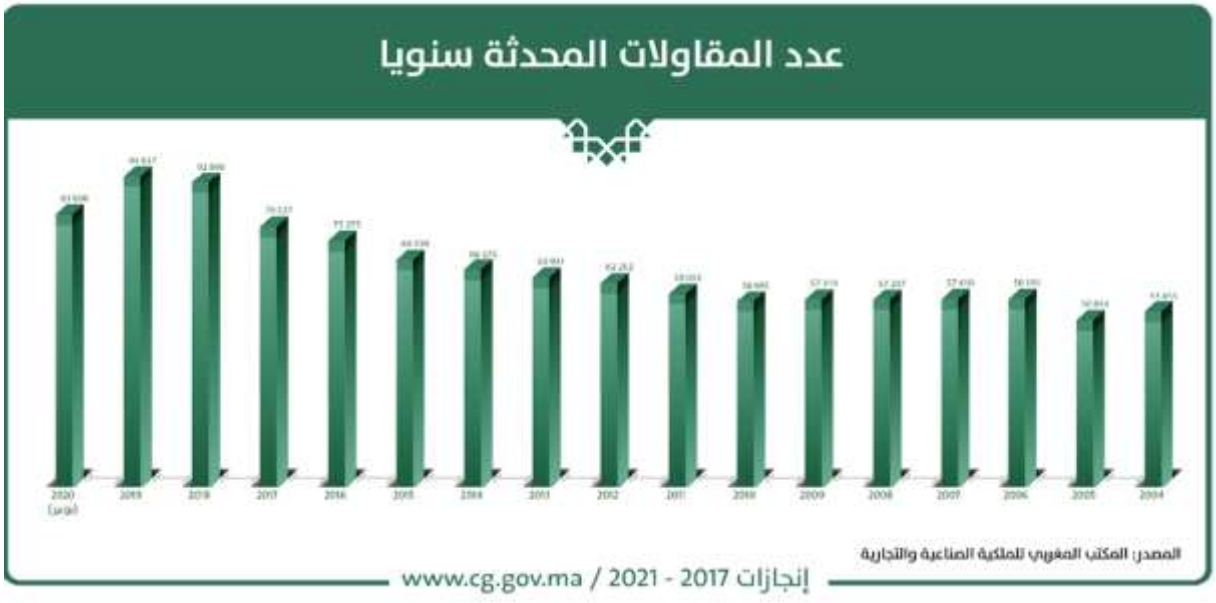

و. تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات

بفضل الإصلاحات التي تم وضعها وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، عرف المغرب تباطؤًا مستمرًا في معدل إفلاس المقاولات. حيث تم تسجيل خلال سنة 2018، 7.941 مقاولة في حالة إفلاس بالمغرب، ثم 8.439 سنة 2019 وأخيراً 6.612 سنة 2020 بانخفاض كبير بنسبة 22%.

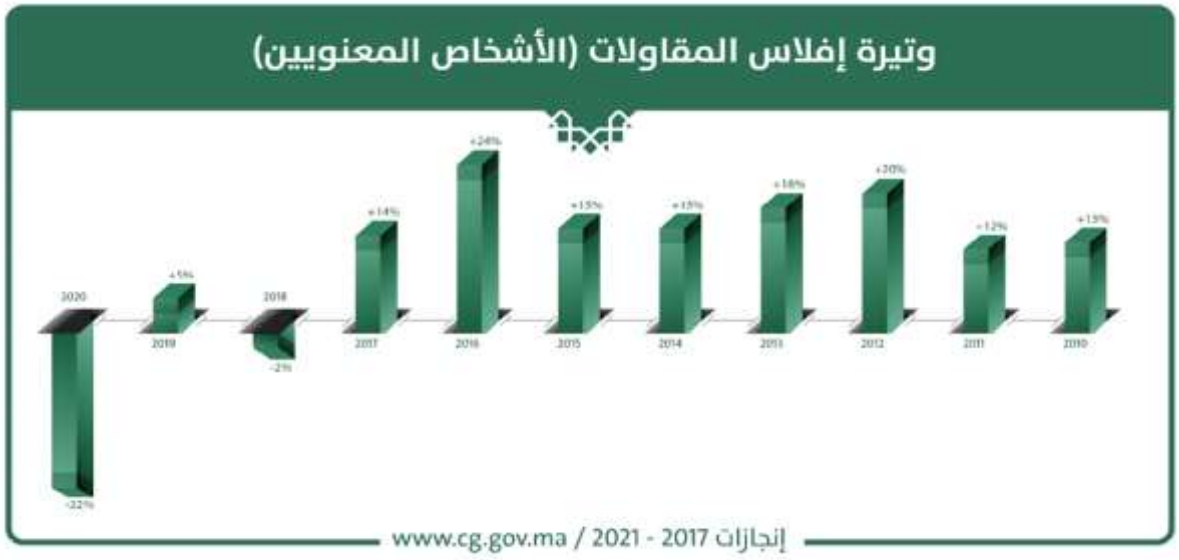

وتدل هذه المؤشرات على صمود نسبي للنسيج الاقتصادي المغربي في مواجهة تداعيات وباء كوفيد-19، وذلك بفضل الآليات التي تم اعتمادها لدعم المقاولات، خاصةً أثناء فترة الحجر الصحي.

ز. تقليص ملحوظ لآجال الأداء

تحسنت آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل ملحوظ، إذ بلغ متوسطها 39,9 يومًا في دجنبر 2020، بعدما كان يصل إلى 77 يومًا سنة 2017.

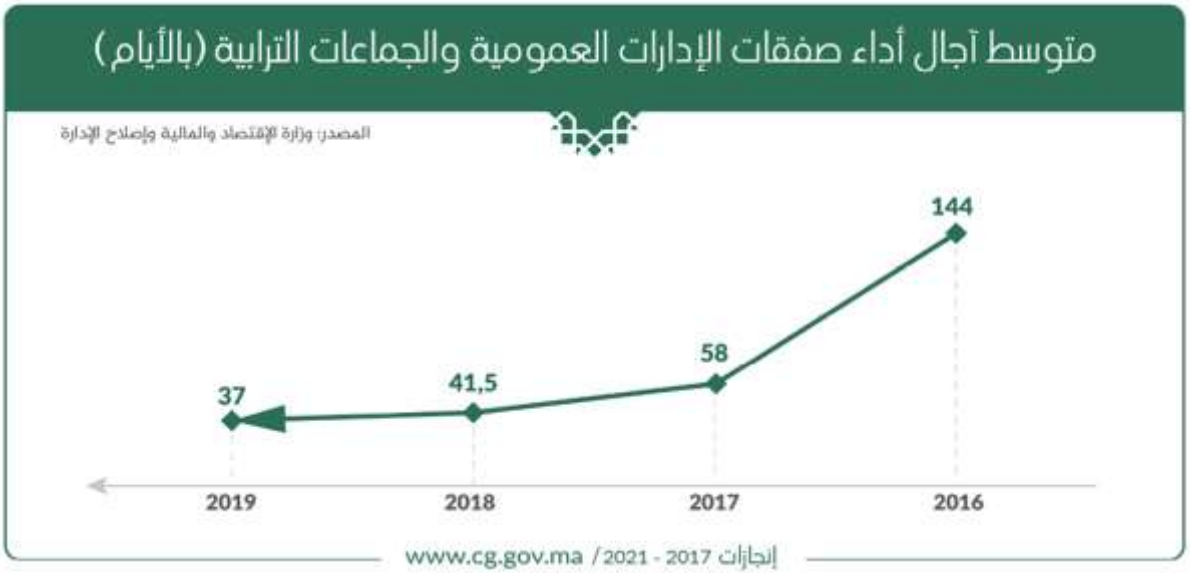

أما على صعيد الصفقات العمومية والجماعات الترابية، فقد بلغ متوسط آجال الأداء 37 يوماً سنة 2019، مقابل 144 يومًا خلال سنة 2016.

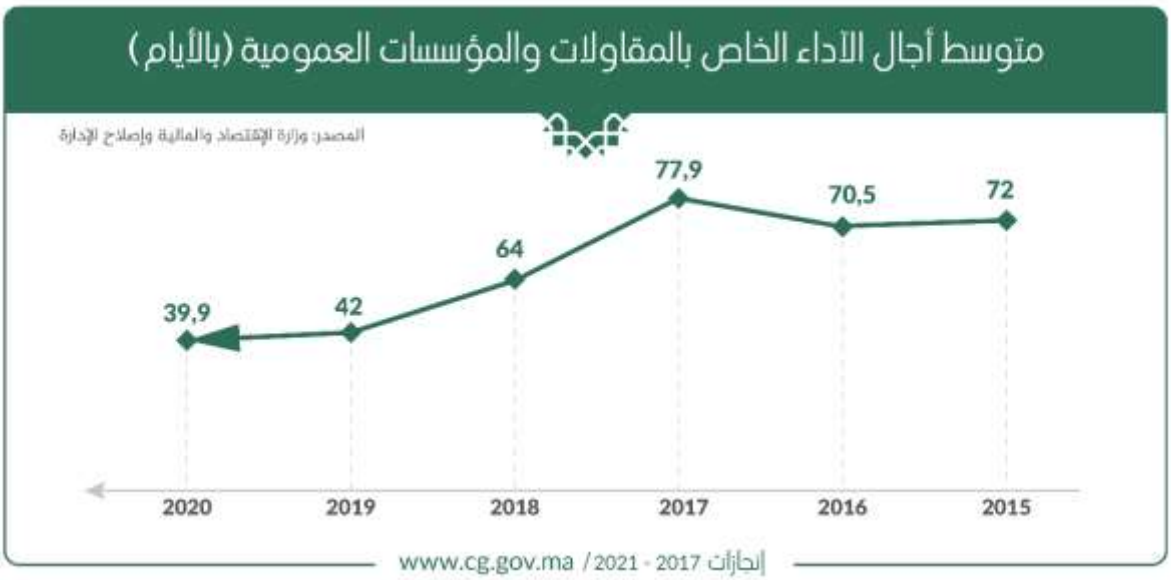

ثانيا-دعم التشغيل وتشجيع المقاول الذاتي

مكنت السياسات الحكومية ذات الصلة بمجال التشغيل من تحقيق تطور إيجابي واضح ما بين 2017 و2019، والتخفيف من آثار الجائحة على سوق الشغل سنة 2020، مع بدء ظهور بعض البوادر المشجعة بفضل الإقلاع الاقتصادي ببعض القطاعات مع مطلع عام 2021. كما يُتَوَقَّعُ الحفاظ على مناصب الشغل الحالية، وإحداث فرص جديدة للتشغيل، لاسيما لفائدة الشباب وحاملي الشهادات.

أ. مخطط النهوض بالتشغيل

أعدت الحكومة واعتمدت، المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، واعتماد برنامجه التنفيذي، «ممكن» وتفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل لأول مرة، كآلية لتتبع وتنسيق تنزيل المخطط الوطني للتشغيل. كما تم الشروع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل، من خلال التعاقد مع الجهات من جهة، والقطاع الخاص من جهة ثانية، لبلوغ أهداف المخطط الوطني المذكور.

كما أطلقت الحكومة برامج مندمجة ومتكاملة لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل، وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وأيضا مبادرات لإحداث فرص الشغل، وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم المقاولات المشغلة، وتقوية حماية الشغيلة.

ومن أهم نتائج تنزيل المخطط ما بين سنتي 2017 و2020:

- إحداث 720.534منصب شغل ؛
- تحسين قابلية تشغيل أزيد من 770.000 باحث عن شغل ؛
- إدماج أزيد من 406.000 باحث عن شغل ؛
- مواكبة إحداث حوالي 13.000 مقاولة ؛
- تطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل (+10%).

ب. مواصلة دعم البرامج النشيطة للتشغيل

حققت الحكومة تحسنا مقدرا في نتائج البرامج النشيطة الثلاثة (إدماج، وتأهيل، وتحفيز)، الموجهة لتعزيز التشغيل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات، بتجاوز سقف 100 ألف إدماج سنويا، حيث انتقل عدد المستفيدين من 107 ألف سنة 2017 إلى حوالي 127 ألف سنة 2018، وأكثر من 145 ألف سنة 2019.

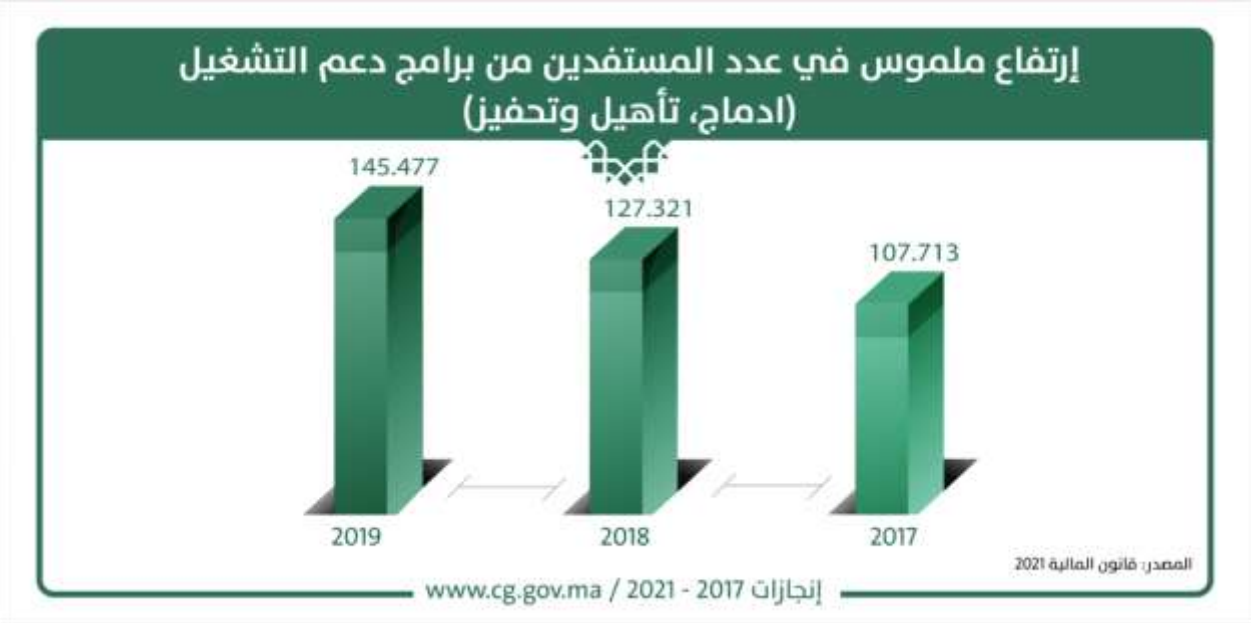

وقد تحسنت موارد صندوق تحفيز التشغيل بنسبة نمو سنوية تقدر ب 20,74% خلال نفس الفترة، وانتقلت نفقاته من حوالي 283 مليون درهم سنة 2017 إلى حوالي 413 مليون درهم خلال سنة 2019.

وللنهوض بالتشغيل وتنافسية المقاولات وضمان إدماج القطاع غير المهيكل، طورت الحكومة، سنة 2018، نظام التحفيزات لدعم التشغيل، باتخاذ التدابير التالية:

- تطوير نظام «تحفيز» لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10.000 درهم عوض 6.000 درهم، مع تمديد سريان هذا الإجراء إلى متم سنة 2022؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6.000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

ومن أجل إنعاش سوق الشغل وتشجيع الشركات على توظيف الشباب العاطلين عن العمل، أقرت الحكومة توسيعا آخر لنظام تحفيز، حيث نص قانون المالية برسم 2021 على الإعفاء من الضريبة على دخل رواتب العمال الأجراء لمدة 36 شهرًا، عوض 24 شهرا، بالنسبة للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، والذين تم توظيفهم لأول مرة بعقد غير محدد الأجل، وذلك في جميع المقاولات بغض النظر عن تاريخ إنشائها.

ج. الرفع من مجهود التشغيل العمومي

بلغ معدل مناصب الشغل المحدثة بالإدارات العمومية سنوياً 42.466 منصب مالي ما بين 2017 و2021، مقارنة بـ 20.646 منصب ما بين 2007 و2016 بفضل جهود غير مسبوقة في التوظيف، بهدف تحسين الخدمات العمومية، لا سيما التي كانت تعاني من الخصاص، مثل التعليم والصحة.

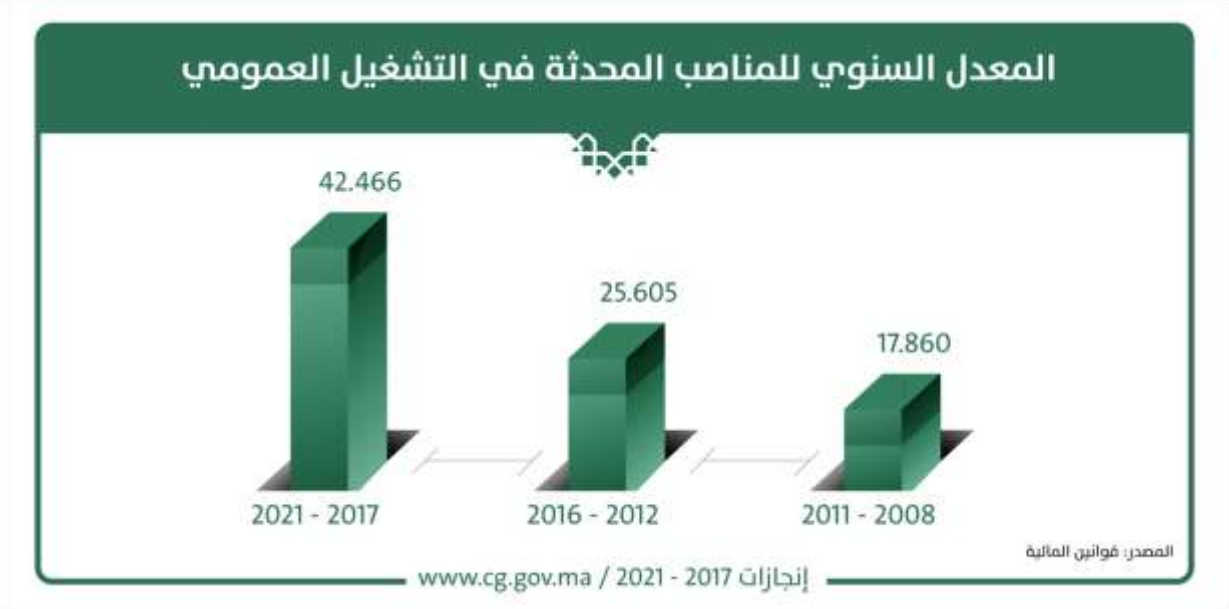

من جهة أخرى، انتقلت نسبة عدد المناصب المحذوفة والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدثة من 57% ما بين 2008 و2016، إلى 46% ما بين 2017 و2020، وهو ما يعكس تقليص الفجوة بشكل ملحوظ بين إحداث المناصب السنوية في القطاع العام، وبين حذف المناصب والإحالات على التقاعد.

د. تفعيل نظام المقاول الذاتي

أحدثت الحكومة السابقة نظام المقاول الذاتي، لتمكين المواطنين من ممارسة أنشطتهم المقاولاتية بشكل مهيكل، عن طريق نظام تحفيزي ضريبي مبسط (نسبة الضريبة على الدخل تتراوح ما بين 1,5% و 2%). وقد حددت الحكومة الحالية في برنامجها هدف بلوغ 100.000 مقاول ذاتي في السجل الوطني في أفق 2021.

وبفضل المجهودات التي قامت بها الحكومة، استقطب هذا النظام الجديد حوالي 308.000 مواطن ومواطنة إلى متم مارس 2021، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف المسطر.

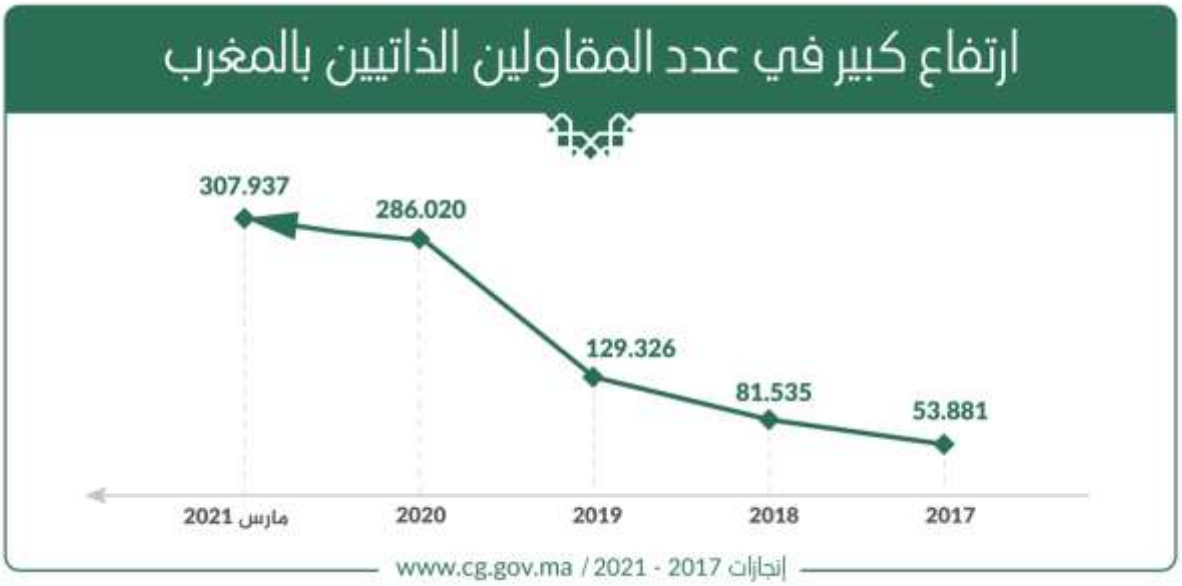

ويتوقع أن يجذب المزيد من المواطنين مع بدء تنفيذ ورش توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل هذه الفئة، في إطار مقتضيات قانون المالية لسنة 2021.كما شكل إفساح المجال أمام هذه الفئة لولوج الطلبيات العمومية محفزا إضافيا للانخراط في هذا النظام.

هـ. تحسين ظروف الشغل والتعويض عن فقدانه

لدعم حماية الشغيلة، انكبت الحكومة على تطوير منظومة الصحة والسلامة في عالم الشغل، وكذا الرفع من قدرات وأداء آلية مفتشي الشغل. وقد عملت الحكومة

على تعزيز مفتشية الشغل ب 182 مفتشا جديدا خلال 2021، وهي زيادة غير مسبوقة في تاريخ هذه الهيئة، علما أنها كانت تضم فقط 320 مفتشا.

وحرصا على ترسيخ السلم الاجتماعي بما يضمن حقوق الأجراء واستقرار المقاولات، أشرفت الحكومة خلال الفترة ما بين 2017 و2021 على توقيع 42 اتفاقية جماعية، وهو ما يمثل % 123 من عدد الاتفاقيات الموقعة منذ سنة 2003 (34 اتفاقية).

وبعد تأخر دام 16 سنة، أخرجت الحكومة المرسوم التطبيقي للمادة 16 من مدونة الشغل المتعلقة بشروط إبرام عقود الشغل محددة المدة.

ولأول مرة أصدرت الحكومة سياسة وبرنامجا وطنيين للصحة والسلامة المهنية بعد مشاورات موسعة.

كما عززت الحكومة نظام التعويض عن فقدان الشغل، مع تسجيل حوالي 74 ألف مستفيد من هذا النظام خلال الفترة 2016-2020، بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

و. جودة التشغيل في تحسن مستمر

يشهد المغرب تحسناً في جودة التشغيل، إذ تميزت السنوات الأخيرة بانخفاض في معدل «الشغل الناقص»، الذي يبرز المظاهر الأساسية لسوء استخدام اليد العاملة، إذ بلغ "الشغل الناقص" سنة 2019 أدنى معدل له، بنسبة 9,2%.

كما عرف معدل الشغل المؤدى عنه تطوراً مستمراً ومهماً منذ سنة 2007، حيث انتقل من 73,9% سنة 2007 إلى 85,8% سنة 2020، وهو أعلى معدل تم تسجيله على الإطلاق في المغرب منذ أكثر من 20 سنة.

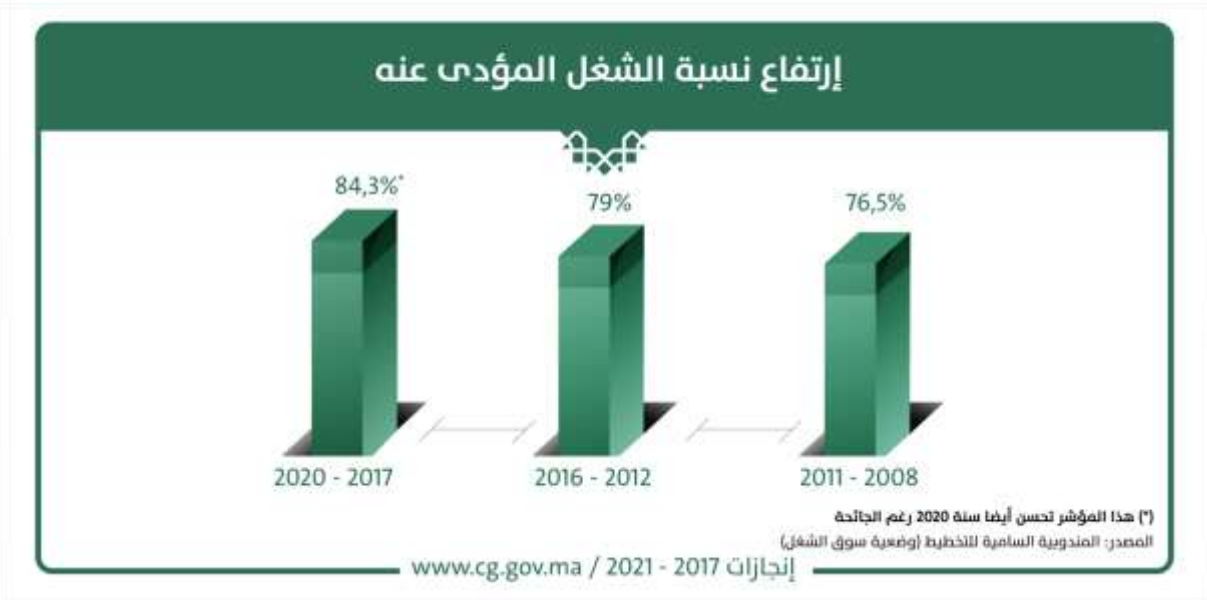

ز. تحسن وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل

عرفت وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل تحسنا ملحوظا قبل أزمة كوفيد-19. حيث تم خلال السنوات الثلاث الأولى من الولاية الحكومية الحالية، إحداث أكثر من 121.000 منصب صافي سنويًا في المتوسط، وهو تطور إيجابي ملحوظ.

كما تم تسجيل عدد استثنائي من مناصب الشغل المحدثة المؤدى عنها، والذي بلغ 243.000 منصب سنة 2019، وهو رقم قياسي لم يسجل منذ سنة 2008.

ولعل هذه الدينامية وهذا التطور الإيجابي من العوامل التي عززت قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود النسبي في وجه تداعيات الجائحة، التي أدت سنة 2020 إلى فقدان 432.000 فرصة عمل.

ح. انخفاض معدل البطالة وتقليص آثار الجائحة

لقد شهد منحنى البطالة ما بين 2017 و2019 تطورا إيجابيا، أسفر عن تراجع نسبتها بنقطة واحدة خلال هذه الفترة، إذ انتقلت نسبة البطالة من 10,2% سنة 2017 إلى 9,2 %سنة 2019، مع تحقيق أدنى معدل للبطالة بالعالم الحضري منذ 20 سنة تقريبا، وهو ما يؤكد التحسن الواضح لدينامية سوق الشغل قبل أزمة كوفيد-19.

وقد ساهمت هذه الدينامية، إلى جانب الجهد الحكومي للحفاظ على التشغيل إبان فترة الأزمة الصحية، في التخفيف من حدة تداعياتها على سوق الشغل سنة 2020. إذ واجهت الحكومة هذا الوضع باعتماد آليات وتدابير اقتصادية واجتماعية استثنائية، جنَّبَتْ عددا من المقاولات الإفلاس ومَكَّنَتْها من الحفاظ على جزء كبير من أُجَرائها، مما حال دون تسجيل ارتفاع كبير في نسبة البطالة، كما حصل بعدد من البلدان المجاورة، إذ تم احتواء نسبة البطالة في 11,9% عوض أكثر من 14% حسب عدد من التوقعات، لو لم يتم اتخاذ الآليات والتدابير السالف ذكرها.

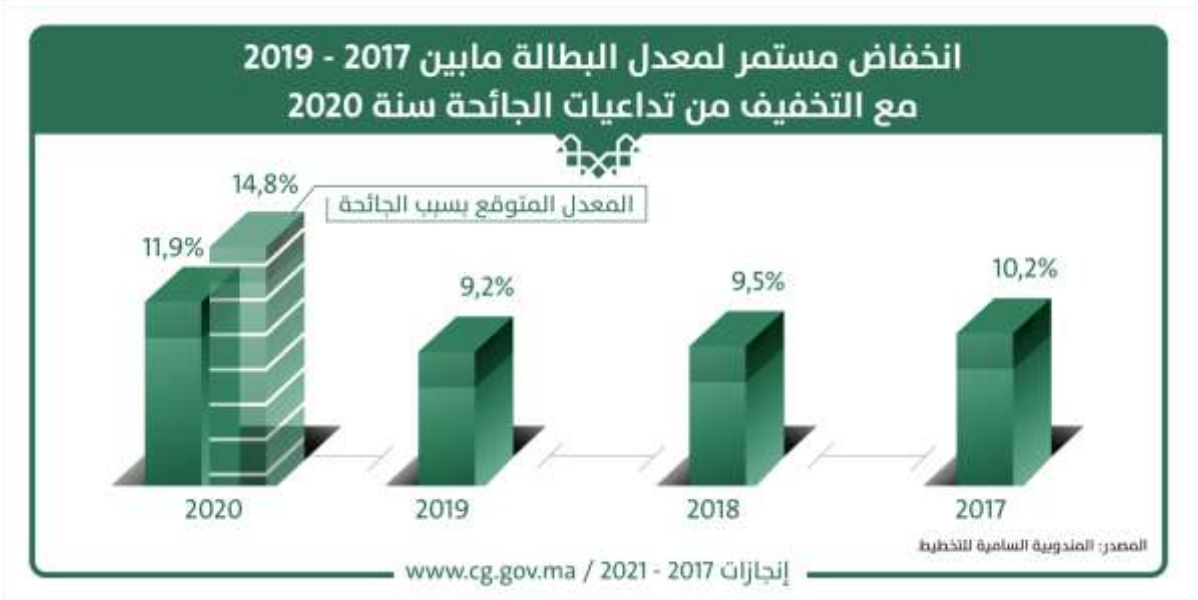

وحسب دراسة أنجزها البنك الإفريقي للتنمية، فقد ساهمت الإجراءات المتخذة في الحفاظ على 71% من مناصب الشغل المهددة بسبب تداعيات الأزمة الصحية.

وبفضل هذه الجهود الجماعية، فقد كانت نسبة البطالة في بلادنا من أدنى النسب في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط.

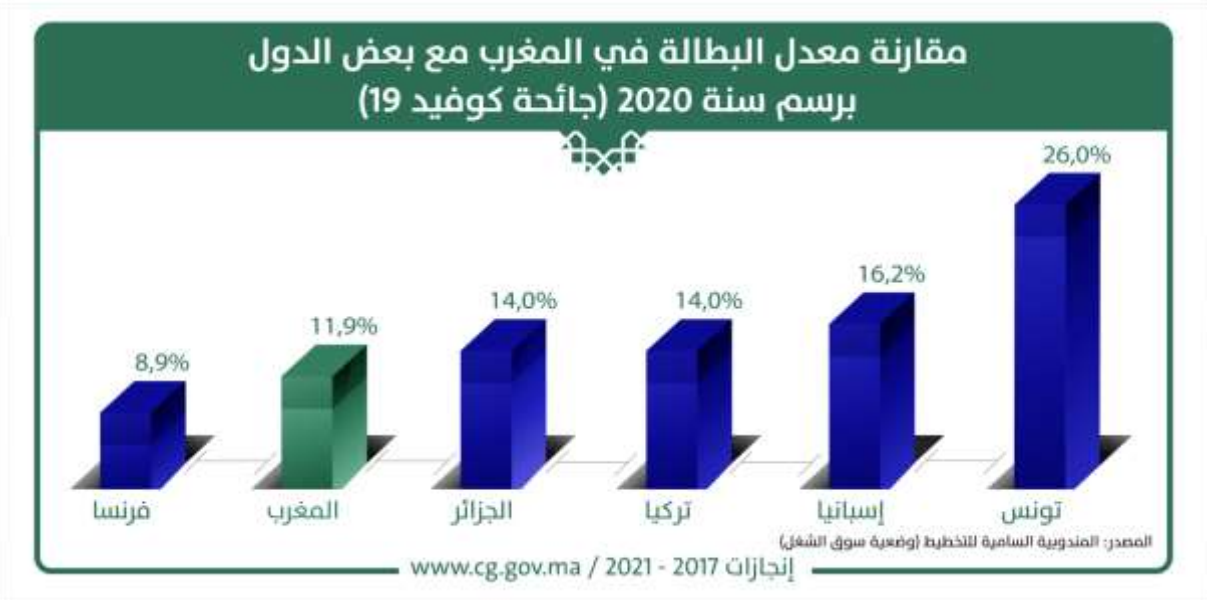

ثالثا-تعزيز التنمية الصناعية ودعم التجارة

أ. مخطط التسريع الصناعي

واصلت الحكومة الاهتمام بالقطاع الصناعي من خلال تنزيل مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، وحققت بفضل ذلك إنجازات مهمة وتميزا كبيرا.

ففي قطاع السيارات مثلا، واصلت بلادنا استقطاب مصنعين عالميين بارزين، مما مكنها من بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سيارة سنويا، وجعلت بلادنا أول بلد إفريقي منتج للسيارات.

ولبلوغ هذه النتائج، استمرت الحكومة في تنزيل مخطط التسريع الصناعي، مع إعطاء انطلاقة تنزيله على المستوى الجهوي، وتطوير المنظومات الصناعية المندمجة، وإقرار إعفاءات ضريبية لفائدة هذا القطاع، ودعم التكوين المهني والبحث العلمي التطبيقي لفائدة المنظومات الصناعية الجديدة.

ومن أهم نتائج تنزيل هذا المخطط:

- إحداث 565.483 منصب شغل، أي أزيد من 100% من الهدف المسطر ما بين سنتي 2014 و2020؛
- إحداث 50 منظومة صناعية، ومواكبة 3.460 مشروعا استثماريا؛

- تجهيز عرض بحوالي 1.989 هكتار من العقار الصناعي.

وفي هذا الباب، سجلت الصادرات الصناعية ما مجموعه 243,3 مليار درهم سنة 2019، مقابل 158,9 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة 53%.

وفيما يلي تطور الصادرات بالنسبة لأبرز القطاعات الصناعية ما بين 2013 و2019:

- بالنسبة لصناعة السيارات، التي أصبحت أول قطاع مصدّر، فقد تضاعفت صادراتها مرّتين ونصف، لتنتقل من 32.7 مليار درهم سنة 2013 إلى 80.2 مليار درهم سنة 2019؛
- بلغت صادرات النشاط الصناعي للمجمع الشريف للفوسفاط 41.6 مليار درهم سنة 2019، مقابل 28.8 مليار درهم سنة 2013، بنسبة ارتفاع 47.5%، دون أن يتأثر هذا النشاط الصناعي من جراء الجائحة، إذ سجل ارتفاعا سنة 2020 بنسبة 4.3%؛
- تضاعفت صادرات صناعة الطائرات ب2.4 مرة ما بين 2013 و2019، وقد سجلت ما قدره 17.5 مليار درهم سنة 2019؛
- وبخصوص قطاع الصناعات الغذائية، فقد سجلت سنة 2019 صادرات تقدر ب32.4 مليار درهم، وهو ما يعادل مرة ونصف الرقم المسجل سنة 2013، مع ارتفاع طفيف هذه القيمة ب 1.2 % سنة 2020؛
- ارتفعت صادرات النسيج والجلد أيضا ب 15 % بين 2014 و2019، لتبلغ 36.9 مليار درهم، مع تسبب الجائحة في تراجع لهذه القيمة ب 19.2 % سنة 2020؛
- سجل قطاع الكهرباء والإلكترونيك 10.4 مليار درهم سنة 2019 من الصادرات مقابل 6.9 مليار درهم سنة 2013، بارتفاع قدره 50% مقارنة مع 2013. كما سجلت هذه الصادرات انخفاضا طفيفا بنسبة 0.8%.

من جهة أخرى، وضمن خطة الإنعاش الصناعي الجديدة 2021-2023، تم إطلاق بنك للمشاريع الصناعية، يروم تعزيز النسيج الصناعي المحلي في مرحلة ما بعد الجائحة.

وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى وضع سياسة تسهم في تعويض 34 مليار درهم من الواردات بحلول عام 2023، من خلال دعم رأس المال المغربي في المجال الصناعي، والتشجيع على إزالة الكربون من الإنتاج بهدف تقوية الصادرات الصناعية وتعزيزها.

ب. قطاع التجارة والتوزيع

أعدت الحكومة استراتيجية وطنية لتطوير التجارة للفترة 2020-2025 على أساس توصيات المنتدى المغربي للتجارة. وتم تعديلها بالنظر لما فرضته جائحة كوفيد 19. كما تم، في نفس السياق، إحداث خلية للتتبع اليومي لتموين السوق الوطني وتوفير المواد الأساسية ومعدات الحماية الشخصية.

وهي مناسبة للإشادة بالدور الاقتصادي والاجتماعي الذي قام به هذا القطاع، وقام به التجار المغاربة، بمختلف أنواعهم، بكل مهنية ووطنية، للاشتغال في ظروف الجائحة وتجيب السوق المغربية أي تعثر أو انقطاع، لا سيما خلال الأشهر الأولى من الأزمة.

رابعا-رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري والمياه والغابات

ج. رفع تنافسية القطاع الفلاحي

في إطار جهودها لتطوير القطاع الفلاحي، عملت الحكومة على مواصلة تنزيل مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق سنة 2008 تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أتاح إنجاز ثمان (8) مشاريع هيكلية، تهم المجالات التالية:

- تحسين مستوى الدخل وظروف عمل الفلاحين والعاملين في الزراعة مع مضاعفة الدخل الفلاحي مرتين في ظرف 10 سنوات، وتوفير 50 مليون يوم عمل؛
- زيادة مستوى الصادرات إلى 40 مليار درهم سنة 2020، مقابل 33.2 مليار درهم في 2017؛

- تحسين جودة المنتجات وتعزيز الصحة وسلامة الغذاء، عبر مضاعفة الضوابط المفروضة على المنتجات النباتية بمقدار 10 مرات، وزيادة الضوابط على اللحوم الحمراء بنسبة 43% في 10 سنوات؛
- تحسين التحكم في المياه والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مع توفير 2 مليار متر مكعب من مياه الري واستردادها سنويًا؛
- الحد من التفاوتات الجهوية، وخلق دينامية الإدماج وتعزيز "علامات الأصل الجغرافي المغرب"؛
- تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي، من خلال عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهم حكامة وتهيئة المجال الفلاحي والأنظمة العقارية الفلاحية والتحفيظ العقاري وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي وترميز المنتجات الفلاحية والتجميع الفلاحي والسلامة الصحية ومراقبة الجودة للمنتجات الفلاحية والغذائية وتحفيز الاستثمار الفلاحي؛
- توطيد الشراكة مع القطاع الخاص وزيادة مستوى الاستثمارات حيث بلغ مجموع الاستثمارات بالقطاع الفلاحي إلى غاية 2020، ما قدره 129.6 مليار درهم؛
- استدامة التنمية الفلاحية، من خلال توحيد القطاعات، وتحديث سلاسل التوزيع، ودعم الابتكار والجودة والتكنولوجيا الخضراء، وتعزيز الفلاحة الفعالة من الناحية البيئية.

كما شرعت الحكومة في تنزيل الاستراتيجية الفلاحية الجديدة 2020-2030 "الجيل الأخضر"، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في فبراير 2020، والتي تتميز ببعدها الجهوي، وتروم إعداد المخططات الجهوية الجديدة التي تعطي الأولوية للعنصر البشري، من خلال دعم ظهور طبقة وسطى فلاحية جديدة، وجيل جديد من رواد الأعمال الفلاحين الشباب، وجيل جديد من المنظمات الفلاحية

د. تطوير قطاع الصيد البحري

أحدث تنزيل مخطط أليوتيس دينامية جديدة في القطاع، أسفرت عن نتائج مقدرة تهم ما يلي:

- تنفيذ 20 مخططا لتهيئة الساحل، بالإضافة إلى مخططات مصايد الأسماك؛
- تنزيل مخطط وطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري وتقسيمه إلى 18 مخططا جهويا على مستوى المناطق البحرية؛
- تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرنته، بتجهيز 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هويتها باستخدام موجات الراديو؛
- إنجاز 45 قرية صيد ونقطة تفريغ مجهزة، بالإضافة إلى مشروعين آخرين في طور البناء أو البرمجة؛
- إنشاء 10 أسواق السمك للبيع الأولي من الجيل الجديد.

هـ. تثمين قطاع المياه والغابات

بذلت الحكومة جهودا كبيرة للمحافظة على التراث العقاري للملك الغابوي، من خلال جملة من التدابير، من أبرزها: تحفيظ الثروة الوطنية الغابوية على مساحة 500.000 هكتار سنويا، حيث تم :

- تحفيظ مساحة تتجاوز 2 مليون هكتار من الأراضي الغابوية؛
- العمل على المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، من خلال تصنيف 15 موقعا ذا أهمية بيولوجية وايكولوجية بموجب قانون المناطق المحمية، ووضع وتنفيذ مخططات عمل لإعادة إدخال الأنواع المهددة في بيئتها الطبيعية. بالإضافة إلى تعزيز وتطوير السياحة البيئية بالمنتزهات الوطنية (9 منتزهات وطنية)؛
- العمل على تهيئة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال وحماية الغابات، لا سيما من خلال تثبيت الكثبان الرملية على مساحة 800 هكتار سنويا، ومحاربة

التعرية المائية بالمناطق الجبلية على مساحة 50.000 هكتار سنويا، فضلا عن تخليف وتشجير الغابات، وتحسين المراعي وجمع البذور وإنتاج الشتلات الغابوية.

كما عملت الحكومة على إعداد استراتيجية جديدة للمياه والغابات "غابات المغرب 2020-2030"، تهدف إلى استرداد 133.000 هكتار من الغطاء الحرجي، وإحداث 27.500 فرصة عمل إضافية مباشرة في الغابات التشاركية والإنتاجية وقطاع السياحة البيئية وتوليد 5 مليارات درهم من القيمة السنوية من خلال قطاعي السياحة البيئية والإنتاجية، بدلاً من 2 مليار درهم حالياً.

خامسا -تقوية ودعم قطاع السياحة

عرف القطاع السياحي خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا، مُحقِّقا خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2019 نتائج مهمة، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي:

- 7% بالنسبة لعدد السياح الأجانب الوافدين على المملكة (12,9 مليون سائح سنة 2019)؛
- 7% بالنسبة لعدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة (ما يقارب 25,2 مليون ليلة مبيت خلال 2019)؛
- 4% بالنسبة للعائدات السياحية بالعملة الصعبة (78,7 مليار درهم متم 2019).

وتعكس هذه المؤشرات المكانة التي أصبح يحتلها القطاع السياحي بالمغرب بفضل مناخ الاستقرار والأمن اللذين تنعم بهما بلادنا، والمؤهلات التي تميزه عن باقي الوجهات السياحية، كما تعد هذه المؤشرات ثمرة للسياسة السياحية ببلادنا التي وضعت القطاع في صلب أولوياتها، وكذا الجهود الحثيثة التي يبذلها مختلف الفاعلين بالقطاعين العام والخاص.

وقد عملت الحكومة في إطار دعم القطاع السياحي على اتخاذ جملة من التدابير، من أبرزها:

- إرساء تدابير مالية وضريبية وقانونية للرفع من حجم الاستثمار السياحي ومن فرص الشغل من أهمها:
  - تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بقطاع السياحة، وتوسيع نطاق الاستفادة منها بالنسبة لمؤسسات التنشيط السياحي؛
  - إبرام عقود لتطوير وحدات فندقية جديدة، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية السريرية 270.651 سرير متم سنة 2020؛
  - السهر على تنويع وتطوير المنتوج السياحي الشاطئي والطبيعي والثقافي لمواكبة متطلبات السياح واستقطاب زبناء جدد؛
  - تحفيز المخطط الأزرق وتثمين المحطات الشاطئية بما في ذلك السعيدية، موغادور، تغازوت ولكسوس، لا سيما عبر إنجاز البنيات الطرقية.
- تفعيل آلية تهدف إلى تخصيص مواكبة ودعم مالي لتجديد وإعادة تأهيل الوحدات الفندقية بجهة سوس ماسة؛
- الرفع من مجهود ترويج المغرب والمنتوج السياحي المغربي، لا سيما من خلال إعداد حملات تواصلية وترويجية وطنية ودولية؛ وتعزيز الربط الجوي بالأسواق المصدرة، وإبرام اتفاقيات شراكة مع كبار الموزعين لاستقطاب السياح؛
- تعبئة المجهودات بشراكة مع مختلف الأطراف المعنية لاحتضان وتنظيم المغرب للجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة بمدينة مراكش لسنة 2021، مما سيساهم من الرفع من إشعاع المغرب على الصعيد العالمي.

غير أنه في خضم هذه المجهودات، تعرض قطاع السياحة للظرفية الاستثنائية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، حيث عرف القطاع، وعلى غرار باقي الوجهات السياحية العالمية، شبه ركود في مختلف الأنشطة والخدمات، وكذا انخفاضا حادا في حركة السفر الدولي، مسجلا بذلك تراجعاً في مختلف المؤشرات بالمقارنة مع سنة 2019، حيث تم تسجيل انخفاض بنسبة 79% في عدد السياح الوافدين (2,8 مليون سائح)، وتدني بنسبة 37% في عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وكذا تراجع الإيرادات السياحية بنسبة 58%.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، عمدت الحكومة إلى وضع تدابير استعجالية بهدف التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة، وتمكين القطاع من استعادة عافيته، وذلك عبر عدة إجراءات تجسدت بالخصوص في التوقيع بتاريخ 6 غشت 2020 على العقد البرنامج لدعم وإنعاش قطاع السياحة 2020-2022، الذي يروم المحافظة على الوظائف وعلى النسيج الاقتصادي وتحفيز الطلب وإحداث تحول هيكلي في القطاع السياحي.

ويمكن بسط أهم الإنجازات في إطار هذا البرنامج كما يلي:

- استفادة أجراء المقاولات السياحية المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمرشدين السياحيين، وشركات المناولة والمطاعم السياحية من تعويض جزافي شهري قدره 2000 درهم. (إلى حدود نهاية يونيو 2021، وضعت 5.582 مقاولة سياحية تصريحها ببوابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المخصصة لاستفادة أجراء القطاع السياحي من الدعم، تهم ما يقارب 80.150 أجير، كما استفاد كذلك 2314 مرشد سياحي من هذا الدعم).
- تأجيل أداء استحقاقات المساهمات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2020 إلى 30 يونيو 2021؛
- الإعفاء من المساهمات الاجتماعية وتمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل على أساس التعويضات الإضافية لفائدة الأجراء المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية 30 يونيو 2021؛
- إصدار القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، يسمح لمقدمي الخدمات، بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم عن طريق وصل بالدين، وذلك على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر.

كما عملت الحكومة على تسريع الإصلاحات التنظيمية المتعلقة بمهن السياحة وتعزيز منظومة التكوين الفندقي والسياحي، من خلال إصدار القانون المتعلق بتنظيم

مهنة وكيل الأسفار، وكذا مراجعة القانون المنظم لمهنة المرشد السياحي، والقانون المتعلق بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.

وحرصت الحكومة على إعادة هيكلة منظومة التكوين الفندقي والسياحي في إطار برنامج 2020-2022، وذلك من خلال توسيع وتأهيل معهدي طنجة وورزازات، والشروع في تنزيل مشروع إعادة هيكلة 12 مؤسسة للتكوين المهني الفندقي والسياحي، فضلا عن تثبيت واعتماد معايير جودة هذه المؤسسات.

وفي مجال تنمية النقل الجوي، تم إطلاق العديد من الخطوط الجوية الوطنية والدولية، واستكمال الأشغال بالمحطة الأولى بمطار محمد الخامس، وكذلك افتتاح وتشغيل محطات جديدة في مطارات كلميم وزاكورة والراشيدية.

سادسا -مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يمكن إجمال المنجزات المحققة في هذا الإطار من خلال المحاور التالية :

أ. قطاع الصناعة التقليدية

في إطار تأهيل قطاع الصناعة التقليدية، تم إصدار القانون المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وكذا المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.

كما عملت الحكومة على تنمية وتطوير التكوين المهني والتكوين المستمر بالقطاع، وإطلاق برنامج التكوين عن بعد في مجال محو الأمية الوظيفي لفائدة الصناع التقليديين، وتنزيل مقتضيات المرسوم المتعلق برفع نسبة التعويضات الممنوحة للصناع المساهمين في التكوين.

وواصلت الحكومة تنفيذ برنامج المواصفات وعلامات الجودة الهادف إلى تثمين المنتوج وحمايته من المنافسة، وبرنامج المحافظة على الحِرَفِ المهددة بالانقراض، ووضع

منظومة وطنية لتثمين الكنوز البشرية الحية، وبرنامج إحداث أو تأهيل فضاءات الإنتاج والبيع، والرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية، ودعم برامج الترويج التي تشرف عليها دار الصانع، سواء بالداخل أو الخارج.

ب. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

واصلت الحكومة إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع استراتيجية جديدة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي، وبرنامج الانعاش والترويج من خلال المعارض الجهوية والمحلية والمعارض الوطنية إضافة إلى المشاركة في معارض بالخارج، كما تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم للتعاونيات بهدف هيكلة وتنظيم القطاع التعاوني والنهوض بالمقاولة التعاونية، كما تم تمكين التعاونيات، على غرار المقاول الذاتي، من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية.

وتم العمل على تطوير وتفعيل مقاربة الاستهداف، خاصة تلك المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من خلال مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وريادة الأعمال المستدامة، وتطوير التعاونيات النسائية.

سابعا -تعزيز البنيات التحتية واللوجستيكية وتطوير منظومة النقل

أ. مجال الطرق

عملت الحكومة على مواصلة تطوير الشبكة الطرقية وتوسيعها، وملاءمتها مع تطور حركة السير واستدامتها، وهو ما تجسد في ارتفاع الاستثمارات في مجال الطرق من 33 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2012 -2016 إلى حوالي 42 مليار درهم خلال الفترة 2017 -2021، وتحسن مهم في حالة الشبكة الطرقية خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا تم تسريع بعض المشاريع الطرقية الكبرى، مثل مشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين تزنيت والداخلة على طول 1055 كلم، ومشروع الطريق السريع تازة-الحسيمة في يناير 2019.

كما قامت الحكومة بصيانة ما مجموعه 11738 كلم من الطرق، بمبلغ إجمالي قدره 9 مليار درهم، مما مكن من تحسين حالة الشبكة الطرقية المعبدة بنقطتين، لتمر بذلك من 60,9% برسم سنة 2018 إلى 63 % خلال سنة 2020.

ب. مجال السلامة الطرقية

وفي مجال تحسين شروط السلامة الطرقية، تم إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، وإطلاق برنامج طموح لتقليص عدد قتلى حوادث السير بنسبة 50 % في أفق 2026 أي أقل من 1900 قتيلا سنويا على الطرقات. وتجدر الإشارة إلى ان عدد الوفيات جراء حوادث السير عرف انخفاضا خلال سنتي 2019 و2020، بنسبة 2,9 % و18 % على التوالي.

كما تم تطوير وعصرنة طرق وآليات تدريس السياقة وإضفاء الطابع الاحترافي للحصول على رخصة السياقة، وتسريع برنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي، وبرنامج تكوين السائقين المهنيين، وتقوية وتعزيز سلامة العربات والمراقبة الأوتوماتيكية.

ج. السكك الحديدية والنقل السككي

وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي، تم استكمال عدة أوراش وطنية كبرى في مقدمتها خط القطار الفائق السرعة "البراق" الرابط بين القطبين الاقتصاديين الكبيرين الدار البيضاء-طنجة، وتثليث محور الدار البيضاء-القنيطرة، وإتمام التثنية الكاملة لمحور سطات -مراكش وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، وتقليص مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء (2س و10د)، وبين الدار البيضاء ومراكش (2س و30د). وبفضل هذه الإنجازات تمكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى إفريقياً في جودة البنيات التحتية السككية.

د. النقل البحري

فيما يتعلق بالنقل البحري وتعزيز شبكة الموانئ، فقد تم الانتهاء من تشييد ميناءين كبيرين جديدين بآسفي ولهيريز.

كما تم إطلاق توسعة ميناء طنجة المتوسط والتحسين المستمر لعرضه المتكامل للخدمات لفائدة الصناعة والتصدير واللوجستيك، مما زاد من حجم معاملاته بأكثر من 20% سنة 2020.

كما سيتعزز العرض المينائي ببلادنا، من خلال تسريع ورش بناء ميناء الناظور غرب المتوسط، حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال به 60%. ويجري الآن العمل على إطلاق مشروع ميناء الداخلة الأطلسي بميزانية استثمارية قدرها 10 مليار درهم.

ثامنا -مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي

ساهمت المجهودات التي بذلتها الحكومة لتعزيز الأمن الطاقي لبلادنا من تقليص التبعية الطاقية لبلادنا نحو الخارج من 97,5 % سنة 2009إلى 90,5 % سنة 2020. ومن أبرز النتائج المحققة بهذا الخصوص:

أ. الكهرباء

في مجال الكهرباء تميزت فترة 2017-2020 بتعزيز وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية بإنجاز قدرة إضافية تناهز 2757 ميغاواط، بتكلفة إجمالية تصل إلى 55 مليار درهم، لتصل القدرة المنشأة إلى 10 627 ميغاواط مع متم سنة 2020.

كما تمت خلال نفس الفترة تقوية وتوسيع وتطوير شبكة النقل الكهربائي بإنجاز 1860 كيلومتر من الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي والعالي جدا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3,2 مليار درهم. ليصل إجمالي طول خطوط النقل إلى 27 405 كيلومترًا مع نهاية 2020.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ما يناهز 15.53 مليار درهم خلال هذه الفترة، ويمثل قطاعي إنتاج ونقل الكهرباء نسبة 52% من حجم الاستثمارات المنجزة.

- فيما يخص الكهربة القروية، عرفت الفترة الممتدة من 2017 إلى متم شهر أبريل 2021، كهربة 1.842 دوارا (796 44 مسكنا)، بغلاف مالي يقدر ب 1.644 مليون درهم، لتنتقل نسبة الكهربة القروية من 99,43% سنة 2016 إلى 99,80% مع متم أبريل 2021.
- إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي للإنتاج الذاتي للكهرباء، واستكمال النصوص التطبيقية للقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

ب. الطاقات المتجددة

في مجال الطاقات المتجددة، تم خلال هذه الفترة، لا سيما القيام بما يلي :

- مراجعة الإطار القانوني للطاقات المتجددة بهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتبسيط المساطر وتعزيز الشفافية في المجال؛
- تشغيل 11 مشروعا للطاقات المتجددة تراكم قدرة إجمالية تناهز 1006 ميغاواط، منها 439 ميغاواط ريحية، و567 ميغاواط شمسية، وذلك باستثمار يناهز 27 مليار درهممما مكن من بلوغ القدرة الكهربائية الإجمالية المنشأة من مصادر متجددة 3950 ميغاواط، أي ما يفوق 37 % من القدرة الكهربائية الإجمالية المنشأة؛
- المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئاته، وبلورة مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، وكذا خارطة الطريق لتطوير البنايات المستدامة.

ج. المحروقات

في مجال المحروقات تم خلال الفترة 2017-2021 الترخيص لـ 808 محطة (منها 121 خلال النصف الأول من سنة 2021) باستثمار مالي يناهز2,5 مليار درهم وإحداث حوالي 4040 فرصة شغل (بمعدل ترخيص لـ 190 محطة سنويا، عوض 70 محطة سابقا) وكذا الترخيص بالنسبة لتعبئة غازات البترول المسيلة لـ 140.000 طن سنويا باستثمار إجمالي يناهز 180 مليون درهم.

ولتعزيز قدرات تخزين المواد البترولية، تمت مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2022 باستثمار إجمالي يبلغ ما يناهز 3,5 مليار درهم. وقد تم منح الموافقة المبدئية لثلاث شركات جديدة من أجل إنجاز مستودعات لتخزين المواد البترولية على الصعيد الوطني بقدرة تخزين إجمالية تعادل 600 251 مترا مكعبا من المواد البترولية السائلة و 112.000 مترا مكعبا من غازات البترول المسيلة باستثمار يناهز 2,72 مليار درهم.

د. المجال المعدني والمنجمي

في مجال المعادن، تم إعداد مخطط المغرب المعدني 2021-2030 بطريقة تشاركية مع المهنيين، من أجل إعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع الحيوي.

كما تمت مضاعفة عمليات التتبع والمراقبة الميدانية للمشاريع المعدنية، حيث تم إصدار قرار في غشت 2020 بتحديد شروط وكيفيات إجراء عملية إعادة منح الرخص، أسفر تطبيقه على التزام المقاولات المنجمية التي حصلت على هذه التراخيص بإحداث ما يفوق 3500 منصب شغل واستثمار ما يفوق 6.7 مليار درهم منها 5.2 مليار درهم مخصصة للبحث والتنقيب المعدني.

كما تم تعزيز تنافسية قطاع المقالع، باعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق قانون المقالع بهدف إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية وإلزامية جواب الإدارة عن الطلبات في أقل من 20 يوما، مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية.

هـ. البحث والتنقيب عن الهيدروكاربورات

في البحث والتنقيب عن الهيدروكاربورات تميزت الفترة 2017-2021 بإنجاز العديد من الأشغال في مختلف الأحواض الرسوبية المغربية، بما في ذلك الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وكذا حفر 24 بئرا منها بئر واحد بالمجال البحري تطلبت استثمارات مهمة ناهزت 4,2 مليار درهم.

وبلغ الإنتاج الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2020، حوالي 365 مليون مترا مكعبا من الغاز الطبيعي و913 17 طنا من المكثفات.

تاسعا-تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي

تماشياً مع التزاماته الدولية، وضع المغرب الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة إصلاحات في المجالات السياسية والمؤسساتية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وهكذا حرصت الحكومة على تسريع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) وإدماجها في الاستراتيجيات القطاعية، كما تبنت الحكومة نظامًا خاصاً للحكامة عبر إرساء لجنة وزارية للتتبع، يترأسها رئيس الحكومة.

ومن أجل تنزيل محاورها الاستراتيجية الـ 31، تم وضع 21 خطة عمل من قبل القطاعات الوزارية المعنية.

ولقد أتاح تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إعادة إطلاق العديد من المشاريع الرئيسية المرتبطة بالتنمية المستدامة، مثل تفعيل مضامين ميثاق الإدارة النموذجية والنقل المستدام.

كما عملت الحكومة على تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات ومعالجتها، والتطهير الصلب والسائل، ومعالجة المياه العادمة، وقد حقق المغرب تطور مطردا في بعض المؤشرات ذات الصلة.

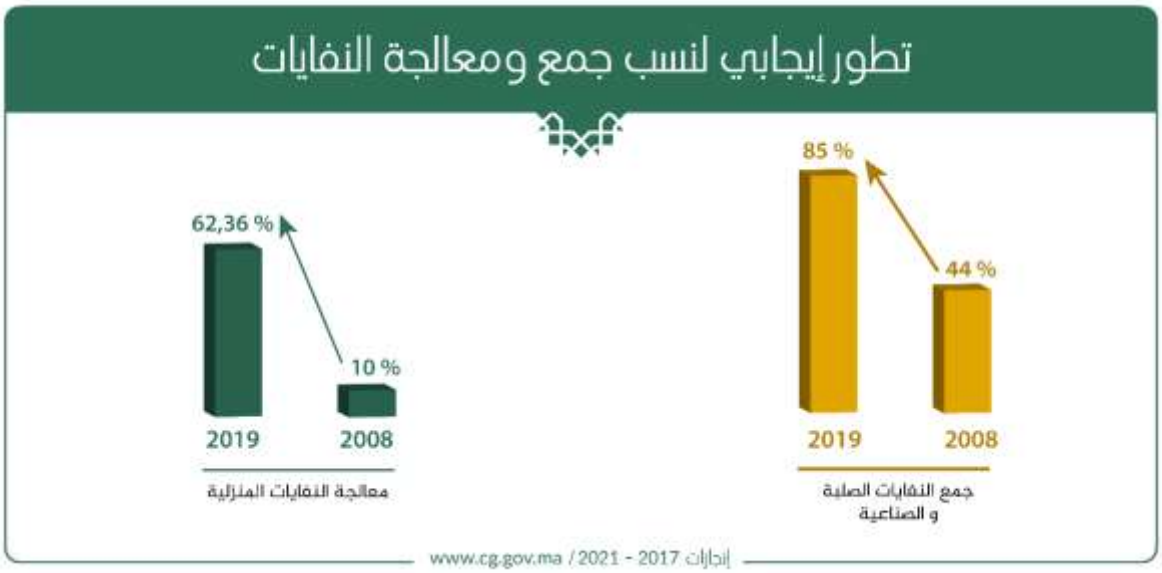

كما تبنت الحكومة مقاربة مندمجة للتتبع المشترك لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مع الحرص على اعتماد التعديلات التنظيمية اللازمة.

ويشير الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى إحراز تقدم كبير للمغرب في مجالات رئيسية مثل التعليم والطاقة المتجددة وتغير المناخ.

كما اقترب المغرب، سنة 2018، من تحقيق الأهداف المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال، حيث بلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 22,16 وفاة لكل 1.000 ولادة حية، ونسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة 13,56 وفاة لكل 1.000 ولادة حية. وبالموازاة مع بلوغ نسبة التغطية الصحية 69% سنة 2019. وتحسنت تغذية الأطفال دون سن الخامسة ما أدى إلى تقليل الهزال إلى 2,6% سنة 2018. كما تحسنت ظروف السكن، حيث انخفضت نسبة المساكن الحضرية غير الصحية من 8,4% سنة 2004 إلى 3,6% سنة 2018.

عاشرا-توسيع العرض المائي

تقدر الموارد المائية بالمغرب ب 22 مليار متر مكعب في السنة، منها 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و4 ملايير متر مكعب من المياه الجوفية. ويتميز نظام التساقطات بتنوع كبير في الزمان والمجال.

ووعياً منه بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي يمثلها الماء، فإن المغرب قد انخرط مبكرا في سياسة وطنية للتحكم في الموارد المائية وتعبئتها، مع اعتماد منهجية للتخطيط والتدبير المندمج واللامركزي والتشاركي للموارد المائية.

مكنت السياسة المائية المتبعة في المغرب منذ عقود، من التوفر على بنية تحتية مائية مهمة، تتكون حالياً من 145 سدًا كبيرًا بسعة إجمالية تفوق 18,6 مليار متر مكعب، و130 سدًا صغيرًا بسعة تتجاوز 100 مليون متر مكعب إضافة إلى 14 سدا كبيرا توجد في طور الإنجاز بسعة إجمالية تقدر بـ3.2 مليار متر مكعب، و20 سدا صغيرا.

أ. اعتماد المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لاسيما خطاب العرش بتاريخ 30يوليوز2018، والذي دعا فيه جلالة الملك، حفظه الله، الحكومة إلى الإسراع بإعداد المخطط الوطني للماء، فقد عملت هذه الأخيرة على إعداد مشروع مخطط وطني للماء 2020-2050، والذي يشكل خارطة طريق لمواجهة التحديات المستقبلية في مجال الماء خلال الثلاثين سنة القادمة، وذلك تنزيلا لمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الذي يلزم بلادنا باعتماد مخطط وطني للماء يمتد على 30 سنة، مع قابلية مراجعته بصفة دورية كل 10 سنوات، وإمكانية تغيير محتواه قبل هذه المدة كلما اقتضت ظروف استثنائية ذلك.

ويأتي هذا المخطط من أجل توفير نظرة استباقية لدى بلادنا، وكذا لدعم المكتسبات الهامة التي حققتها المملكة في مجال تدبير الطلب على الماء، ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وما يوازيه من تزايد الطلب على الماء لتلبية مختلف الحاجيات من الماء بشتى الاستعمالات المنزلية والفلاحية والصناعية على المدى البعيد.

كما يروم المخطط تحديد الأولويات الوطنية وبرامج العمل التي تهدف إلى مواصلة تعبئة الموارد المائية في أفق سنة 2050.

وقد شكل إعداد هذا المخطط ثمرة مجهودات شاركت فيها مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، في إطار مقاربة تشاركية، ومسلسل تشاوري واسع، واستنادا على نتائج مجموعة من الخبرات والدراسات التقنية والإحصائية الاستشرافية. وقد قدم هذا المخطط تشخيصا لقطاع الماء لاسيما الموارد المائية المتاحة وجردا للاستعمالات الحالية والمستقبلية والطلب المعبر عنه، ليقترح إجراءات عملية تتمحور حول اهم الأهداف التالية:

- إنشاء 50 سدا كبيرا، لتبلغ السعة التخزينية في أفق سنة 2050حوالي 32 مليار متر مكعب؛
- إنجاز مشاريع للربط بين الأحواض، بهدف تدبير مرن ومندمج للموارد المائية بين مناطق الوفرة ومناطق الاستعمال (04 قنوات للربط: واد لاو-ملوية، سبو-بورقراق-أم الربيع)؛
- إنجاز 20 إلى 30 سدا صغيرا وبحيرة تلية سنويا قصد دعم التنمية المحلية وفق مقاربة تشاركية بين القطاعات المعنية؛
- تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية عبر تحلية مياه البحر بحجم يصل إلى مليار متر مكعب في السنة، وإعادة استعمال 340 مليون متر مكعب في السنة من المياه العادمة المعالجة في أفق 2050؛
- تدبير محكم للطلب على الماء الموجه للسقي بمواصلة برنامج الاقتصاد في مياه السقي عبر تحويل أنظمة السقي من الانجذابي إلى الموضعي، بغية بلوغ نسبة 70% من المساحة المسقية بالنظم المقتصدة لمياه الري، وذلك في أفق 2050؛
- مواصلة تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب لتصل إلى نسبة 80% في عام ،2030 ونسبة 85% في 2040 كمعدل وطني؛

وتبلغ الكلفة المالية المرتقبة لهذا المخطط ما يقارب 383 مليار درهم على مدى الثلاثين سنة المقبلة، سيوفر الدعم العمومي جزءا كبيرا منها.

وتجدر الإشارة أن مشروع المخطط الوطني للماء قد تم تقديمه أمام انظار اللجنة الوزارية للماء خلال اجتماعها المنعقد بالرباط، يوم 25 دجنبر 2019، تحت رئاسة رئيس الحكومة، والذي خصص للاطلاع على مختلف محاور ومكونات هذا المخطط بغية تجويده وإغنائه، في أفق عرضه على المجلس الأعلى للماء والمناخ.

بالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على تنزيل البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي تبلغ تكلفته الإجمالية 115.4مليار درهم. ويعرف تمويل هذا البرنامج، إضافة إلى اعتماد شراكة بين القطاعين العام والخاص، مساهمة ميزانية الدولة بنسبة 60% ومساهمة الفاعلين المعنيين بنسبة 39%.

ب. تدبير الطلب على الماء وتنمية العرض الوطني المائي

الولوج الشبه كامل للماء الصالح للشرب والرفع من مردوديته

إن تطوير البنية التحتية المتعلقة بتعبئة وإنتاج وتوزيع الماء قد مكن من تأمين تزويد السكان بالماء الصالح للشرب. وهكذا، فإذا كان التزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري قد تم تعميمه، فإن نسبته قد تجاوزت، بالوسط القروي، 79% سنة 2019.

كما تم إطلاق برنامج لتحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب والمياه المستخدمة في قطاعات الصناعة والسياحة. وقد بلغت نسبة المردودية على المستوى الوطني 76% سنة 2019 ويبقى الهدف المسطر هو بلوغ معدل 80% في أفق 2030، و85% سنة 2040.

مجال الاقتصاد في ماء الري

بلغ حجم سحب المياه من خزانات السدود الكبيرة 4030 مليون متر مكعب خلال سنة 2019/2018، منها 80% مخصصة للقطاع الفلاحي.

ومن أجل ترشيد هذا الاستهلاك، تم وضع برنامج وطني لاقتصاد مياه السقي (التحول إلى السقي الموضعي). وهكذا، تم سنة 2019 تحويل 580.000 هكتار من الأراضي المسقية إلى السقي الموضعي، وهو ما يعني تجاوز الهدف الذي كان محدداً في 550.000 هكتار في أفق سنة 2020، بالإضافة إلى عصرنة شبكات الري بدوائر الري الكبير، والتي شملت مساحة 123 ألف هكتار موزعة على 6 جهات (طنجة -تطوان- الحسيمة، وبني ملال -خنفرة، والدار البيضاء -سطات، والرباط -سلا -القنيطرة، ومراكش -آسفي، وسوس ماسة.)، ويبقى الهدف هو بلوغ 940 ألف هكتار في أفق 2027، أي ما يعادل اقتصاد 2,5 مليار متر مكعب سنويا.

كما تم تشجيع الفلاحين على تبني مزروعات ذات مردودية عالية، وتحسين مردودية قنوات جر ونقل مياه الري، وكذا توعية وتأطير الفلاحين من أجل استعمال التكنولوجيات المقتصدة للماء.

مواصلة تعبئة المياه السطحية

من أجل تعزيز الرصيد الوطني المهم من التجهيزات الهيدرومائية، والذي يتكون حاليا من 145 سدا كبيرا بسعة تخزينية إجمالية تقدر ب 18.6مليار متر مكعب، و125سدا صغيرا، فيما يوجد 14سدا كبيرا بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 2,72مليار متر مكعب، و30 سدا صغيرا بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 21,85مليار متر مكعب، في طور الإنجاز.

ونظرا للدور المهم التي تضطلع به السدود الكبرى والصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية، وحماية البنيات التحتية والأراضي الفلاحية من الفيضانات، وتوفير الطاقة الكهرومائية، فقد تقرر إنجاز السدود الكبرى بمعدل 2 إلى 3 سدود في السنة، ومواصلة انجاز السدود الصغرى وفق مقاربة تشاركية مع الجهات والجماعات الترابية والمستفيدين من أجل المزيد من النجاعة وديمومة استغلال هذه المنشآت في ظروف جيدة. وقد تم جرد 900 موقع سد صغير وتلي في مجموع التراب الوطني.

تعبئة المياه غير التقليدية

لتلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب، اعتمد المغرب عدة مشاريع تهدف إلى تعبئة المياه غير التقليدية، لا سيما تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

- **تحلية مياه البحر**

قام المغرب ببناء 8 محطات للتحلية بطاقة إنتاجية تصل إلى 118.161 متر مكعب في اليوم، منها 6 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب (العيون، بوجدور، طنطان، أخفينير، سيدي الغازي وروكو شيكو)، ومحطتين لتأمين الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (OCPالجرف الأصفر والعيون).

في حين لا زالت 6 محطات أخرى قيد الانجاز لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 458.309 متر مكعب في اليوم، أي ما يعادل 167مليون متر مكعب سنويا. منها 3 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب (العيون، الحسيمة وطرفاية)، ومحطة لتلبية الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاطOCP بالعيون، ومحطة مشتركة للماء الصالح للشرب بأكادير وللري بالدائرة السقوية لشتوكة ومحطة للسقي بالداخلة.

إضافة إلى ذلك، تم الشروع في دراسة لإنشاء محطة قصد تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء – قطاع الماء- في ديسمبر 2018 ومن المرتقب أن تنتهي بحلول نهاية سنة 2020 وسيساعد هذا المشروع على تلبية الاحتياجات من مياه الشرب بالدار البيضاء الكبرى في أفق سنة 2050، والتي تقدر بحوالي 200مليون متر مكعب.

- **إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة**

تمت تعبئة ما يناهز 64 مليون متر مكعب سنة 2019، مع تحديد أهداف مستقبلية تتمثل في تعبئة 100 مليون متر مكعب في سنة 2020 و341 مليون متر مكعب في عام 2050.

الولوج إلى التطهير السائل

عرف الولوج إلى خدمات للتطهير السائل خلال العقدين الأخيرين تقدما ملموساً بفضل البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الذي تم إطلاقه سنة 2006. وهكذا انتقلت نسبة الولوج إلى التطهير السائل على المستوى الوطني، بما في ذلك استخدام حفر الصرف الصحي، من 96,5% سنة 2016 إلى 96,9% سنة 2018.

كما وصلت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير السائل بالوسط الحضري إلى أكثر من 76% في نهاية 2019، وتستهدف الجهود المبذولة الوصول إلى الربط الشامل بحلول سنة 2030.

إن إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة يلعب دورًا مهمًا في اقتصاد الماء والحفاظ على المجال الطبيعي، ويوفر موردًا جديدًا ومستدامًا للمياه. وقد بلغت نسبة المياه العادمة المعالجة في المناطق الحضرية 55% في سنة 2019 مقابل 7% فقط سنة 2006.

ومن حيث جودة المياه، فقد أظهرت حملات أخذ العينات التي أجريت على مستوى محطات التتبع والمراقبة والعينات من المياه المأخوذة للتحاليل الفيزيائية والكيميائية والعضوية والبكتريولوجية لسنة 2016-2017 أن 70% من المحطات توفر مياه سطحية جيدة إلى متوسطة في حين تصل هذه النسبة 56% بخصوص المياه الجوفية .

المحور الرابع : تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

يمثل تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي محورا مركزيا ورئيسيا في برنامج الحكومة، وأحد أولويات عملها التي انصبت على تجويد الخدمات والبرامج الاجتماعية، لا سيما الموجهة للفئات الهشة والفقيرة، بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية وتقليص الفوارق. ومن أجل ذلك، عملت الحكومة تنفيذا لالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي على ما يلي:

- أولا-إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: الاستثمار في الإنسان؛
- ثانيا -تأهيل وتعبئة الموارد للمنظومة الصحية؛
- ثالثا -الحماية الاجتماعية: التطوير والتوسيع، وإرساء أسس التعميم؛
- رابعا-دعم القدرة الشرائية للمواطن؛
- خامسا-تعبئة قوية لتحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية؛
- سادسا -دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن؛
- سابعا -العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة؛
- ثامنا -تحسين الولوج إلى الثقافة؛
- تاسعا -تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية.

أولا-إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: الاستثمار في الإنسان

انصب عمل الحكومة على إصلاح المنظومة التعليمية وتجويد وتوسيع العرض التربوي والدعم الاجتماعي لتعزيز تمدرس أبناء المغاربة في المجالين الحضري والقروي، في مختلف الأسلاك والمستويات.

ولتوفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ أوراش إصلاح المنظومة، رفعت الحكومة من الميزانية العامة لفائدة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والتي انتقلت من 54 مليار درهم سنة 2016 الى حوالي 72 مليار درهم سنة 2021، أي بزيادة تقدر ب 25%. ورغم ظروف الجائحة وما فرضته من تقليص النفقات العمومية، أبقت الحكومة على هذا المجهود، إيمانا منها بمركزية هذا الإصلاح، وبأهمية الاستثمار في الإنسان.

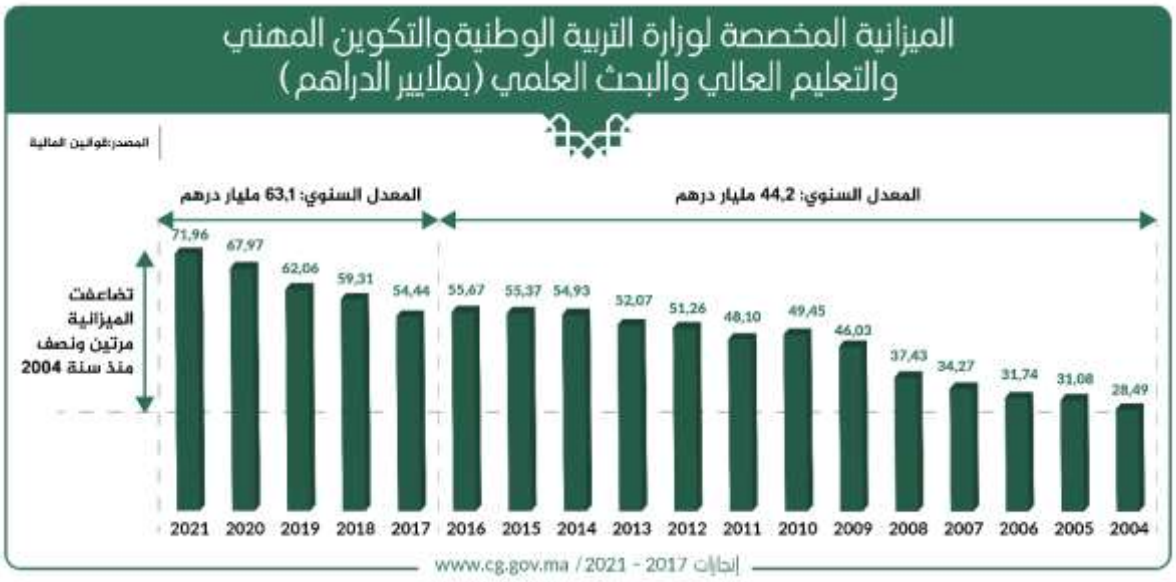

وقد باشرت الحكومة إصلاح منظومة التربية والتكوين على جملة من المستويات:

أ. المستوى المؤسساتي

عملت الحكومة على ترجمة مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 إلى القانون الإطار رقم 51.17، ليصبح أول إطار تعاقدي لإصلاح منظومة التربية

والتكوين عرفته بلادنا منذ الاستقلال، ملزم لجميع الأطراف، وانتقل بمقتضاه الشأن التربوي من مجرد شأن قطاعي إلى التزام حكومي ومجتمعي.

ولمواكبة هذا الورش وتسريع وتيرته أحدثت الحكومة "اللجنة الوطنية لتتبع وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"،

ب. تعزيز الموارد البشرية

شهد قطاع التربية والتكوين دينامية تشغيل استثنائية في مختلف مستويات المنظومة ومكوناتها، إذ انتقل المعدل السنوي للمناصب بالقطاع من 7.063 منصبا سنوياً في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2016، إلى 20.160 منصب سنوياً ما بين 2017 و2021، مع تسجيل رقم قياسي بلغ 32.400 منصب سنة 2017.

وهكذا فقد عرف قطاع التربية الوطنية تشغيل 89 ألف أستاذ خلال فترة 2017-2021، بإضافة حوالي 32% من العدد الإجمالي للأساتذة (325.183 أستاذ سنة 2020).

كما تم الرفع من عدد المناصب بالتعليم الجامعي بما مجموعه 6800 منصب أستاذ جامعي من سنة 2017 الى 2021، بمعدل 1400 منصب سنويا، فانتقل بذلك عدد الأساتذة الباحثين من 13170 أستاذ باحث سنة 2017 إلى 15675 سنة 2021، بزيادة نسبة 19%.

ولضمان التكوين الجيد للمدرسين والرفع من قدراتهم، أنجزت الحكومة عددا من الإصلاحات همت، على الخصوص، إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين مرتكزة على الإجازة في علوم التربية بالجامعات المغربية، التي أُحدثت لأول مرة، إلى جانب إصلاح مسار التكوين الأساسي للمدرسين من خمس سنوات، وكذا تعزيز التكوين المستمر القائم على التقنيات الجديدة بهدف إدماج أكبر للتكنولوجيات الجديدة لدى الأطر التربوية، إذ تم ربط 6.784 مؤسسة بشبكة الإنترنت كجزء من برنامج جيني III.

ج. تحسين وتأهيل بنيات الاستقبال والتجهيزات الأساسية

تم تحقيق تقدمٌ كبيرٌ على هذا المستوى، من خلال إحداث 367 مؤسسة تعليمية جديدة، وتأهيل أكثر من 11.000 مؤسسة تعليمية في الفترة 2017-2021، وتوسيع شبكة المدارس الجماعاتية، التي انتقلت من 124 مدرسة برسم الموسم 2017-2018 إلى 188 برسم الموسم 2020-2021.

د. تعزيز البرامج الاجتماعية لدعم التمدرس

بالموازاة مع ما سبق، بذلت الحكومة مجهودات مكثفة لتعزيز برامج الدعم الاجتماعي الموجهة لدعم التمدرس، لاسيما بالنسبة للفئات الهشة والفقيرة من المجتمع، مع تعميم بعضها بالعالم القروي. ومن أبرز ما تحقق في هذا الإطار:

- الرفع من ميزانية برنامج "تيسير" من 700 مليون درهم سنة 2017 الى 2 مليار و377 مليون درهم سنة 2020، وارتفاع عدد المستفيدين من 859.975 خلال 2016-2017 إلى 2.593.413 خلال 2020-2021، 80% منهم بالوسط القروي.

- الرفع من عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة ليبلغ 4.652.230 مستفيد برسم موسم 2020-2021، مقابل 4.018.470 مستفيد برسم موسم2016-2017، 62% منهم بالوسط القروي؛
- الرفع من عدد المستفيدين من الداخليات إلى 178.380 مستفيد خلال موسم 2020-2021، مقابل 165.125 برسم 2016-2017؛
- الرفع من عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية إلى 1.443.000 برسم 2019-2020، مقابل 1.362.000 برسم 2017-2018؛
- مضاعفة عدد المستفيدين من خدمة النقل المدرسي، حيث انتقل العدد من 154.044 مستفيدا موسم 2016-2017 إلى 377.294 مستفيد برسم 2020-2021.

وقد أسهمت المجهودات المبذولة، سواء على مستوى تعزيز الموارد البشرية والمالية، أو تطوير البنيات التحتية، وكذا تطوير برامج الدعم، من تحسين مؤشرات التمدرس كما يلي:

- تسجيل انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ، حيث انتقلت على الصعيد الوطني ما بين سنة 2016-2017 و2018-2019 على التوالي، بالتعليم الابتدائي من

10.9% إلى 0.9 %، وبالتعليم الإعدادي من 15 % إلى 1.2 % وبالثانوي التأهيلي من 7.2 % إلى 0.6 %.

- ارتفعت نسبة التمدرس بشكل ملموس، ما بين موسمي 2016-2017 و2019-2020، سواء بالمستوى الابتدائي حيث انتقلت من 98 % إلى حوالي 100 %، أو بالمستوى الثانوي الإعدادي حيث انتقلت من 88,3 % إلى أكثر من 94 %، أو بالمستوى الثانوي التأهيلي حيث بلغت 69.6 %؛

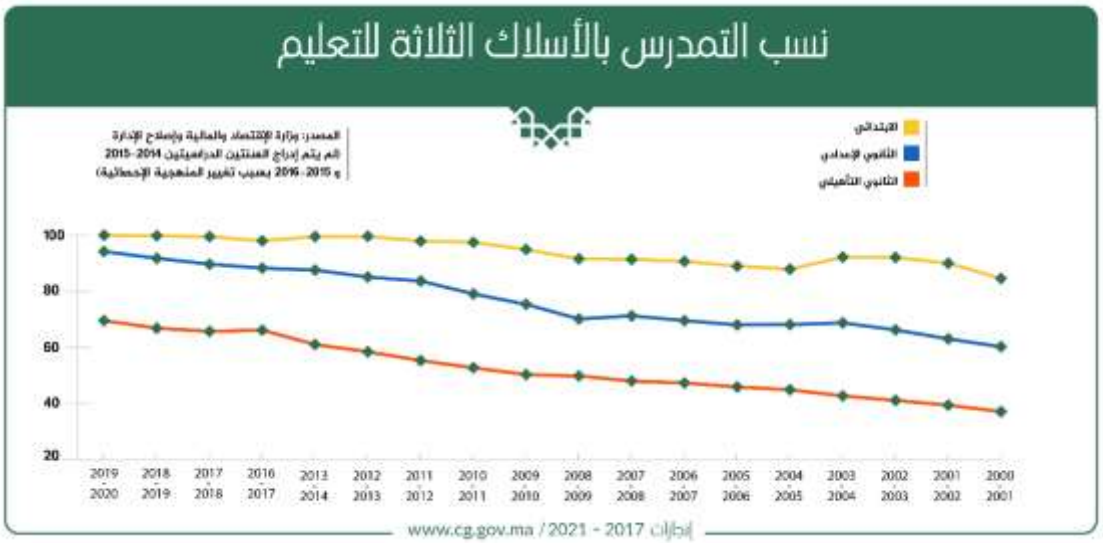

- تسجيل انخفاض نسب الهدر المدرسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث قاربت 0.4 % في المستوى الابتدائي برسم السنة الدراسية 2019-

2020، وحوالي 9% بالنسبة للثانوي الإعدادي برسم نفس السنة، مقارنة بـ13 % برسم سنة 2008-2009، و8% بالنسبة للثانوي التأهيلي في السنة الدراسية 2019-2020، مقارنة بـ 15% برسم موسم 2008-2009.

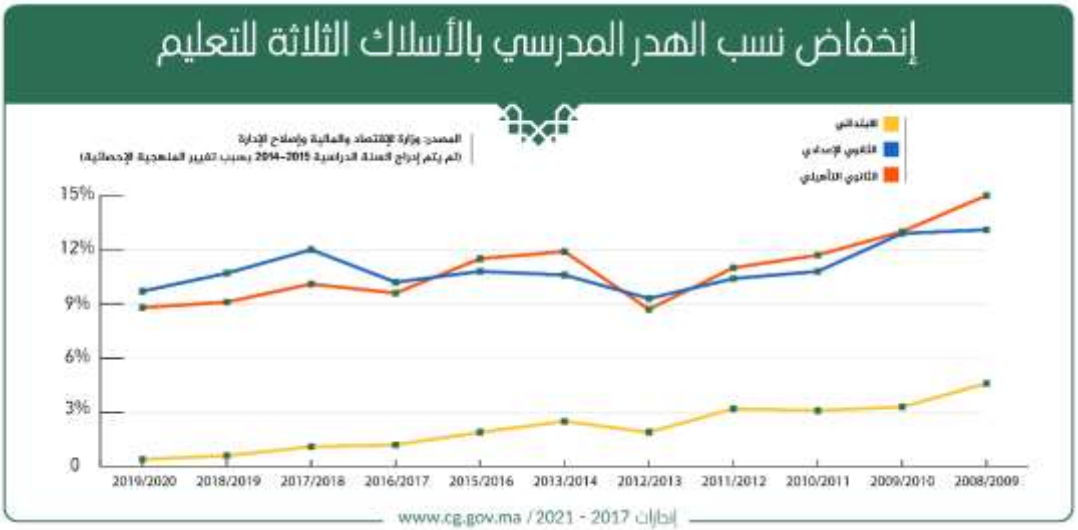

هـ. برنامج تعميم التعليم الأولي

على مستوى آخر، عملت الحكومة على الإطلاق الفعلي لبرنامج تعميم التعليم الأولي، باعتباره رافعة أساسية في تجويد العملية التربوية والعناية بشريحة واسعة من الأطفال التي كانت محرومة من هذا الحق.

وقد أحرزنا تقدما كبيرا في عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي، إذ انتقل من 699.265 في السنة الدراسية 2017-2018، أي ما يمثل 49.60% من الأطفال في سن التعليم الأولي، إلى أكثر من 900.000 طفل في السنة الدراسية 2019-2020، أي بنسبة تمدرس تناهز 72.5%.

و. البرنامج الوطني للتربية الدامجة

أطلقت الحكومة، ابتداء من الموسم الدراسي 2018-2019، "البرنامج الوطني للتربية الدامجة" تحت شعار" لن نترك أي طفل خلفنا"، بهدف توسيع العرض المدرسي الموجه للأطفال في وضعية إعاقة، وإنصاف هذه الفئة من الأطفال، ودعم أسرهم وذويهم.

وقد انتقل عدد المؤسسات التعليمية المصنفة دامجة برسم 2019-2020 إلى 3488 مؤسسة، وهو ما يمثل 31 % من مجموع المؤسسات التعليمية، كما بلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم بالمؤسسات الدامجة 24.726، مقابل 92.000 تلميذ في وضعية إعاقة بالأقسام العادية.

ز. دعم برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

قامت الحكومة بمجهودات لدعم برنامج التربية غير النظامية، بهدف استدراك تمدرس الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة، حيث استفاد 66.404 تلميذا من هذا البرنامج برسم السنة الدراسية 2018-2019، وقد بلغت نسبة الإدماج 39 % بسلك الفرصة الثانية، و65 % بسلك الفرصة الثانية من الجيل الجديد.

وفيما يخص برنامج محو الأمية بالمساجد، فقد تم تسجيل 283.758 مستفيد، بنسبة إنجاز الهدف بلغت 94,59% من الهدف المحدد في 300.000 مستفيد (2020-2021). فيما بلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي 45,36%، كما تمت تعبئة 7.959 مؤطراً للدروس، و1.165 منسقا ومستشارا تربويا، و363 مكونا تربويا.

أما في إطار برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، فقد بلغ عدد المستفيدين برسم الموسم القرائي 2019-2020، 1.200.295 مستفيد مقابل 1.131.703 في الموسم الفارط، أي بزيادة تقدر ب 6%، ليرتفع العدد الإجمالي للمسجلين، خلال العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من 8.5 مليون مستفيد.

كما تم تسجيل 177.389 مشاركا ببرنامج ما بعد محو الأمية لموسم 2019-2020، بزيادة تقدر بـ 47% مقارنة مع الهدف السنوي المحدد في 120.000 مسجل.

ح. تطوير تأهيل التعليم العتيق

عملت الحكومة على ترصيد التأهيل الذي عرفه التعليم العتيق، وإنجاحَ تجديدِ هندسته البيداغوجية وتوحيدِ برامجه ومناهجه، والارتقاءَ بالبنيات المادية لمؤسساته، والعناية بالأطر العاملة به، وكذا بتلامذته وطلبته.

وقد اتخذت الحكومة في سبيل ذلك جملة من الإجراءات، من أبرزها الرفعَ من عدد المكافآت المخصصة للعاملين بمؤسسات التعليم العتيق حيث وصل عددها سنة 2020، 7.146 مكافأة جزافية، وتحسينَ الوضعية الاجتماعية للمتمدرسين بمؤسسات التعليم العتيق، وتجويدَ ظروف حياتهم المدرسية من خلال مواصلة تعميم المنح، إذ تم تخصيص 34.301 منحة

ط.تعزيز التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل

تنفيذا لخارطة الطريق الجديدة للتكوين المهني التي تم تقديمها بتاريخ 4 أبريل 2019 بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم إعطاء الانطلاقة لجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني بالشروع في إحداث مدن المهن والكفاءات

متعددة الأقطاب والتخصصات بكل جهات المملكة، بكلفة مالية تقدر ب 3.6 مليار درهم.

وقد حظي التكوين المهني باهتمام خاص من لدن الحكومة منذ بداية الولاية، إيمانا منها بأهميته في تأهيل فئات واسعة من الشباب للاندماج الاجتماعي عامة، والاندماج المهني خاصة.

كما تجلت عناية الحكومة بالتكوين المهني خلال هذه الولاية أيضا من خلال:

- تخصيص منحة لمتدربي التكوين المهني، لأول مرة، على غرار طلبة التعليم العالي. وقد استفاد من المنحة برسم السنة التكوينية 2019-2020 ما مجموعه 44 ألف متدرب بكلفة اجمالية ناهزت 156 مليون درهم، مع هدف 70 ألف في أفق 2023؛
- إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي. ويشمل المشروع 18 شعبة جديدة تم ارساؤها داخل مؤسسات التكوين المهني؛
- تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني، حيث بلغت ما يناهز 597.000 مقعدا بداية السنة الدراسية 2019-2020؛
- إنشاء أزيد من 80 مركزا للتكوين بين المقاولات تقوم بتكوين 34.000 متدرب مستفيد برسم موسم 2020-2021، واعتماد القانون المنظم للتكوين المستمر بهدف تأطير التكوين المستمر وتفعيله.

ي. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي

في إطار اهتمام الحكومة بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، تم، على الخصوص، إطلاق الإصلاح البيداغوجي والانتقال التدريجي إلى نظام البكالوريوس، وإصلاح المسارات ذات الاستقطاب المحدود، وتقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهننا، ووضع نظام للوحدات القياسية.

وفي إطار توسيع العرض وجهوية التعليم العالي، تحقيقا لمبدأي العدالة المجالية وتكافؤ الفرص بين مختلف الجهات والأقاليم، قامت الحكومة بإحداث 39 مؤسسة جامعية عمومية جديدة ما بين 2017 و2021، بعدد من جهات المملكة، وبرمجة إحداث 21 مؤسسة أخرى في أفق 2023، منها 12 مؤسسة ذات استقطاب مفتوح و9 مؤسسات ذات استقطاب محدود (4 كليات للطب والصيدلة و5 مدارس للتربية والتكوين).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي (الفئة العمرية 18-22) عرفت تطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت من 33 % سنة 2016 إلى42,1 % برسم موسم 2019-2020.

وفي مجال تعزيز الدعم الاجتماعي للطلبة بغاية تسهيل الولوج إلى الجامعة، وتحقيق تكافؤ أكبر للفرص، ودعم التفوق، قامت الحكومة ب:

- توسيع عدد الطلبة الممنوحين لينتقل من 329.000 برسم السنة الجامعية 2016-2017 إلى 415.000 طالب برسم سنة 2020-2021، كما تجاوزت نسبة الممنوحين بسلك الدكتوراه 77%؛

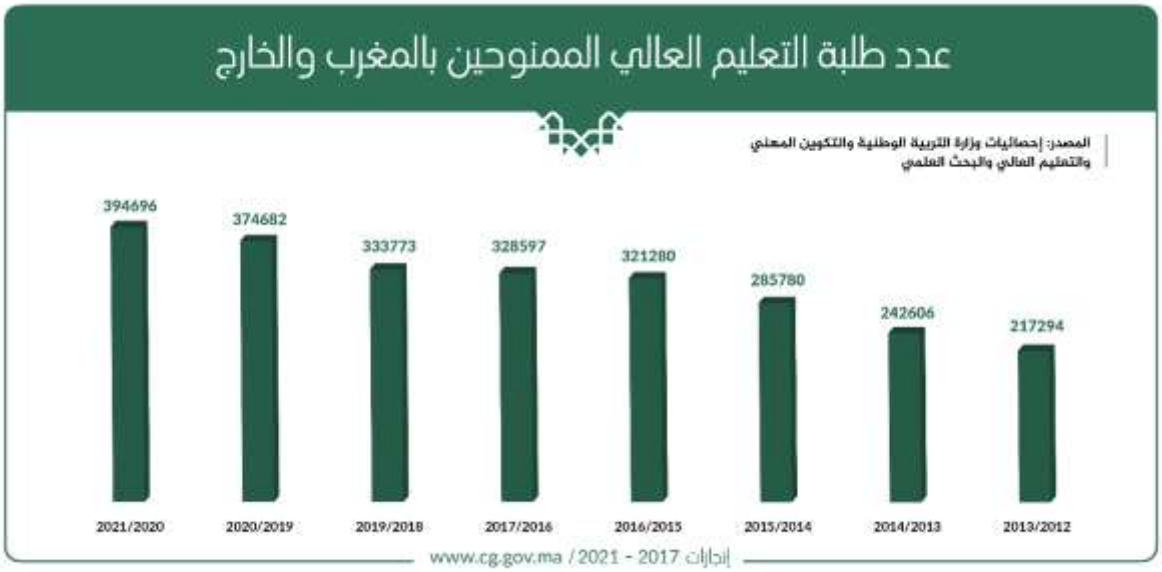

- الرفع من ميزانية المنح الجامعية لتبلغ 2,04 مليار درهم برسم موسم 2020-2021، مقابل1,6 مليار درهم برسم 2016-2017، و800 مليون درهم سنة 2012؛

- تعزيز نظام التغطية الصحية للطلبة، حيث بلغ عدد المستفيدين من النظام ما يفوق 300 ألف طالب مستفيد سنة 2021بعد ما كان عدد المستفيدين في حدود 7 آلاف سنة 2017؛
- رفع عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء بالأحياء الجامعية من 59 ألف سنة 2016 الى 90 ألف سنة 2021، ضمنهم حوالي 61 % من الإناث فيما ارتفع عدد الوجبات الغذائية المقدمة للطلبة سنويا من 8.6 مليون وجبة إلى 15 مليون وجبة خلال نفس الفترة.

هذا، وقد أولت الحكومة عناية خاصة لدعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي إذ بلغت 3,4 مليار درهم سنة 2020، مقابل 2,6 مليار درهم سنة 2016؛
- تعزيز البنيات التحتية الخاصة بالبحث العلمي، من خلال إطلاق أول مركز وطني لمعالجة البيانات الضخمة للتعليم العالي«HPC» ، وتعميم مجمعات الابتكار (Cités d'innovation)بالجامعات بمواصلة إحداثها بأربع جامعات بغلاف مالي قدره 50 مليون درهم؛
- الرفع من عدد منح التميز في البحث العلمي (300 منحة سنويا)، بعدما كانت لا تتجاوز 200 منحة في السنوات السابقة؛
- دعم وتعزيز البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال تنفيذ برنامج "ابن خلدون" الذي مكن من تمويل 53 مشروع بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بمبلغ 30 مليون درهم ابتداء من 2019.

ثانيا-تأهيل وتعبئة اوارد المنظومة الصحية

عرف قطاع الصحة في العقود الأخيرة تقدمًا من حيث البنية التحتية وكذا الموارد المخصصة له، وهو ما مكن من تحسين نسبي للخدمات الصحية. وبالرغم من هذا، ما

يزال القطاع في حاجة إلى جهود إضافية، خاصة فيما يتعلق بالرفع من الموارد المالية، والعناية بالموارد البشرية، وتجويد الحكامة، والعمل على توفير وتحسين الخدمات الصحية للجميع.

وقد أظهرت الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19صوابية العناية التي أولتها الحكومة للمنظومة قبل الجائحة، وأوجبت عليها تعزيز ذلك أثناءها، من خلال تعبئة للموارد البشرية والمالية وتحسين الحكامة.

أ. تعبئة الموارد البشرية

عرفت الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 مضاعفة عدد المناصب المالية المخولة لوزارة الصحة، بإحداث 3.800 منصبا سنويًا في المتوسط، مقابل 1.700 خلال فترة 2004-2016، مع ذروة بلغت إحداث 5.500 منصب في قانون المالية لسنة 2021.

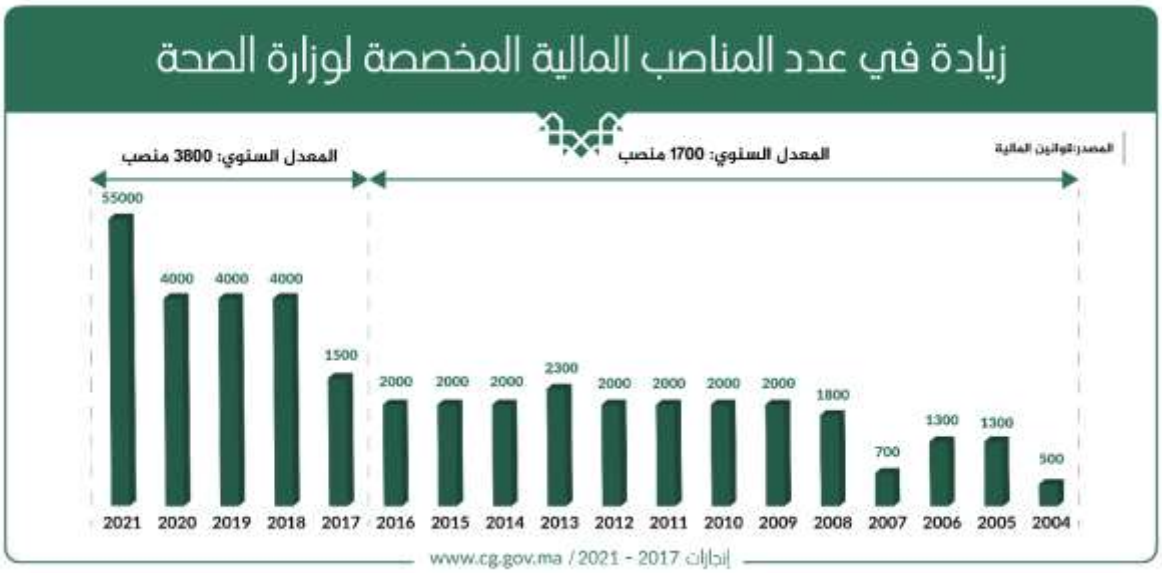

ب. مجهود ميزانياتي استثنائي

تضاعفت ميزانية الدولة المخصصة لوزارة الصحة بأزيد من ثلاث مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية. وقد تم رفع الميزانية السنوية للقطاع بما يقارب 6 مليارات درهم خلال سنوات الولاية الحكومية الحالية، ، لاسيما في الفترة الممتدة ما بين 2019 و2021، لمواكبة المنظومة الصحية في مواجهة تبعات الأزمة الصحية لوباء

كوفيد-19،. وبلغت نسبة ميزانية الصحة من الميزانية العامة خلال سنة 2020 ما يناهز 7,27 %.

ج. تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية

تمكنت الحكومة من تسريع إنجاز برامج تطوير البنية التحتية الصحية، خاصة بإحداث ثلاثة مراكز استشفائية جامعية جديدة بكل من أكادير والعيون وطنجة، بالإضافة إلى عشرة مستشفيات إقليمية جديدة، كما تم تجهيز ما يقرب من 60 مستشفى إقليما بأجهزة المسح الشعاعي و11 جهة بأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي.

وإضافة إلى تحسين مسار الخدمات العلاجية وتدبير الشكايات، تم تسهيل الولوج للمستشفيات العمومية من خلال تحسين تدبير المواعيد، حيث تم تسجيل 27% منها عبر الأنترنت سنة 2020 مقارنة بـ 13% سنة 2017، وإقرار نظام التطبيب عن بعد، الذي يمكن تنزيله من تيسير ولوج الساكنة للنظام الصحي لا سيما بالمناطق المعزولة، كما أن عدد المرتفقين المستفيدين من المصالح المستعجلة ارتفع من 6 إلى 10 ملايين.

وإيمانا من الحكومة بضرورة العناية بالموارد البشرية الطبية وبأولوية تطوير التكوين، عملت على الرفع من الطاقة الاستيعابية لكلية الطب، ليبلغ ع الطلبة سنويا

إلى 3000 طالب، بالموازاة مع إصلاح نظام التكوين في مجال الطلب، كما بادرت الحكومة منذ سنة 2017 إلى تحسين الوضع الإداري والمهني لـ 12.000 ممرض بكلفة ناهزت 250 مليون درهم، كما أقرت الحكومة مؤخرا الرفع من قيمة المنح الدراسية ومبالغ التعويض عن المهام، لفائدة طلبة الطب والصيدلة.

د. تحسين الولوج للأدوية والمستلزمات الطبية

من أبرز التدابير المتخذة في هذا الصدد:

- تخفيض أثمنة حوالي 1500 دواء الأكثر استهلاكا، والموجهة لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة خلال الفترة 2017-2020؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لـ 574 دواء يتعدى سعره 962 درهم خلال الفترة 2018-2020؛
- تخفيف كلفة الفاتورة الطبية من خلال تعزيز استعمال الأدوية الجنيسة، إذ وصلت حصتها في السلة الدوائية 39 % سنة 2019، مقابل 30 % في 2012؛
- ارتفاع ملحوظ لعدد الأدوية التي يتم التعويض عنها في إطار التأمين الإجباري عن المرض ليصل إلى أكثر من 4600 دواء.

هـ. تعزيز بعض البرامج الصحية

تميزت الفترة بتراكمات البرامج الصحية العمومية للتمنيع، ونجاح البرنامج الوطني للتلقيح ضد كورونا، وتعزيز برامج التكفل بالأمراض المزمنة كالسرطان، والسكري والضغط الدموي، كما تميزت الفترة بتطوير اليقظة الصحية وبالمقاربة الاستباقية في تدبير جائحة كورونا.

كما عرف الغلاف المالي الموجه للتغطية الصحية عبر نظام الراميد، ارتفاعاً خلال هذه الفترة، إذ بلغ 9 ملايير درهم، مخصصة للتكفل بالأمراض المزمنة كالسرطان وغسل الكلي (Dialyse) والعمليات الجراحية الكبرى...

ثالثا-الحماية الاجتماعية: التطوير والتوسيع، وإرساء أسس التعميم

تعمل الحكومة على تنزيل أكثر من 100 برنامج اجتماعي، من خلال عدة قطاعات حكومية ومؤسسات متخصصة. ولتحقيق أعلى مستويات الالتقائية والنجاعة، وضعت الحكومة رؤية مندمجة للحماية الاجتماعية على إثر تنظيمها للمناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية يومي 12 و13 نونبر 2018، كما استمرت الحكومة في توسيع دائرة الاستفادة من نظام راميد، وتسريع التغطية الصحية لفائدة الطلبة، والبدء الفعلي في توفير التغطية الصحية ونظام التقاعد لفائدة العمال المستقلين وغير الأجراء.

وتأتي التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى تعميم الحماية الاجتماعية، لتعطي دينامية جديدة وقوية لهذه الإصلاحات، وليصبح هذا الورش بفضل ذلك، ورشا ذا بعد وطني كبير، وأفق زمني ممتد إلى 2025، مع برمجة وآليات تنفيذ دقيقة.

أ. تفعيل المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش المجيد لسنة 2020، وكذا خطاب أكتوبر 2020 لافتتاح السنة البرلمانية، باشرت الحكومة تنزيل مضامين المشروع الملكي الهيكلي الذي يهدف إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل تدريجي في أفق سنة 2025، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الإصلاح،

وكخطوة أولى في سبيل تنزيل هذا المشروع الكبير، حرصت الحكومة على إعداد القانون الإطار الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2021، وصادق عليه مجلسا البرلمان.

ومن أجل التنزيل الأمثل للمشروع، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، يتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أربعة محاور أساسية تتجلى في:

- أولا، تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدف إضافي خلال سنتي 2021 و2022؛

- ثانيا، تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن التمدرس تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة خلال سنتي 2023 و2024؛
- ثالثا، توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة حوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش في أفق سنة 2025؛
- رابعا، تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

وكإجراء أولي في تنزيل المشروع، ترأس جلالة الملك حفظه الله، يوم 14 أبريل 2021، حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع ثلاث اتفاقيات -إطار تهم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، يتعلق الأمر ب:

- الاتفاقية الإطار الأولى الخاصة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار، والحرفيين، والمهنيين، ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، تهم ما يفوق 800 ألف منخرط؛
- الاتفاقية الإطار الثانية تخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين ومهني الصناعة التقليدية، البالغ عددهم حوالي 500 ألف منخرط؛
- الاتفاقية الإطار الثالثة تتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين، البالغ عددهم حوالي 1,6 مليون منخرط.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير هذه البرامج في أفق 2025 سيتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي يقدر ب 51 مليار درهم، منها 23 مليار من الميزانية العامة للدولة. ولتمويل مرحلة التعميم الأولى من التغطية الصحية الإجبارية، تم تخصيص 4,2 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2021.

ب. توسيع التغطية الصحية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد تمكنت الحكومة خلال هذه الولاية من:

- الرفع من نسبة التغطية الصحية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت حوالي 70 % من السكان سنة 2019 مقابل 52 % سنة 2015، و35 % سنة 2012؛

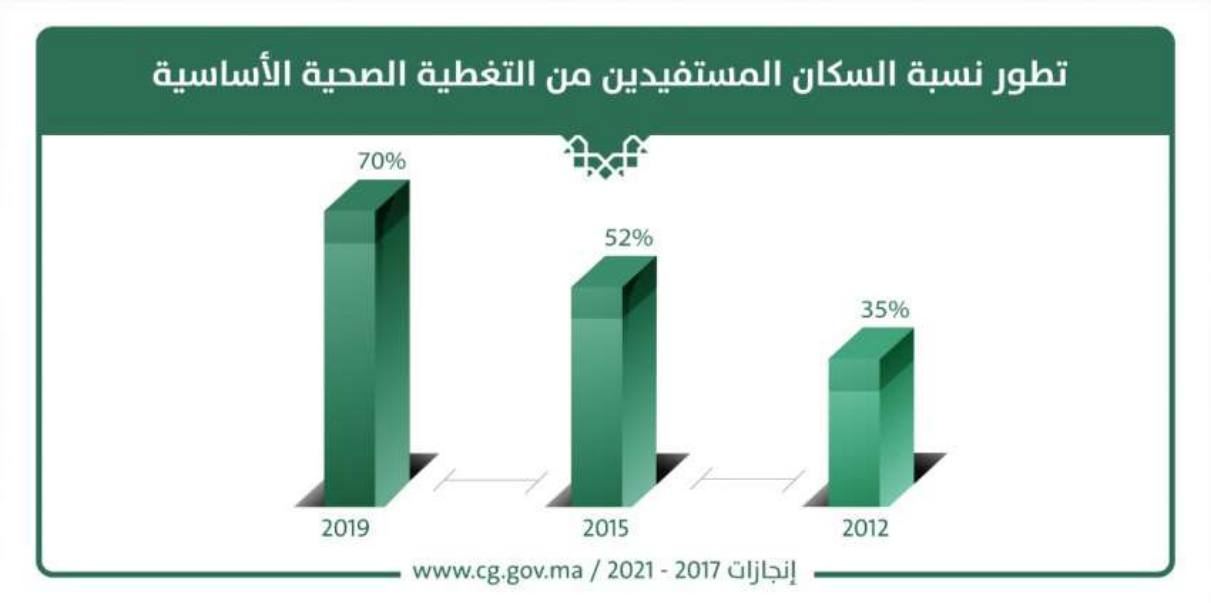

- التغطية الصحية لفئات من العمال المستقلين وغير الأجراء، وقد تم توزيع أولى شهادات الاستفادة من تعويضات نظام الحماية الاجتماعية لفائدة فئة العدول؛
- التغطية الصحية للطلبة، حيث بلغ عدد المستفيدين من نظام التغطية الصحية للطلبة سنة 2021 حوالي 300 ألف طالب جامعي ومتدرب في التكوين المهني، مقابل 4000 مستفيد سنة 2018.

وبفضل هذه المجهودات، فقد بلغ العدد الإجمالي للسكان المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية سنة 2019 حوالي 21 مليون مواطنة ومواطن، مقارنة بحوالي 10 ملايين سنة 2012.

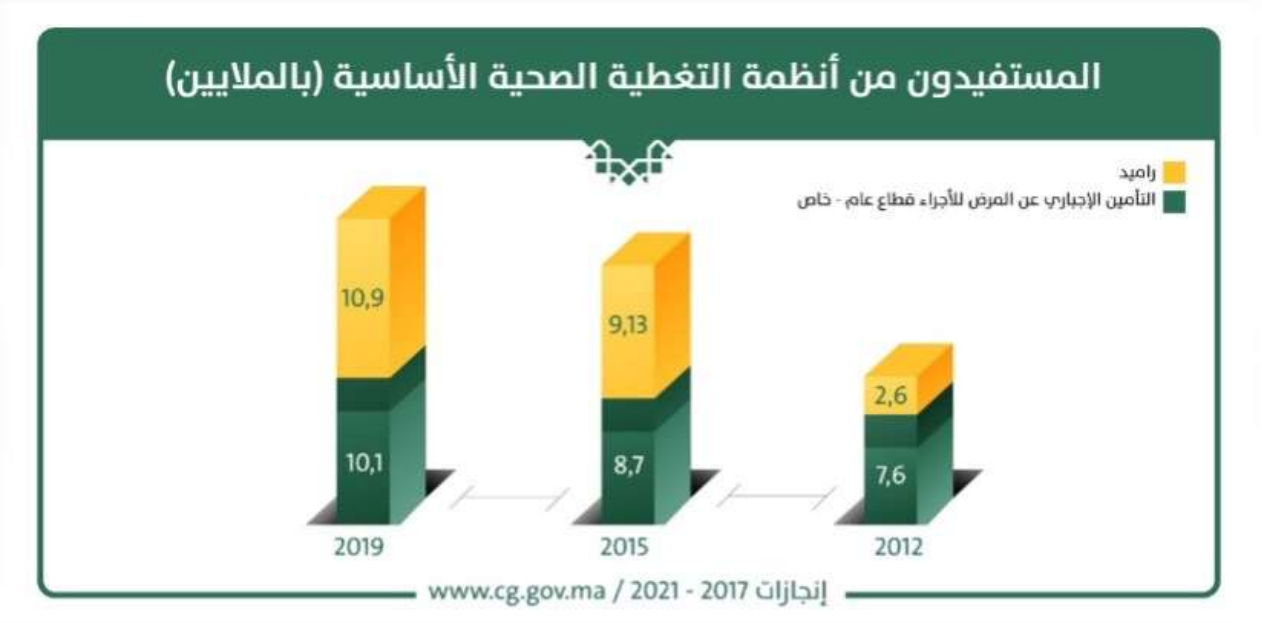

تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

واصلت الحكومة تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية (2017-2019)، بغلاف مالي للأداءات فاق 10,71 مليار درهم.

كما انخرطت الحكومة في دعم النسخة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023، التي تفضل جلالة الملك حفظه الله بإعطاء انطلاقتها، والتي ترتكز على أربعة برامج رئيسية، خصصت لها ميزانية قدرها 18 مليار درهم، بمعدل 4 ملايير للبرامج الثلاثة الأولى، و6 ملايير درهم للبرنامج الرابع، كما يلي:

- **برنامج تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية**: تم برسم سنة 2020، إنجاز ما يناهز 541 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت 783,7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 687,2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 780 ألف مستفيد؛
- **برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة**: تم برسم سنة 2020، إنجاز ما مجموعه 518 مشروعا وذلك بتكلفة إجمالية ناهزت 508,2 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 343,7 مليون درهم؛

- **برنامج تعزيز الأنشطة المدرة للدخل**: تم في إطار هذا البرنامج إطلاق عدة مشاريع سوسيو-اقتصادية تهدف إلى التمكين الاقتصادي لعدة فئات اجتماعية كحاملي مشاريع المقاولة الناشئة، لا سيما إطلاق 10 طلبات إبداء الاهتمام على صعيد 10 جهات، مكنت من انتقاء 31 متعهد خدمات في إطار المواكبة التقنية لإنشاء المقاولات بغلاف مالي بقيمة 193 مليون درهم على امتداد ثلاث سنوات؛
- **برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب**: همت مشاريع المبادرة في إطار هذا البرنامج عدة محاور كالتعليم الأولي، حيث تمت برمجة 2025 وحدة في الوسط القروي بغلاف إجمالي ناهز 523 مليون درهم، والدعم المدرسي وصحة الأم والطفل، حيث تم إنجاز 132 مشروعا بغلاف مالي ناهز 83,3 مليون درهم.

تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

أ. مضاعفة نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تم برسم قانون المالية لسنة 2021 تغيير تسمية «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» ليصبح «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي»، مع تخصيص ميزانية تقدر ب 9,5 مليار درهم، وتوسيع تدخلاته وتعزيز موارده بمداخيل إضافية. وقد شهدت نفقات هذا الصندوق تطورا مطردا، لتنتقل من حوالي 2,6 مليار درهم سنة 2016، إلى أكثر من 4,7 مليار درهم سنة 2020.

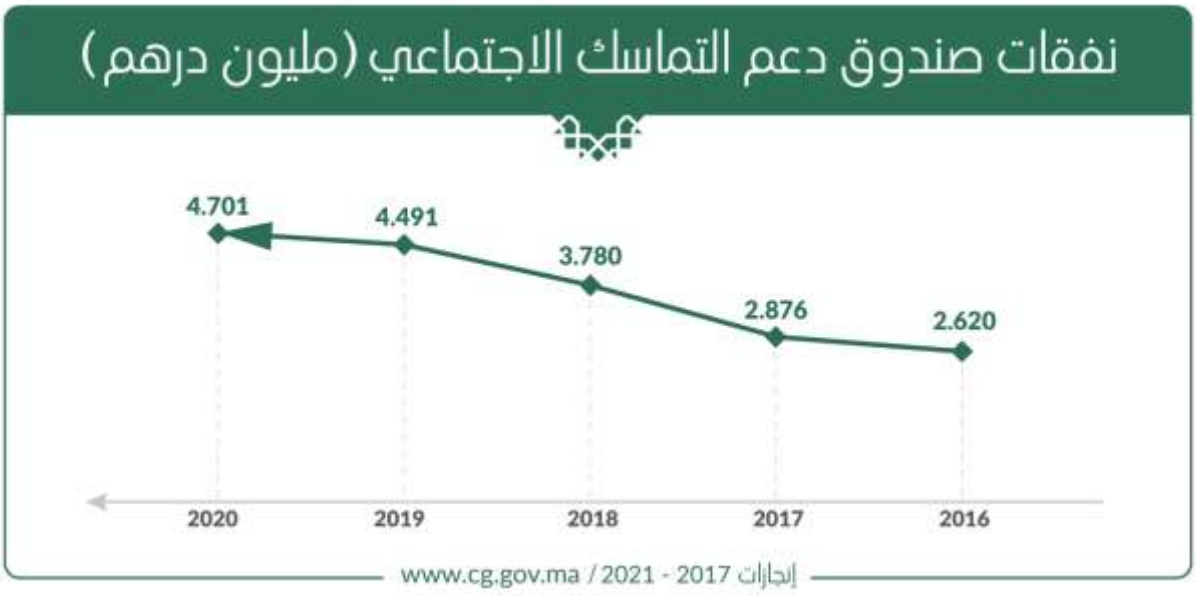

ب. دعم النساء في وضعية هشة

يتعلق الأمر على وجه التحديد بآليتين للتضامن الاجتماعي:

- استهداف المطلقات الحاضنات لأطفالهن والأمهات المهملات: بتخصيص دعم تجاوز 270 مليون درهم منذ سنة 2010، مع تسجيل تقدم مهم في عدد المستفيدين الذي بلغ 27.000 شخص منذ إحداث الصندوق، بالإضافة إلى تضاعف عدد الملفات المعالجة ثلاث مرات ما بين 2017 و2020؛
- المساعدات المباشرة للأرامل في وضعية هشة: اللواتي استفدن من ميزانية قدرها 2,56 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2014، وقد شملت هذه المساعدات ما يناهز 111 ألف أرملة و188 ألف يتيم، استفادوا إلى غاية نهاية مارس 2021. كما بلغ متوسط الزيادة السنوية للمستفيدين حوالي 8,5% و13,7% على التوالي خلال السنوات الثلاث الماضية.

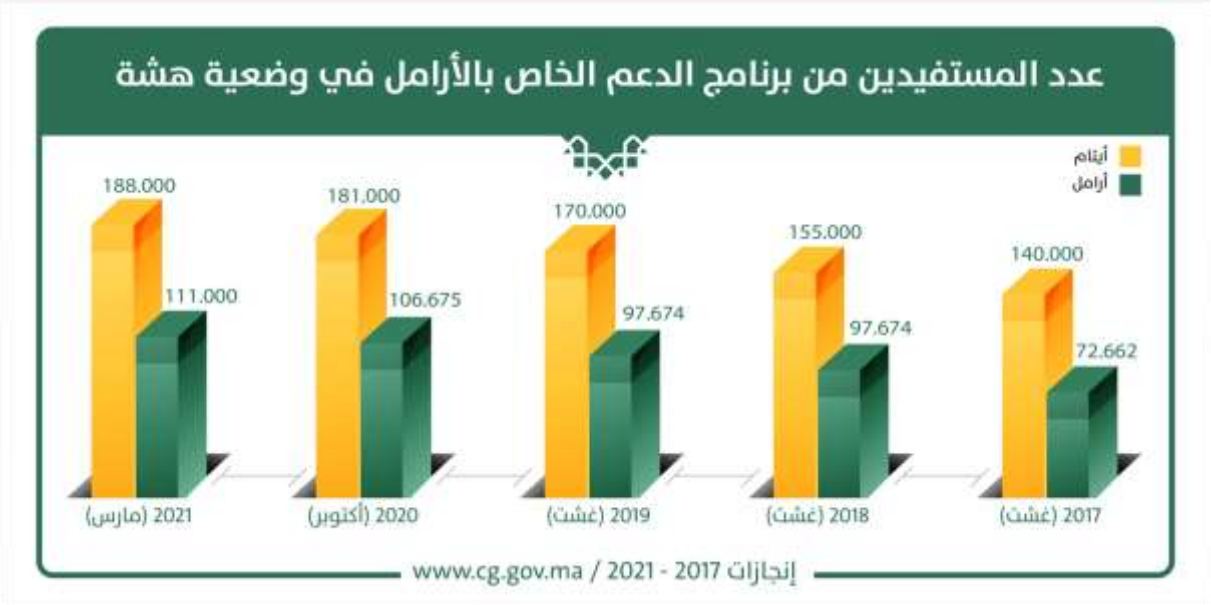

ج. الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة

صادقت الحكومة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كما رفعت المبلغ المرصود لدعم هذه الفئة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي من 111 مليون درهم سنة 2016، إلى 206 مليون درهم سنة 2019، بنسبة 60 %.

كما خصت الحكومة هذه الفئة بعدد من الإجراءات من مثل :

- تمكين 92.000 تلميذ(ة) من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأقسام المدرسية الدامجة؛
- إحداث وتجهيز 1.200 قاعة الموارد للتأهيل والدعم، مكنت من استفادة ما يفوق من 8.000 تلميذ(ة) من خدماتها خلال سنة 2020 (التدخل الطبي والشبه طبي، التدخل النفسي الاجتماعي، التدخل السيكو معرفي)؛
- تنظيم ثلاث مباريات موحدة للتوظيف العمومي خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، لأول مرة ببلادنا، استفاد منها 651 من حاملي الشواهد العليا في وضعية إعاقة، هذا بالموازاة مع الاستمرار في تفعيل حصة 7 % من مناصب الشغل المخصصة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن المناصب المتبارى بشأنها؛

- تدشين خمسة مراكز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بشراكة مع المجتمع المدني؛
- إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد.

د. الاهتمام بوضعية الأشخاص المسنين

عناية بهذه الفئة من المجتمع، أعدت الحكومة البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، وأطلقت برنامج" أمان" لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين بهدف تطوير وتجويد الخدمات داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين.

كما عززت الحكومة الشراكة مع المجتمع المدني ودعمت مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، عبر دعم 11 مشروعا للجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، فضلا عن تنظيم الحملة التحسيسية الوطنية السادسة للأشخاص المسنين لتعزيز مبدأ التضامن بين الأجيال ومحاربة الصور النمطية تجاه هذه الفئة.

هـ. بلورة منظومة استهداف أمثل للدعم الاجتماعي

عملت الحكومة على إعداد القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية، كما تم إنجاز منصتين رقميتين، وهما السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

و. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنظيم مجال العمل الاجتماعي

عملت الحكومة على تسريع إعداد وإصدار النصوص التطبيقية للقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، كما تم إطلاق برنامج لمواكبة هذه المؤسسات قصد ملاءمتها مع القانون المذكور.

وبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة إلى غاية نهاية أبريل 2021، ما مجموعه 1196 مؤسسة، يستفيد من خدماتها 105.736 مستفيدة ومستفيد.

وعلى مستوى آخر، أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين، يهدف إلى تنظيم مهنة العامل الاجتماعي، وتحديد شروط ممارستها، والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين، وشروط مزاولتهم لهذه المهنة، وهو المشروع الذي يوجد قيد المصادقة لدى مؤسستكم الموقرة.

رابعا-دعم القدرة الشرائية للمواطن

أقدمت الحكومة، منذ بداية الولاية، على تنزيل سلسلة من الإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعمها، والتي همت فئات واسعة من الأسر، سواء الفقيرة منها، أو التي في وضعية هشاشة، أو أسر الطبقة المتوسطة.

ولعل من أبرز هذه الإجراءات ما أسفرت عنه جولة الحوار الاجتماعي، التي أشرف عليها رئيس الحكومة، من خلال اتفاق 25 أبريل سنة 2019، الذي تحقق بفضله تقدم مقدر على مستوى القدرة الشرائية للطبقة العاملة بالقطاعين العام والخاص.

وبعد أن أسهمت هذه الإجراءات، ومثيلاتها، في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية، وانعكس ذلك في عدد من المؤشرات ذات الصلة برسم سنة 2019، وجهت الحكومة جهودا استثنائية إضافية للتخفيف من تداعيات الجائحة الصحية لكوفيد-19، مما خفف من حدة تداعياتها الاجتماعية وجنب بلادنا الأسوأ، وحال دون وقوع شرائح من السكان في دائرة الفقر أو الهشاشة.

أ. حوار اجتماعي ناجح أسهم مباشرة في دعم القدرة الشرائية للطبقة العاملة

حرصت الحكومة على استئناف مسلسل الحوار الاجتماعي ومأسسته، وإنجاح جولاته بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، من خلال سلسلة من الحوارات المركزية أو بواسطة لجان موضوعاتية (تحسين الدخل، القطاع الخاص، القطاع العام)، توجت بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي يوم 25 أبريل 2019، والذي كان له أثر إيجابي ملموس في تعزيز القدرة الشرائية لأجراء القطاع الخاص وموظفي الدولة، من خلال جملة من التدابير:

- الزيادة العامة في أجور الموظفين تتراوح ما بين 400 و500 درهم للموظفين حسب الدرجة، والتي طُبقت على ثلاث دفعات، آخرها صرفت في يناير 2021. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للالتزامات الخاصة بموظفي الدولة بموجب هذا الاتفاق، حوالي 14.25 مليار درهم؛
- الزيادة في الحد الأدنى من الأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة بنسبة 10 %؛
- الرفع من التعويضات العائلية بقيمة 100 درهم عن كل طفل في حدود ثلاثة أطفال، ابتداء من يوليوز 2019، لفائدة موظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص؛
- تحسين شروط الترقية لفائدة عدة فئات من الموظفين حسب السلم والقطاع.

ب. معالجة وضعية عدد من الفئات القطاعية من الموظفين

تفاعلت الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي مع عدد من الملفات المطلبية القطاعية، وهو ما أسفر أساسا عن تسوية عدد من الملفات العالقة:

- تسوية الوضعية المادية لأزيد من 12 ألف ممرض وممرضة بغلاف مالي ناهز 250 مليون درهم؛
- تسوية وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و8؛
- تسوية وضعية بعض الموظفين المرتبين في السلم 9 (الدرجة 3)؛
- تسوية وضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذين سبق لهم أن كانوا معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2011؛
- تسوية وضعية الناجحين في المباريات المهنية من موظفي قطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادات أجنبية أو دبلوم مهندس؛
- تسوية ملف خريجي مسلك الإدارة التربوية المزاولين لمهام الإدارة التربوية، من خلال إحداث إطار متصرف تربوي؛

- تسوية وضعية حاملي الشواهد من موظفي الجماعات الترابية الذين تم توظيفهم قبل 2011.

ورغم ظروف الجائحة، استمرت الحكومة في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الاتفاق الاجتماعي، خاصة ذات الأثر المالي، لما لها من انعكاس على مستوى المعيشة.

ج. ارتفاع ملحوظ في الأجور بالوظيفة العمومية

تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في متوسط صافي أجور الوظيفة العمومية بنسبة 24,38% بين 2010 و2020، منتقلا من 6.550 درهم إلى 8.147 درهم، بمعدل ارتفاع سنوي قدره 2.1 %. كما ارتفع الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية خلال الفترة نفسها إلى حوالي الضعف، بانتقاله من 1.800 درهم إلى 3.258 درهم، أي بزيادة قدرها 81 %.

وأظهرت معطيات سنة 2020 أن متوسط صافي الأجر الشهري في الوظيفة العمومية بالمغرب يمثل 3,2 أضعاف نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام، مقابل 1,5 في تونس و1,1 في تركيا و1,4 في الأردن، متجاوزا النسب الموجودة بعدد من الدول المجاورة. ويعكس هذا المجهود، العناية الكبيرة بالموظفين، الذين يشكل جزء كبير منهم قاعدة كبيرة من الطبقة الوسطى ببلادنا.

د. تعزيز القدرة الشرائية لعدد من الفئات

من أبرز التدابير التي تم اتخاذها بهذا الخصوص:

- الرفع من الحد الأدنى للتقاعد بدءا من فاتح يناير 2018 ليصل إلى 1500 درهم، وقد استفاد من هذا الإجراء حوالي 90 ألف متقاعد؛
- الزيادة في إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا الإجراء 36.000 إلى غاية مارس 2021 بمبلغ يناهز 380 مليون درهم؛
- مواصلة دعم بعض الفئات الاجتماعية من مثل الأرامل والأيتام والمطلقات المهملات وأبنائهن الذين يستفيدون من صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- الزيادة في المنح الجامعية لفائدة الطلبة وتمكين متدربي التكوين المهني من نفس المنحة منذ سنة 2018؛
- تعميم الاستفادة من برنامج «تيسير» الموجه للحد من الهدر المدرسي على التلاميذ إلى حدود السلك الاعدادي؛
- تطوير وتوسيع الخدمات الاجتماعية المقدمة لفئات عريضة من الموظفين من خلال جمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية؛
- إعفاء مقتني السكن الاجتماعي والسكن المخفض التكلفة من رسوم التسجيل، وتخفيض 50% من رسوم التسجيل على العقارات المعدة للسكن والقطع الأرضية المخصصة للغرض نفسه، شريطة ألا تتجاوز قيمتها 4 ملايين درهم.

هـ. مواصلة دعم المنتوجات الأساسية والتحكم في الأسعار

استمرت الحكومة في دعم صندوق المقاصة الذي خُصِّصَت له حوالي 13 مليار درهم سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وهو ما مكّن من الاستمرار في دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني، التي استقرت أسعارها، إذ بلغ مثلا متوسط الدعم لكل قنينة غاز حوالي 47 درهمًا (لكل قنينة 12 كيلوغرام)، خلال الفترة 2016-2019.

كما استمر دعم سياسة الأسعار المقننة، إذ لم تشهد المواد والخدمات الأساسية المقننة أية زيادة مهمة خلال السنوات الأخيرة. مع الحرص على تتبع الأسعار ومراقبتها، وتعزيز نظام اليقظة بخصوص أسعار المحروقات، وإطلاق خط هاتفي لتتبع الأسعار والسوق.

وعرفت نسبة التضخم مستويات منخفضة ببلادنا، جعلته من بين الاقتصادات التي تعرف أسواقها استقرارا في الأسعار، إذ بقيت نسبة التضخم أقل من 2%خلال السنوات العشر الأخيرة.

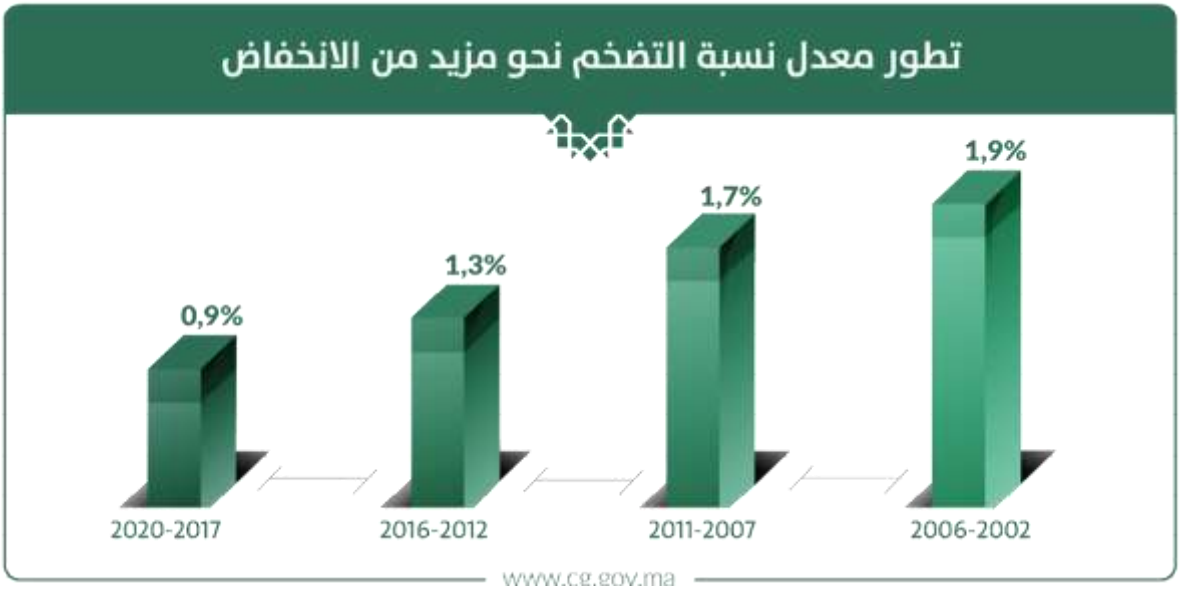

و. تخفيف أعباء النفقات الصحية

من أبرز التدابير المتخذة في هذا الصدد:

- تخفيض أثمنة حوالي 1500 دواء الأكثر استهلاكا؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لـ 574 دواء ؛
- تخفيف كلفة الفاتورة الطبية من خلال تعزيز استعمال الأدوية الجنيسة؛
- ارتفاع ملحوظ لعدد الأدوية التي يتم التعويض عنها في إطار التأمين الإجباري عن المرض.

ز. تحسن مستوى المعيشة للأسر المغربية

شهد مستوى المعيشة خلال السنوات الأخيرة، وإلى حدود سنة 2019، تحسنا مطردا. حيث انتقل مستوى المعيشة الفردي سنويا، الذي يقاس بمتوسط الاستهلاك السنوي للسلع والخدمات المقتناة من طرف الأسر المغربية، من 15.900 درهم سنة 2013 إلى 20.389 درهم سنة 2019، وقد هم هذا التحسن السكان الحضريين والقرويين على حد سواء.

فيما عرف مؤشر إجمالي الدخل المتاح حسب الفرد ارتفاعا مطردا خلال السنوات الأخيرة بلغ نسبة 11% بين 2014 و2019، لينتقل من 18.674 درهم برسم 2014 إلى 20.878 درهم برسم 2019.

ح. تراجع الفقر المطلق والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية

لقد انعكست السياسات الاجتماعية للحكومة على تراجع نسب الفقر والهشاشة ببلادنا، وقد أبرز تقرير المندوبية السامية للتخطيط الصادر شهر مارس 2021، تحقيق تراجع من 4.8% سنة 2013 إلى 1.7% سنة 2019 على الصعيد الوطني:

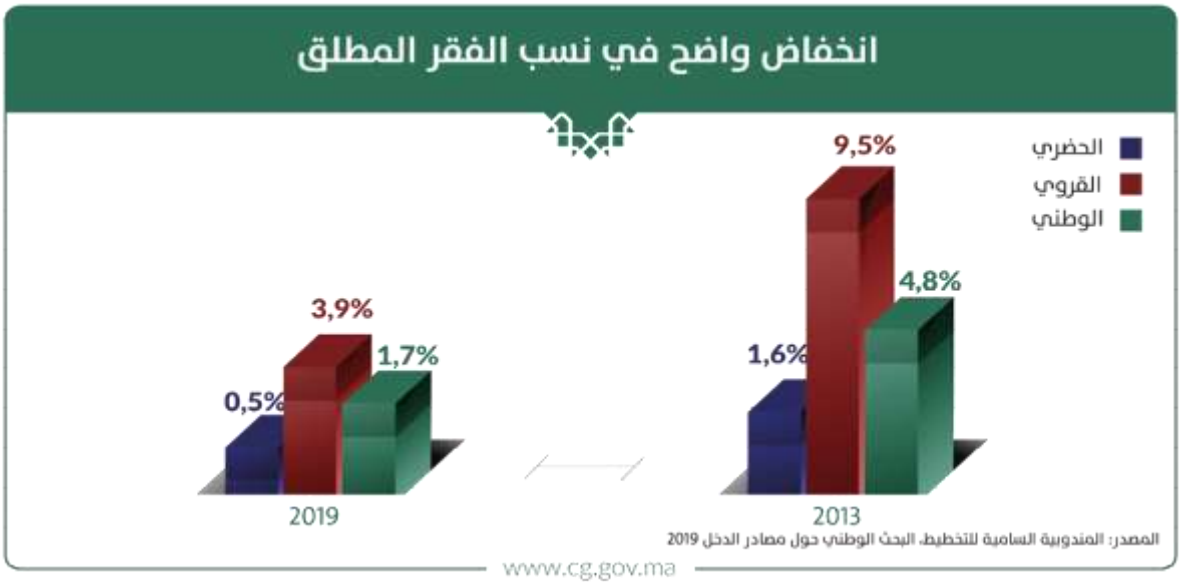

كما تقلصت نسبة الأشخاص الذين يعيشون الهشاشة الاقتصادية فيما بين 2013 و2019 من 12.5% إلى 7.3%.

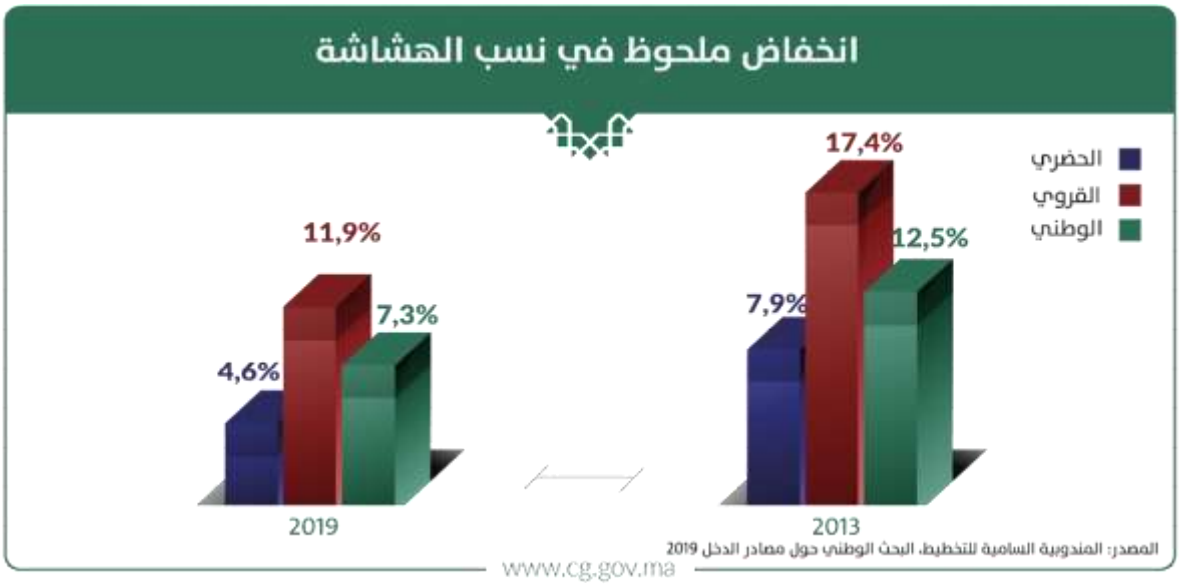

كما تجدر الإشارة، أن الإجراءات التي عملت الحكومة على تنزيلها، لدعم المقاولات والمواطنين أثناء الحجر، كان لها الدور الإيجابي في تجنب بلادنا الأسوء، على مستوى الفقر والهشاشة.

ويبين الرسم أسفله، تأثير هذه الإجراءات في تقليل تراجع نسبتي الفقر والهشاشة، اللذان عرفا تراجعا محدودا بالنظر للتراجع الذي كان متوقعا في غيابإجراءات الدعم والمواكبة المتخذة.

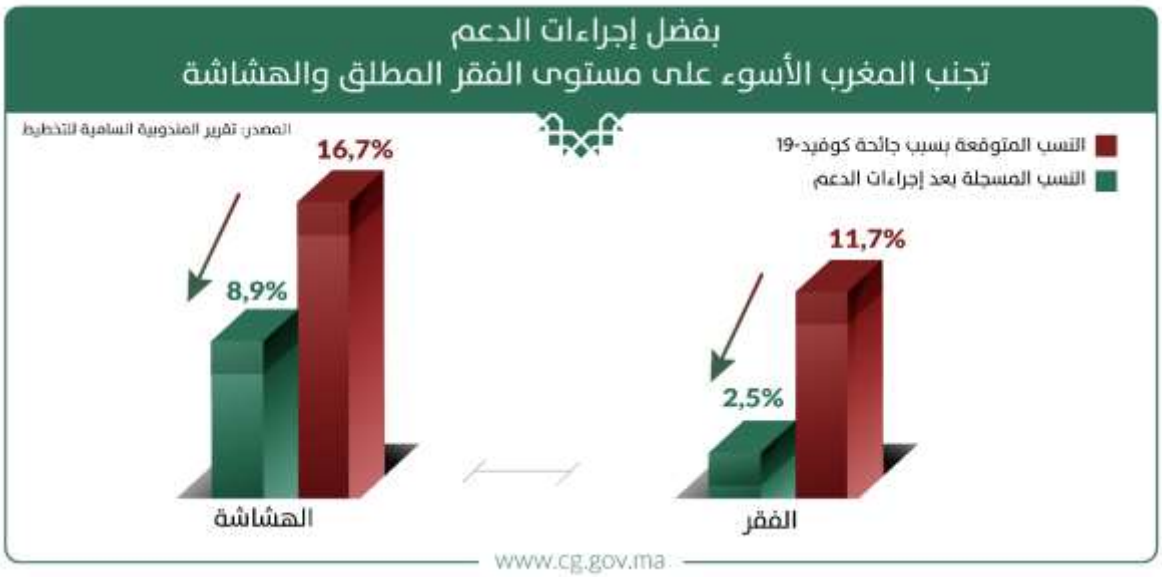

وعلاقة بتقلص نسبة الفوارق الاجتماعية، فقد عرفت فئة 20 % من الأسر الأقل يسرا تحسنا في المعيشة بنسبة 3,5 % خلال نفس الفترة وبنسبة 2,9 % بالنسبة للطبقة الاجتماعية الوسيطة وبنسبة 2,5 % بالنسبة لفئة 20 % الأكثر يسرا.

وفي ظل هذا التحسن، شهد المؤشر التركيبي للفوارق الاجتماعية (Coefficient de Gini) استمرارا في الانخفاض، قبل حلول الجائحة، حيث انتقل من 39.5% سنة 2013 إلى 38.5% سنة 2019، وهو المستوى الأكثر انخفاضا منذ حوالي عشرين سنة.

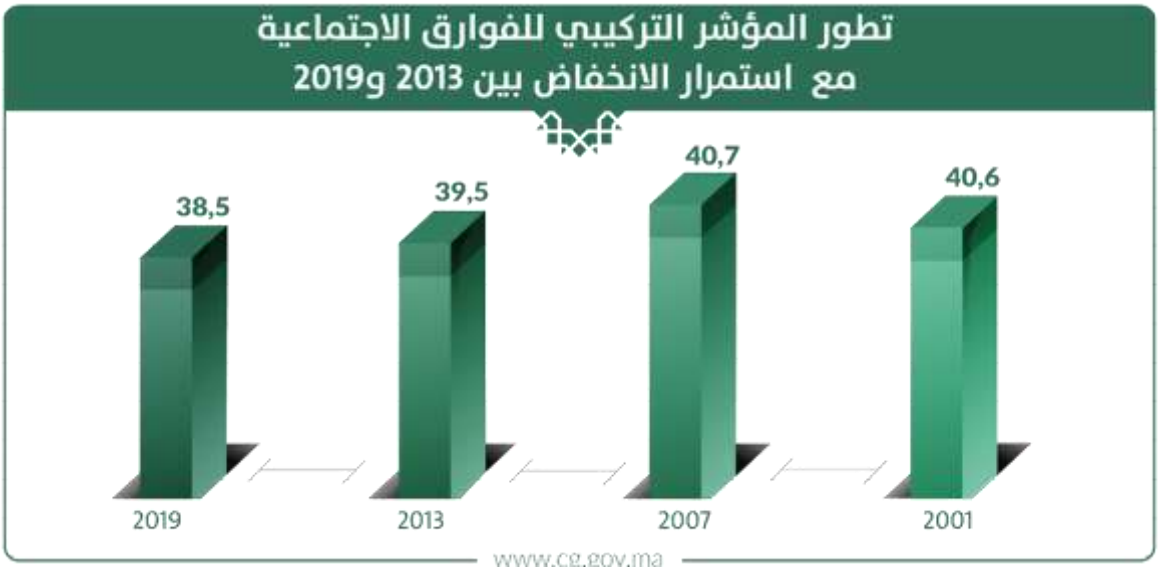

خامسا-تعبئة قوية لتحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية

حققت المملكة تقدما ملموسا في تطوير البنيات التحتية والخدمات التي تهدف إلى فك العزلة على الساكنة القروية وتحسين ظروفها المعيشية. وتجلى ذلك في القفزة النوعية في توفير الطرق، وشبه تعميم الولوج للماء الشروب والكهرباء في المناطق القروية، كل هذا أسهم في إحداث تحول عميق في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمناطق القروية، وتحسين دينامية التنمية البشرية.

أ. تفعيل برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية مكن من تسجيل تقدم كبير في العالم القروي

يهدف البرنامج، الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2015، إلى تنزيل مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي على مدى 7 سنوات، كما يستهدف الجماعات القروية الهشة لتقليص فوارق التنمية من حيث فك العزلة والخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، الماء الشروب، الكهرباء) على مستوى 73 إقليما وعمالة، 1.253 جماعة قروية و24.290 دوارًا. إضافة إلى استهدافه 12 مليون نسمة من كافة مناطق المملكة، بكلفة مالية تقدر ب 50 مليار درهم.

لقد تعبأت الحكومة لضمان الإطلاق الفعلي سنة 2017 لهذا البرنامج على أساس أن يمتد إلى غاية 2023، من خلال توفير كافة الإمكانيات المالية وإحداث هيئات حكامة ملائمة لتتبع تنفيذه.

وهكذا عبأت الحكومة خلال الفترة ما بين 2017-2020 ما يقرب 27 مليار درهم (54% من إجمالي الميزانية المرصودة للبرنامج)، حوالي 6,6 مليار للمشاريع المبرمجة لسنة 2021. وقد أتاح هذا المجهود الملي من تسجيل النتائج التالية:

- تشييد أكثر من 9.200 كم من المسالك والطرق القروية، بينما توجد 3.000 كم في طور البناء؛

- إتمام ما يقرب من 1.500 عملية بناء وإعادة تأهيل لبنيات تحتية مدرسية (ما يقرب من 700 عملية في طور الإنجاز)؛
- تنفيذ 534 عملية لشراء معدات مدرسية وحافلات للنقل المدرسي؛
- إنهاء أكثر من 370 عملية بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية الأساسية (ما يقرب من 150 عملية في طور الإنجاز)؛
- تنفيذ 737 عملية شراء معدات طبية وسيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة؛
- إتمام 207 مشروع للتزويد بالماء الشروب، وإنجاز ما يقرب من 8.000 عملية ربط فردية ومختلطة وجماعية، وتمديد شبكة مياه الشرب بحوالي 640 كم، كما يوجد ما يقرب 170 مشروع للتزويد و7.000 عملية ربط قيد الإنجاز؛
- إتمام أشغال كهربة 660 قرية (أكثر من 70 عملية في طور الإنجاز).

كما استفاد البرنامج من نظام حكامة محلي وجهوي فعال، ومن دعم تقني وعلمي، مما ساعد على ضمان توازن الإجراءات المبرمجة، وتحسين الآثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

ب. تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم

تم تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي، لتحقيق العدالة المجالية، وهو ما تبرزه بعض الأرقام الخاصة بسنتي 2019 و2020، بأن الوسط القروي استفاد من:

- 56% من المؤسسات الجديدة المفتوحة؛
- 62% من المبادرة الملكية "مليون محفظة"؛
- 80 % من برنامج "تيسير"؛
- 58 % من الداخليات؛
- 94 % من المطاعم المدرسية؛
- 78 % من النقل المدرسي.

ج. مجهود مكثف من أجل الصحة بالعالم القروي

فيما يتعلق بتعزيز الصحة بالعالم القروي، شهد مستوى الصحة المتنقلة تحسنا بفضل تنظيم قوافل طبية، مما أتاح إجراء العديد من الفحوصات الطبية بالعالم القروي. كما تعززت التغطية الترابية فيما يخص مراكز صحة الأم والطفل، وتعبئة الأطباء لضمان إعادة فتح المراكز الصحية القروية المغلقة، بالموازاة مع إطلاق الإطار المؤسساتي لخدمات التطبيب عن بعد، بهدف تقريب أكبر للخدمات الصحية.

د. تعميم الولوج إلى الكهرباء في العالم القروي

منذ إطلاقه سنة 1996، مكن برنامج الكهربة القروية الشاملة (PERG) من تحقيق الأهداف المحددة حيث بلغت نسبة كهربة العالم القروي 99,72% نهاية سنة 2019. وبفضل استمرار هذا المجهود من طرف مختلف الشركاء، لتزويد القرى والمدارس والمساجد والمستوصفات الصحية بالكهرباء، من المنتظر أن يساهم ذلك في تعميم الكهرباء في المناطق القروية قريباً.

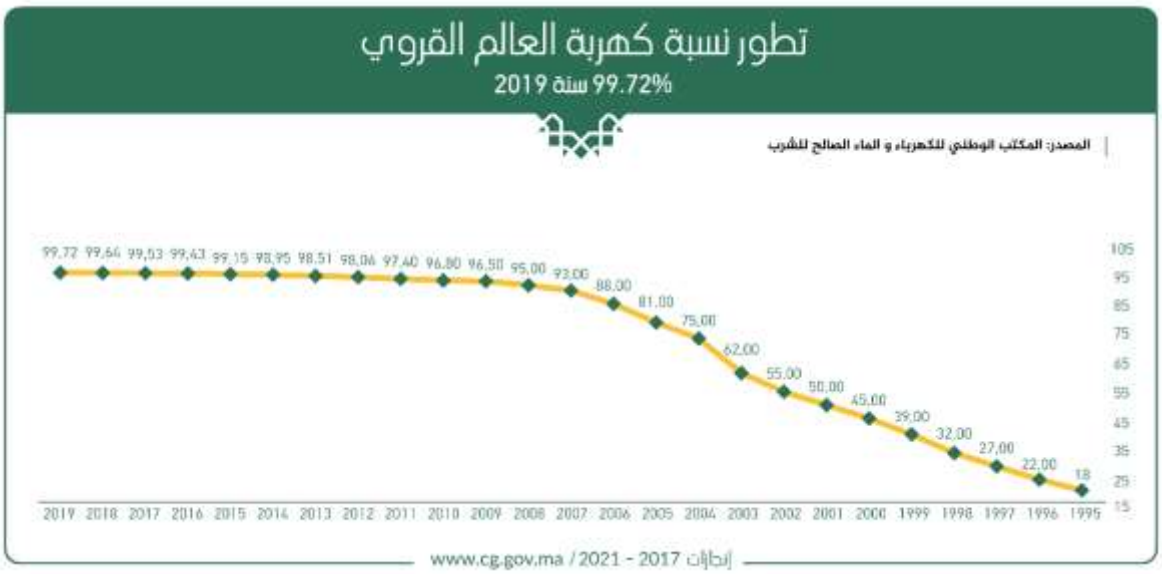

هـ. تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي

مكنت الجهود المبذولة لتعميم الولوج إلى الماء الشروب في المناطق القروية من الوصول إلى نسبة تزويد تبلغ حوالي 98 % سنة 2019 مقابل 96% سنة 2016، على الرغم من السياق المناخي والهيدرولوجي الصعب في بلادنا.

من ناحية أخرى، تبذل الحكومة ومختلف الشركاء الجهود اللازمة لبلوغ التعميم التدريجي للربط الفردي على المستوى الوطني، مما يتوافق مع المتطلبات والحاجيات المشروعة والملحة للمواطنين.

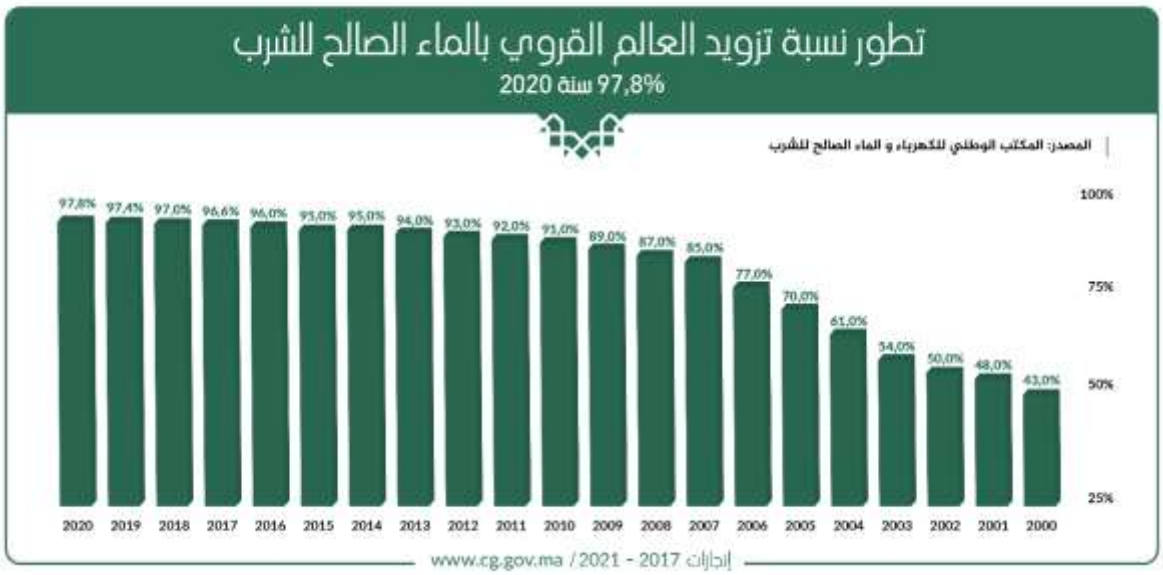

و. تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت

بذل المغرب مجهودات كبيرة لتغطية مجمل التراب الوطني، ولاسيما العالم القروي، بالشبكات الهاتفية والجيل الرابع والأنترنيت. وتقدر نسبة التغطية سنة 2019، بـ 76,8 % فيما يتعلق بالجيل الرابع، وهو ما يعادل نسبة التغطية بعدد من الدول من مثل ألمانيا والشيلي ونيوزيلاندا وإفريقيا الجنوبية.

سادسا -دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

أ. تعزيز برامج دعم السكن

- بلغ إجمالي إنتاج المساكن منذ سنة 2017 وإلى غاية سنة 2020، 608.128 وحدة أي 76% من 800.000 وحدة المزمع إنتاجها بين 2017 و2021 أي 160.000 وحدة سنويا.

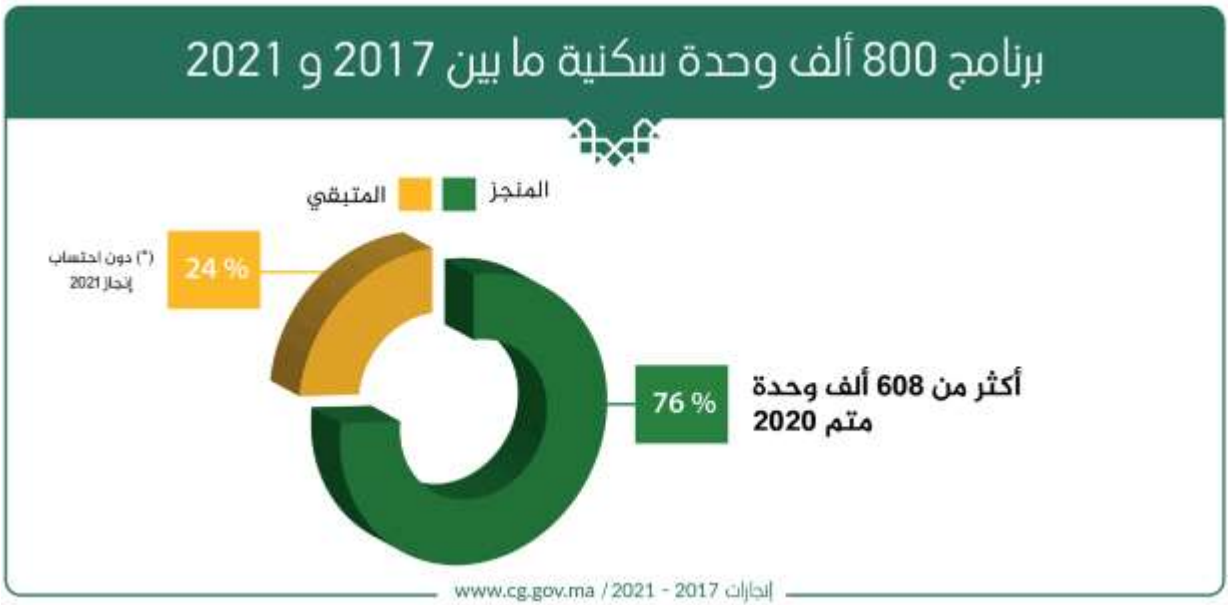

ب. البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح: معالجة 50% من أصل 120.000 أسر المتبقية

حدد عدد الأسر المستهدفة بالبرنامج عند انطلاقته رسميا في 270.000 أسرة، لكن وعلى إثر التحيينات الأخيرة لعدد الأسر فقد أصبح يهم حوالي906 453 أسرة، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري.

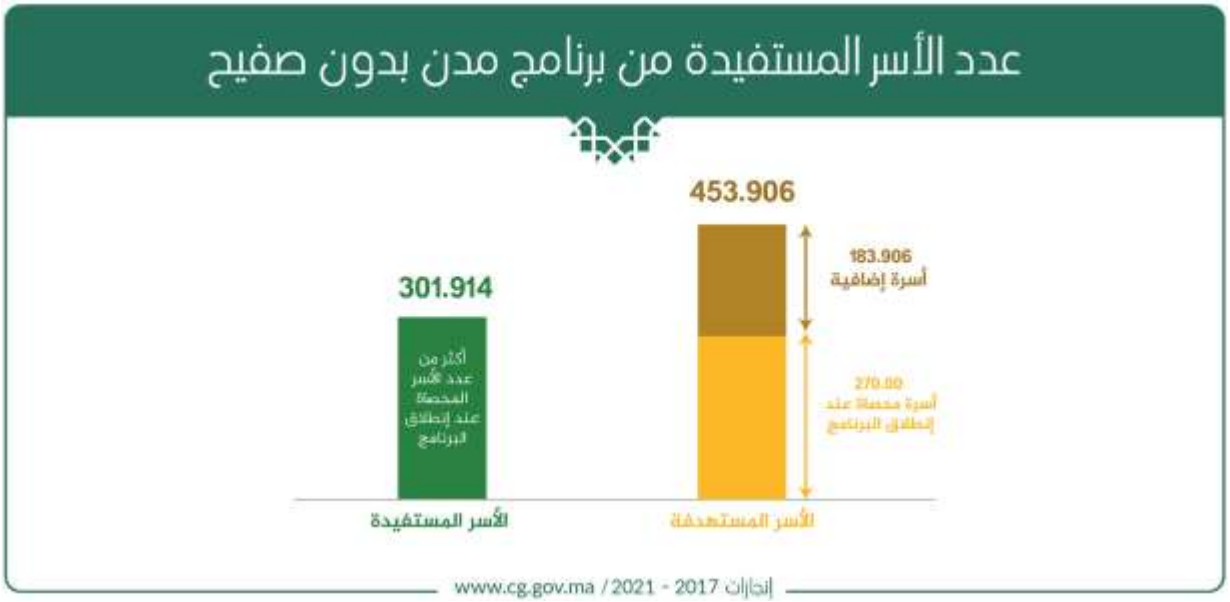

ويمكن اعتبار حصيلة المنجزات المحققة في هذا الإطار إيجابية، بالنظر الى النتائج المحققة، حيث تم إعلان 59 مدينة بدون صفيح، ومكن هذا البرنامج من تحسين ظروف عيش نحو 301.914 أسرة أي ما يمثل % 66 من الأسر المعنية، وأكثر من 100% من مجموع الأسر المحصاة عند انطلاق البرنامج؛

ج. معالجة البنايات المهددة بالانهيار

- تم التعاقد بشأن 35.818 بناية مهددة بالانهيار، من أصل 37000 المحددة كهدف أصلي، بتكلفة إجمالية تبلغ 5 مليار و460 مليون درهم.

د. تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة وإحداث منتوج موجه للأسر المعوزة

- تمت المصادقة على 1507 اتفاقية لمنتوج 250.000درهم، أنجزت في إطارها 530.178 وحدة.
- وبخصوص السكن الاجتماعي بالعالم القروي تمت المصادقة على 13 اتفاقية؛
- منتوج 140.000 درهم: تمت المصادقة على 82 اتفاقية تروم إنجاز 40.010 وحدة سكنية وبلغ عدد الوحدات المنجز ة 28.053؛

- منح أجل إضافي مدته سنة، في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021، للمنعشين العقاريين الذين أبرموا اتفاقيات مع الدولة لإحداث مشاريع السكن الاجتماعي، وسبق أن حصلوا على تراخيص البناء قبل إعلان حالة الطوارئ الصحية.

سابعا -العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة

أولت الحكومة اهتماما خاصا بمجال الشباب والرياضة من خلال عدد من المنجزات، من أبرزها:

- اعتماد السياسة الوطنية المندمجة للشباب في ماي 2019، والعمل على تنزيلها من خلال إرساء آليات حكامتها؛
- اعتماد القانون رقم 87.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛
- إحداث 800 ملعب للقرب بالمجالين القروي وشبه الحضري، مع تفعيل مجانية استغلال ملاعب القرب بهدف تمكين الفئات الهشة من استغلالها؛
- تأهيل وتطوير البنيات التحتية لـ 1.157 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم ومراكز الاستقبال والطفولة، أي ما يناهز 115,7 % من الهدف المسطر في البرنامج الحكومي.

وفي مجال التخييم، بخصوص هدف تمكين مليون طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم، فقد تم تحقيق نسبة 64,37 % نظرا لظروف الجائحة.

وفي مجال النهوض بمجال الرياضة، تم اتخاذ التدابير التالية:

- أجرأة قانون التربية البدنية والرياضة من خلال تفعيل مرسومه التطبيقي؛
- الاستمرار في تنزيل الورش المؤسساتي المهيكل القاضي بتأهيل الجامعات الرياضية، حيث تمت المصادقة على النظام الأساسي ل 14 جامعة رياضية،

وتمت مواكبة 20 جامعة رياضية لإعداد ملفاتها للحصول على التأهيل، كما يوجد قيد الدراسة 12 نظام أساسي؛

- مواكبة تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات؛
- اعتماد القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، مع المصادقة على مرسوم بهذا الخصوص، وإحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات.

ثامنا -تحسين الولوج إلى الثقافة

عملت الحكومة خلال الولاية 2017-2021 على تنزيل عدد من التدابير التي همت تعزيز الثقافة المغربية وتطوير البرامج الثقافية وتطوير البنيات التحتية. ومن أهم المنجزات في هذا المجال:

- الشروع في تفعيل القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، من خلال إصدار المرسوم المحدد لتأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها، وعقد أول اجتماع لها. وقد شهد هذا الورش الهام، إعداد أول مخطط وطني مندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- اعتماد المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية لتنظيم لجنة الاعتماد وشروط وآجال إيداع طلبات الاعتماد الذي يتجدد كل 3 سنوات؛
- مواصلة بناء المشاريع الثقافية الكبرى: خاصة المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص بالرباط، والمسرح الكبير بمدينة الرباط الذي تقدر تكلفته الاجمالية ب 2,09 مليار درهم، وإنهاء الأشغال بالمسرح الكبير بالدار البيضاء بتكلفة مالية تصل الى 1,44 مليار درهم؛

- المصادقة على مرسوم بإحداث الجائزة الوطنية للفنون التشكيلية، والهدف دعم الإبداع والمبدعين خاصة الفنانين التشكيليين الشباب وتشجيعهم على المبادرة والابتكار؛
- إصدار مرسوم بإحداث المجلس الوطني للأرشيف. ويتولى المجلس القيام بتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال تكوين الأرشيف وحفظه وتنظيمه وحمايته وتثمينه؛
- حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي، من خلال مواصلة تنفيذ مشاريع ترميم وتهيئة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، وجرد وتوثيق 466 عنصرا من عناصر التراث الأثري والمعلمي، و600 قطعة من التحف الأثرية والأركيولوجية و16 عنصرا من التراث غير المادي، وكذا استرجاع 25 ألف قطعة أركيولوجية من فرنسا.

تاسعا -تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية

في هذا الإطار، اتخذت الحكومة جملة من التدابير أبرزها:

- إخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود باعتباره مرجعا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها، وذلك من خلال تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛
- إصدار المرسوم المتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع؛
- الرفع من الدعم السنوي الموجه للصحافة الورقية والرقمية، حيث انتقل من 35 مليون درهم سنة 2005 إلى أكثر من 58 مليون درهم سنة 2019؛
- العمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة ودعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية؛

- تعزيز القدرة التنافسية لوكالة المغرب العربي للأنباء داخل سوق البث الفضائي، وتفعيل هيئات الحكامة المنصوص عليها في القانون رقم 02-15 المتعلق بإعادة تنظيم الوكالة؛
- توسيع التغطية بالتلفزة الرقمية الأرضية TNT لتصل نسبة التغطية إلى 90 % من التراب الوطني؛
- دعم القطاع السينمائي، من خلال اعتماد قانون بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، وإصدار المرسوم المحدد لشروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية؛
- مراجعة القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بهدف حماية هذه الحقوق وتعزيزها، وإدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية؛
- تعزيز صورة المغرب في الخارج عبر وسائل الإعلام الأجنبية، وذلك من خلال منح أزيد من 1000 رخصة تصوير سنويا، لفائدة القنوات التلفزية الأجنبية لإنجاز مواد إعلامية من المغرب، ومنح الاعتماد الصحفي لفائدة حوالي 100 مراسل لمنابر إعلامية أجنبية؛
- تخصيص دعم استثنائي للصحافة المكتوبة ولمجال السينما وللمجال السمعي البصري لمواجهة تداعيات كوفيد-19 والتخفيف من آثاره.

المحور الخامس : العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

تشكل التوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس والموجه لعمل الحكومة.

وعلى ضوء ذلك، واصلت الحكومة العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التدابير والإجراءات التالية:

أولا -تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

في إطار تنزيل الرؤية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، التي تنبني على الوضوح والطموح، واصلت الدبلوماسية المغربية التجند للدفاع عن قضية الصحراء المغربية داخل المحافل الدولية وحشد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وواقعي للنزاع المفتعل في المنطقة المغاربية.

وقد شهدت قضية وحدتنا الترابية في السنة الأخيرة تطورات كبيرة وتحولات هامة، تفاعلت معها بلادنا بالحزم اللازم وروح المسؤولية المعتادة، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده. وبفضل السياسة الملكية السامية المتبصرة، تمكنت الدبلوماسية المغربية من إفشال مخططات خصوم وحدتنا الترابية التي تستهدف التشويش والتشكيك في تعامل بلادنا مع متغيرات محيطها الإقليمي والدولي، والحصول على المزيد من الدعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد، انبرت الدبلوماسية المغربية لتركيز مجهوداتها حول ترسيخ مغربية الصحراء على مستوى الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع.

فعلى مستوى الأمم المتحدة، عزز القرار 2.548 لمجلس الأمن المقاربة المغربية، بحيث شدد على أن الحل السياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية لا يمكن أن يكون إلا واقعياً، برغماتياً، مستداماً، ومبنياً على التوافق. كما جدد القرار التأكيد على مسلسل الموائد المستديرة كإطارٍ وحيدٍ للمناقشات للتوصل إلى الحل السياسي.

أما فيما يخص تكريس مغربية الصحراء على أرض الواقع، فقد تواصل تنزيل سياسة جعل مدينتي الداخلة والعيون قطبين دبلوماسيين، بما يرسخ سيادة ووحدة الأراضي المغربية ويسفه أطروحات الخصوم، حيث تمكنت بلادنا من إقناع 22 بلدا بفتح قنصليات عامة بالمدينتين.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه علاوة على الرمزية السياسية لهذه الخطوة، فإن افتتاح قنصليات إفريقية بالأقاليم الجنوبية يواكب تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية والجهوية المتقدمة، حيث أن هذه التمثيليات تقوم بدور اقتصادي وتجاري لتعزيز العلاقات التجارية بين المملكة وعمقها الإفريقي عبر بوابة الداخلة باعتبارها قطبا تجاريا واقتصاديا في جنوب المغرب، وذلك تكريسا لانفتاح المملكة على القارة وفقا للسياسة الإفريقية التي ينهجها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

من جهة أخرى، تواصلت دينامية تنظيم المؤتمرات الدبلوماسية في هذه الأقاليم، حيث احتضنت مدينة العيون بحر فبراير 2020 المنتدى الوزاري الثالث "المغرب – دول جزر المحيط الهادي"، والذي تبنى إعلانا سياسيا داعما لمغربية الصحراء ولمبادرة الحكم الذاتي.

وعلى صعيد آخر، ومنذ عودة بلادنا المظفرة في يناير 2017 الى حضن أسرتها المؤسساتية بمنظمة الاتحاد الافريقي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واصل الجهاز الدبلوماسي بذل الجهود للدفاع عن القضايا المصيرية لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية، وفق التوجهات الكبرى وأولويات السياسة الخارجية للمملكة المغربية.

و قد لعبت الدبلوماسية المغربية دورا فعالا ومسؤولا في الدفاع باستماتة عن القضية الوطنية عبر مشاركتها الفاعلة في جميع القمم الأفريقية العادية والاستثنائية وكذا جميع اجتماعات هياكل الاتحاد الإفريقي بما في ذلك الاجتماعات التقنية، مما أعطى نتائج ملموسة نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، اعتماد القرار 693، والذي يؤكد الطابع الحصري للأمم المتحدة لمعالجة النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، إضافة إلى مطالبة الترويكا الإفريقية على مستوى الرؤساء بمد الدعم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل متوافق عليه في إطار الأمم المتحدة وفق قرارات مجلس الامن.

وفي هذا الإطار، نظم المغرب في مارس 2019 بمراكش، المؤتمر الوزاري الإفريقي حول دعم الاتحاد الإفريقي للمسلسل الأممي بشأن النزاع الجهوي حول الصحراء المغربية، وذلك بمشاركة 37 بلدا إفريقيا. وقد اختتم المؤتمر بالمصادقة بالإجماع على إعلان مراكش الذي تؤكد بموجبه جميع الدول المشاركة مساندتها للقرار 693، ودعمها للاختصاص الوحيد الذي تنفرد به الأمم المتحدة لحل هذا النزاع، وتشيد بإنشاء الترويكا التي تنحصر ولايتها في دعم المسار الأممي، كما أكدت على إلزامية عدم الدفع بمسار موازي لذلك الذي تقوده الأمم المتحدة.

أما على المستوى الميداني، وبعدما التزم بأكبر قدر من ضبط النفس أمام استفزازات "البوليساريو"، التي عرقلت وجمدت الحركة المدنية والتجارية في معبر الكركارات الحدودي منذ 21 أكتوبر 2020، تدخل المغرب، يوم 13 نونبر 2020، لتصحيح الوضع وإعادة الانسيابية لحركة التنقل المدنية والتجارية عبر هذا المعبر بشكل نهائي تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية. وقد حظيت هذه العملية بدعم أكثر من خمس وسبعين دولة.

كما يجدر التنويه إلى القرار التاريخي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 10 دجنبر 2020، بالاعتراف الكامل بسيادة المغرب على صحرائه ودعم المبادرة

المغربية للحكم الذاتي كحل وحيد وأوحد للنزاع المفتعل، بالإضافة إلى افتتاح قنصلية عامة لها بمدينة الداخلة بهدف تشجيع الاستثمارات الامريكية في المنطقة. ويعد هذا القرار محطة بالغة الأهمية في مسار قضية الصحراء المغربية اعتبارا لموقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن وفاعلاً مؤثرا في القرار الدولي.

وبعد هذا الاعتراف، تم تنظيم مؤتمر وزاري دولي حول دعم الحكم الذاتي تحت سيادة المغرب، بتاريخ 15 يناير 2021، برئاسة مشتركة للمغرب والولايات المتحدة، شارك فيه أربعون دولة. وأسفر هذا المؤتمر عن إعلان الدول المشاركة دعمها لمبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد لحل عادل ودائم لقضية الصحراء المغربية وإشادتها بالقرار الأمريكي معتبرةً أنه يعطي توجيهات للجهود المبذولة للدفع بالعملية السياسية، تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة بهدف التوصل لحل سياسي دائم مبني على مبادرة الحكم الذاتي.

كما وجهت الدبلوماسية جهودها نحو تعزيز تمثيلية منتخبي الأقاليم الجنوبية في أشغال الدورة العادية للجنة 24، بما يكرس تفنيد أسطورة "الممثل الوحيد" لساكنة الصحراء التي يروج لها "البوليساريو"، ويعزز الشرعية الديمقراطية والتمثيلية لمنتخبي الصحراء في تمثيل ساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة. كما حرصت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على مواصلة الترويج للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية على الصعيد الدولي.

وبالموازاة مع هذا الزخم الاستثنائي، استمر مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي، حيث بلغ عدد الدول التي لا تعترف بهذا الأخير 164 دولة، علما بأن الاستراتيجية التي اتبعتها بلادنا تجاه بعض الدول التي كانت تناصر وتدعم الجمهورية الوهمية قد اثمرت عن مراجعة 11 دولة بمنطقة الكاريبي من أصل 14 لموقفها من قضية الصحراء المغربية.

من جهة أخرى، قامت المملكة بالعمل على تحديد مجالها البحري، وهي عملية سيادية يؤطرها القانون الدولي للبحار لسنة 1982. وتجدر الإشارة إلى أن القانونين المتعلقين ببسط الولاية القانونية للمملكة على كامل مجالاتها البحرية، وخصوصاً في الأقاليم الجنوبية، دخلا حيز التنفيذ بتاريخ 30 مارس 2020.

هذا، ولم يؤثر هذا الاهتمام الكبير بقضية وحدتنا الترابية على جهود بلادنا في مواصلة اضطلاعها بدور مسؤول وريادي في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن، سواء على مستوى الفضاء الإسلامي-العربي، أو الفضاء الإفريقي من خلال مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك حفظه الله، أو الفضاء المغاربي، أو فضاء الجوار الأورو المتوسطي، أو فضاء الجوار الأطلسي، كما عملت على الانفتاح على فضاءات أخرى من قبيل آسيا والأقيانوس وأمريكا اللاتينية.

وهنا لابد من التوقف عند الدور الكبير الذي لعبته بلادنا وما تزال في القضية الليبية، وذلك تكريسا للمصداقية التي تتميز بها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حيث استمر المغرب في جهوده لدعم الفرقاء الليبيين من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. فعلاوة على لقاءات السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مع مختلف الفاعلين الليبيين والدوليين والأمميين والجهويين لاحتوائها، احتضن المغرب عدة مباحثات ليبية-ليبية في بوزنيقة وطنجة للتوصل إلى اتفاق حول معايير لانتقاء المسؤولين الليبيين، وتوحيد المؤسسات الليبية.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية ومركزية العلاقات الثنائية التي تجمع المغرب بشركائه التقليديين بأوروبا، والتي تشكل أولوية استراتيجية بالنسبة للمملكة المغربية، إلا أن العلاقات مع كل من اسبانيا وألمانيا، ورغم البعد الاستراتيجي الذي طالما طبعها، قد أخذت منحا تصعيديا، فرضه سوء الفهم العميق لبعض القضايا الأساسية، ومواقفهما السلبية من وحدتنا الترابية، عبر إصرارهما على معاكسة المغرب و دعم

العناصر المعادية للمغرب مع القيام بحملات مضادة عبر الهيئات الأممية وهياكل الاتحاد الأوروبي، من أجل تسخيرهما ضد مصالح بلادنا.

وقد قوبلت هده المواقف الاستفزازية والمعادية لبلادنا من طرف المانيا واسبانيا بالحزم الواجب، بداية من استدعاء سفيرتي صاحب الجلالة، للتشاور، في كل من برلين (06 مايو) ومدريد (18 مايو)، وكذلك بصد كل الادعاءات الموجهة ضد قضايا المغرب المصيرية، ودحض المناورات السياسية الساعية، دون وجه حق، الى إضفاء أبعاد أوربية على ما ترتب من الأزمتين، وخاصة مع الجارة الإيبيرية التي جعلت من موضوع الهجرة وسيلة لتحقيق أهداف جانبية.

أما فيما يخص علاقات بلادنا مع الاتحاد الأوروبي، فقد تم تحقيق جملة من الإنجازات المهمة على مستوى الشراكة الثنائية، حيث تمكن المغرب، بالرغم من التحديات المطروحة، من الحفاظ على مكاسبه، وهو ما جسدته مصادقة البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري، اللذان يدمجان الأقاليم الجنوبية في التعاملات المغربية الأوروبية، إضافة إلى اعتماد الإعلان السياسي حول " الشراكة الأوروبية المغربية للرخاء المشترك" الذي أعاد الدينامية للشراكة بين الجانبين، حيث تم بموجبه إطلاق خطة التنمية لفائدة المغرب وإصلاح سياسة الجوار الأوروبية التي ستعرف تعديلا جوهريا خلال سنة 2021.

أما على صعيد فضاء الجوار الأطلسي، فقد قامت الديبلوماسية المغربية خلال هذه الولاية الحكومية بتعبئة طاقاتها لتعزيز علاقاتها التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت العلاقات الثنائية تطورا ملحوظا في العديد من الميادين والمجالات، مع الرفع من مستوى التعاون بين الجانبين، وهو ما ترجمه إعادة إطلاق الحوار الاستراتيجي سنة 2019 وتوسيعه ليشمل التعاون في القارة الإفريقية.

كما عرفت المرحلة رفع قدرات الديبلوماسية المغربية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود من مثل محاربة الإرهاب ونزع السلاح وحقوق الإنسان والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة والهجرة وتعزيز التعاون جنوب جنوب. كما

أكدت بلادنا على الوفاء بالتزاماتها الدولية التعاقدية والطوعية على الرغم مما فرضته الوضعية الوبائية على المستوى العالمي.

ثانيا -تعزيز العناية بمغاربة العالم

انطلاقا من العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده التي يوليها للمغاربة المقيمين بالخارج، ووفقا للتوجيهات السامية ذات الصلة، قامت الوزارة المنتدبة ببلورة والشروع في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وكذا تعبئتهم من أجل تعزيز مساهمتهم في الاوراش التنموية الوطنية. وفي هذا الإطار، تم:

- الشروع في أجرأة ورش تطوير وتجويد وتقريب الخدمات القنصلية للمغاربة المقيمين بالخارج وتبسيط المساطر واعتماد التدبير الرقمي وتقديم الخدمات بالمواعيد وتحسين ظروف الاستقبال بالقنصليات، من خلال الشروع في تنفيذ مخطط إصلاح المنظومة القنصلية؛
- وضع ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها سواء عبر البوابة الوطنية للشكايات، التي تم تجويد خدمتها بإدراج فئة "مغربي(ة) مقيم(ة) بالخارج" باستمارات تقديم الشكايات لدى الإدارات العمومية، أو عبر مختلف وسائل التواصل الأخرى. وتمت دراسة ومعالجة 684 شكاية برسم سنة 2020 وتلقي ما يزيد عن 1580 مكالمة هاتفية؛
- تحيين مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون مع مؤسسة وسيط المملكة بهدف تحقيق الالتقائية والنجاعة بين مؤسسات الدولة الحكومية والدستورية للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ومرافق الدولة والجماعات الترابية لهذه الشريحة من المواطنين. وأيضا اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي من اجل التدبير الالكتروني للمراسلات لتيسير وتسريع الخدمات.

أ. على المستوى الاجتماعي

- إعداد مخطط عمل استعجالي لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج يتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، على المدى القصير والمتوسط، لمواكبة ودعم مواطنينا المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية صعبة أو هشاشة جراء التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة؛
- دعم تمدرس ما يقارب 1.769 تلميذا وتلميذة من أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار؛
- تخويل ما يقارب من 1000 منحة لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، وذلك بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وبتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- إحداث آلية للمواكبة الاجتماعية لفائدة المغربيات المقيمات بالخارج والمتواجدات منهن في وضعية هشة؛
- دعم ومواكبة الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وفق المحاور ذات الأولوية ووفق دفتر للتحملات خاص بذلك؛
- تعبئة 40 طبيبا ومختصا من الكفاءات الطبية لمغاربة العالم لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج، بشكل تطوعي، أثناء الجائحة من خلال إطلاق منصة للمساعدة الطبية والنفسية، حيث تم، في هذا الإطار، تقديم 562 استشارة طبية ونفسية.

ب. على المستوى القانوني

- وضع نظام جديد للمساعدة القضائية للحالات الفردية الخاصة وبشكل استثنائي، يراعي انتظارات المغاربة المقيمين بالبلدان الموجودين في وضعية

اجتماعية هشة، وفق إطار مرجعي محدد، وبتنسيق مع سفارات وقنصليات المملكة بالخارج؛

- إعطاء الانطلاقة للمنصة الرقمية لتقديم الخدمات القانونية والقضائية عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج، بشراكة مع القطاعات المتدخلة في مرفق العدالة؛
- تعبئة شبكة المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج، في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، التي قدمت أزيد من 6500 استشارة قانونية مجانية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

ج. تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج

على مستوى تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج وتشجيع استثمارات مغاربة العالم، تم اعتماد والشروع في تنفيذ البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج الذي يهدف إلى مأسسة تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تقوية مساهماتها في مختلف الأوراش التنموية التي تشهدها بلادنا. وسيمكن هذا البرنامج من تعبئة 10.000 كفاءة و500 ألف مستثمر من المغاربة المقيمين بالخارج في أفق سنة 2030.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تم:

- الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج الذي مكن من تعبئة 4500 كفاءة للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني وتنفيذ برنامج مدن المهن والكفاءات، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وشبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج؛
- إطلاق برنامج تكوين الطلبة والمكونين في مجال منظومة صناعة السيارات بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بشراكة مع المكتب السالف الذكر وشبكة الكفاءات المغربية المقيمة بألمانيا؛

- إطلاق برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في مجال التكنولوجيات الخضراء، بشراكة مع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، بهدف تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج للمساهمة في أوراش التكوين والبحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والبيئة والتنمية المستدامة على المستوى الوطني؛
- إطلاق الصيغة الجديدة لبرنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج " فينكوم" الذي سيمكن من تعبئة حوالي 100 خبير مغربي مقيم بالخارج سنويا وإشراكهم في مجهودات التنمية الوطنية، إضافة إلى تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات في مختلف المجالات؛
- إطلاق برنامج تحفيز ومواكبة حاملي 40 مشروعا، ويتم حاليا مواكبة حاملي 12 مشروعا، وذلك تعبئة المستثمرين المغاربة في بلجيكا للاستثمار في بلدهم الأصل، الغرب، وتعزيز مساهمتهم في تنميته، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة البلجيكية للتنمية؛
- إطلاق برامج جهوية لدعم وتقوية مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين في المشاريع التنموية على مستوى جهات سوس-ماسة والشرق وبني ملال-خنيفرة، من خلال تمويل ومواكبة إنجاز مشاريع تنموية، وكذا إنشاء آلية لمواكبة مبادرات ملموسة على المستوى الاقتصادي والتضامني والاجتماعي لصالح المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين، وذلك بشراكة مع السلطات والفاعلين الجهويين والتعاون الدولي؛
- الشروع في وضع برنامج سنوي لمساهمة مغاربة العالم في مشاريع الاقتصاد التضامني والسياحة وكذا مواكبة ودعم قدرات أزيد من 80 في المائة من التعاونيات المغربية، في أفق 2030، بشراكة مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ومكتب تنمية التعاون؛

- إطلاق منصة رقمية "بلادي في قلبي"، وهي منصة متعددة اللغات، لتعزيز التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية الارتباط بالوطن وتقديم الاقتراحات وتقاسم الأفكار والتجارب، وكذا تعزيز إشعاع المملكة قاريا ودوليا؛
- إحداث منصة خاصة لتوجيه ومواكبة المستثمرين من مغاربة العالم تمكنهم من الولوج إلى المعلومات والتعرف على المساطر ذات الصلة بالاستثمار بالمغرب، وكذا الفرص المتاحة والآليات والوسائل التحفيزية، وأيضا الاستعلام عن مناخ الأعمال والاستثمار، بشراكة مع كل المؤسسات الوطنية المعنية.

د. على المستوى الثقافي

- وضع إطار حكامة العرض الثقافي المغربي بالخارج يضمن النجاعة في التدبير والتنسيق المحكم بين كل المتدخلين المعنيين بتنفيذ هذا العرض؛
- إعداد خارطة طريق وكذا بلورة مخطط عمل وطني للعرض الثقافي 2030 لتطوير العرض الثقافي المغربي بالخارج وملاءمته مع التطورات التي تعرفها بلدان الاستقبال، بما يستجيب لمتطلبات وحاجيات المغاربة المقيمين بالخارج، ويساهم في تحسين صورة المغرب وضمان إشعاع ثقافته بمجتمعات بلدان الإقامة؛
- تنظيم 4 دورات للجامعات الثقافية لفائدة ما يزيد عن 350 من الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة. ويتعلق الامر بالدورتين الثالثة والرابعة للجامعة الثقافية الشتوية والدورة الثانية عشر للجامعة الصيفية، وكذا الدورة الثالثة للجامعة الربيعية. ويتم حاليا التحضير لتنظيم الدورة الثانية عشر للجامعة الصيفية لسنة 2021.

هـ. عملية عبور2021

يأتي تنظيم عملية عبور 2021، في سياق استثنائي يتميز بالإلتفاتة المولوية السامية تجاه رعاياه المقيمين بالخارج من خلال تفضل جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإصدار تعليماته السامية للسلطات المعنية ولكافة المتدخلين قصد تيسير

عملية عودة العائلات المغربية بالخارج إلى وطنها وصلة الرحم بأهلها وذويها في أحسن الظروف وبأثمنة ملائمة.

وفي إطار تنفيذ برنامج مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز التواصل معهم خلال مقامهم الصيفي بأرض الوطن، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات أهما:

- التعبئة الاستثنائية للمصالح المركزية والمصالح اللاممركزة للوزارة لمواكبة واستقبال المرتفقين من مغاربة العالم من خلال إحداث خلايا استقبال لتقديم مختلف البرامج والخدمات الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- إعداد دليل خاص لتوجيه ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج يوفر لهم المعلومات التي تهمهم؛
- التحضير لتنظيم الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال شهر يوليوز 2021 من أجل الدراسة والمصادقة على عدد من التوصيات واتخاذ مجموعة من القرارات تهم المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج في ظل تداعيات كورونا، وأيضا تعبئة الكفاءات والاستثمارات والتنزيل الترابي للسياسة الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والهجرة.

ثالثا -تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

بتعاون وتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتسهيل إدماج أبناء المهاجرين في النظام التعليمي العام المغربي، من خلال تسجيلهم في المدارس ومؤسسات التكوين المهني وادماجهم في برامج المساعدة على التمدرس ومكافحة الهدر المدرسي، وقد تم تسجيل 3204 تلميذ برسم موسم 2019-2020.

كما تم تمكين المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من الولوج للخدمات الصحية بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة، حيث تم تسجيل أكثر من 15606 مستفيد سنة

2017 وأكثر من 22900 مستفيد خلال سنة 2018 وأكثر من 23758 مستفيد خلال سنة 2019.

وبخصوص دعم السكن، تم تشجيع الحق في السكن للمهاجرين بنفس الشروط التي يتوفر عليها المغاربة، وقد تم تعديل المادة 247 من قانون مالية 2015 لكي يسمح للمهاجرين الولوج الى السكن الاقتصادي والسكن منخفض التكلفة، مع إطلاق برنامج البيت الاستعجالي للإيواء المؤقت للمهاجرين واللاجئين في حالة استعجالية.

كما تم دعم ومواكبة الجمعيات العاملة في مجال مساعدة المهاجرين والمساعدة الإنسانية والاجتماعية لهم، وتيسير ولوج المهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة قانونية إلى مجال الشغل بشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين.

ولتعزيز حماية حقوق المهاجرين، تم :

- اعتماد المرسوم رقم 2.17.740 المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه والتي شرعت في عملها منذ سنة 2019؛
- استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن العمال المهاجرين (مراجعة 1949)؛
- الشروع في تنفيذ مسطرة المصادقة على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي).

الباب الثالث-التدبير الجماعي الناجح لجائحة كوفيد-19

كلنا نتذكر يوم ثاني مارس 2020، عندما تم اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا ببلادنا، وكان يوما صعبا علما أن بلادنا كانت حذرة وتعاملت مع الجائحة بيقظة عالية، وأنه بفضل التوجيهات الملكية السامية، تعبأت كل القطاعات والقوى الحية لمواجهة هذا الفيروس الفتاك الذي حيّر العالم ومازال يحدث المفاجئات بسبب ظهور سلالات متحورة منه.

أزيد من سنة، دبرت فيها الحكومة جائحة كوفيد-19 بكل حزم، مستحضرة التوجيهات الملكية السديدة، وتظافر جهود مختلف المتدخلين للتصدي ليس فقط لهذا الوباء المستجد، بل أيضا مواجهة تداعياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

إن حالة التأهب التي دخلت فيها بلادنا بسبب جائحة طوفيد-19، شأنها شأن باقي دول العالم، دفعت الحكومة إلى التعامل مع الوضع الوبائي بالكثير من اليقظة والحذر، من جهة، ومن جهة أخرى، اضطررتها لاتخاذ إجراءات وتدابير كانت في كثير من الأحيان قاسية، إلا أنها ضرورية لتفادي حالات الوفيات وحالات الإصابات.

لا أحد ينكر أن هذه الفترة كانت صعبة، وأشكرك أعضاء مجلسي النواب والمستشارين الذين تجندوا وكانوا رغم ظروف الحجر الصحي، يبرمجون جلسات عامة أمثل فيها وأدلي بكل المستجدات والقرارات التي كان لابد من اتخذها رغم صعوبتها، وأقصد على الخصوص فرض الحجر الصحي والإغلاق شبه الشامل الذي فرض لمدة فاقت الثلاثة أشهر، وإغلاق بعض المدن بسبب تفشي الوباء فيها وغيرها من القرارات التي لم يكن بدا منها.

السيدات والسادة

دروس الجائحة

بكل تأكيد لقد توقفنا في هذه الجائحة عند عدد من الدروس يمكن التذكير ببعضها:

- أول درس مستخلص من الجائحة، أن المؤسسة الملكية ببلادنا قوية ومؤسسة مواطنة، وأن قرارات جلالة الملك حفظه الله كانت قرارات صائبة وجريئة واستشرافية، وأن ما حققته بلادنا من نجاحات في تدبير الجائحة يشهد بها القاصي والداني، وأن التشديد منذ البداية على ضرورة حفظ صحة المواطن أولا وقبل كل شيء، كان توجيها سديدا وحكيما في نفس الوقت؛
- الدرس الثاني أننا نجحنا جميعا في البرهنة والتعبير عن التضامن والتآزر وروح الوطنية التي يتحلى بها المغاربة، بمختلف مشاربهم الاجتماعية وأطيافهم السياسية، وأبانوا عن معدنهم النفيس وتعاونهم وتجندهم وراء جلالة الملك نصره الله، ملتزمين ومتضامنين فيما بينهم؛ وأنه كلما تحقق هذا التلاحم والتآزر، كلما حقق المرب والمغاربة البطولات والنجاحات؛
- الدرس الثالث أننا دبرنا الجائحة جميعا، وأقولها جميعا، بروح من التضحية والانضباط لنُجنب بلادنا الأسوأ، وهنا لابد من الإشادة بمختلف السلطات الصحية والأمنية ومختلف القطاعات الحكومية وبالهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤثرين على صفحات الفايسبوك ومختلف وسائط التواصل الاجتماعي، كل هؤلاء كان لهم دور مقدّر، كل من جانبه وحسب تخصصه ومجال تدخله؛
- الدرس الرابع أن الالتزام الجماعي بالإجراءات الاحترازية الوقائية من تباعد جسدي وارتداء الكمامات وتقليل للحركة الاجتماعية، يسهم في التحكم في الوباء

والتقليل من انتشاره أو محاصرته، والإحصائيات خصوصا في الأسابيع الأولى من الجائحة تأكد هذا الأمر وتوضحه.

السيدات والسادة

لقد اعتمدت الحكومة منهجية خاصة ودقيقة في تعاملها مع تدبير الجائحة، مستحضرة التعليمات الملكية السامية والتوجيهات النيرة لجلالة الملك حفظه الله الذي كان يتابع تطورات الوضع الوبائي والصحي عن كثب.

الناحية الصحية

خلافا لما كان يعتقد البعض من أن منظومتنا الصحية ستنهار بفعل تأثير الجائحة، وبسبب ظهور الوباء وارتفاع عدد الإصابات خصوصا الحرجة منها، فإن منظومتنا بقيت صامدة، بعنصرها البشري من أطباء وممرضين وأطر صحية وإدارية وشبه طبية، الذين أوجه لهم بالمناسبة كل التحية والتقدير، لما قدموه من خدمات إنسانية جليلة، وليقظتهم وانخراطهم المستمر والمتواصل، في بعض الأحيان على حساب عائلاتهم (فمنهم من لم ير أبناءه أو آباءه أو عائلته الصغيرة لشهور، ومنهم من حرم من العطل بسبب تجنده في هذ المعركة معركة مواجهة كوفيد-19).

وهنا، لابد أن اشير إلى أن اهتمام الحكومة بالصحة، والمعطيات التي قدمت منذ قليل، كل هذا ساعد في التخفيف من تداعيات الجائحة ومن حفظ منظومتنا من أي انتكاسة.

المستويين الاجتماعي والاقتصادي

تنفيذا للقرارات الملكية السامية، وفي إطار مجهود غير مسبوق، تمكنت الحكومة من تخصيص وصرف دعم مالي لذوي الدخل المحدود وتقديم المساعدة المباشرة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة.

وقد بلغ مجموع الأسر المستفيدة من عملية الدعم خلال الجائحة، ما يقارب 5,5 مليون أسرة، 45 بالمائة منها بالعالم القروي، وخصصت لذلك ميزانية تقارب 16 مليار درهم، فيما تجاوز عدد المستفيدين المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكثر من 900 ألف مواطنة ومواطن.

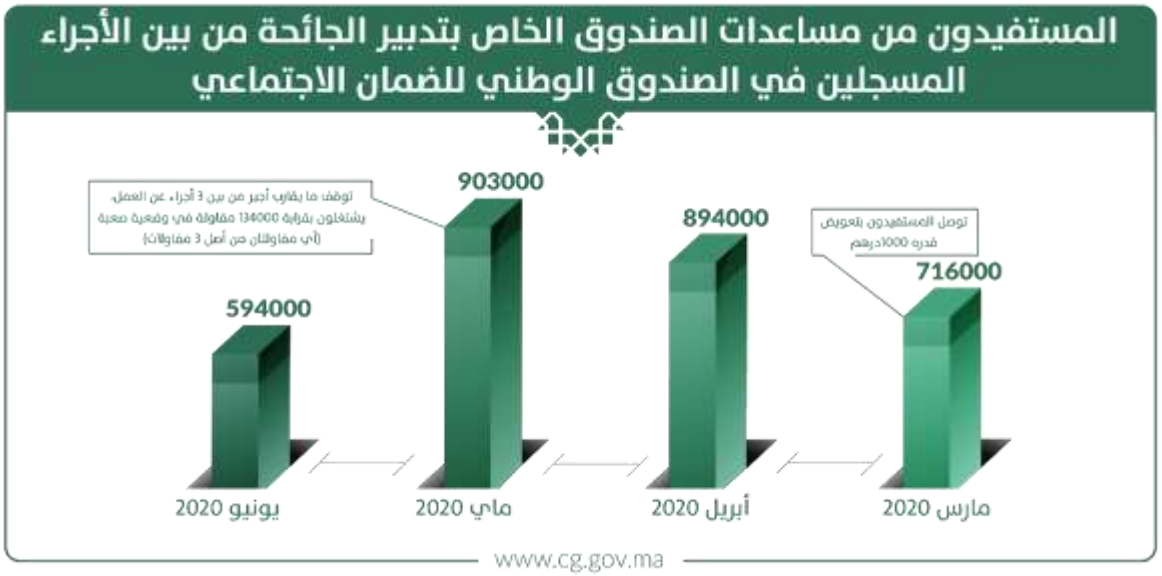

كما تمت مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى الإجراءات الاستثنائية لتعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار ودعم التشغيل بعقد برامج عقود مع القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من آثار الوباء وتجديد الدعم للقطاعات المنكوبة وغيرها من التدابير الضرورية لضمان الإقلاع ببلادنا.

التدبير القانوني

لقد واجهت الحكومة تحديا قانونيا كبيرا بسبب الجائحة تمثل بالأساس في وضع إطار قانوني ينظم ويحكم تصرفات السلطات العامة في مواجهتها لجائحة ويسعفها في اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهتها مع التقيد الصارم بمبدأ المشروعية وصون الحقوق والحريات.

ولهذه الغاية، اختارت الحكومة مقاربة قانونية حكيمة بالمصادقة على الإطار القانوني لحالة الطوارئ الصحية، ويتعلق الأمر بالمرسوم بقانون بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، هذا النص الذي شكل تحديا واجتهادا غير مسبوق في تاريخ التشريع ببلادنا في ظل غياب أي مقتضى دستوري صريح ينظم حالة الطوارئ الصحية، وكذا عدم صدور اجتهادات قضائية وطنية سواء من القضاء العادي أو القضاء الدستوري يمكن الاستناد إليها ولو بشكل غير صريح للتأسيس القانوني لهذه الظروف الاستثنائية.

وبالنسبة للنصوص ذات الصلة بحالة الطوارئ الصحية، فقد بلغ عدد مشاريع القوانين التي اشتغلت عليها الحكومة 12 نصا، و5 مراسيم قوانين و44 مرسوم تنظيمي إضافة إلى 32 قرارا لقطاعات معنية بشكل كبير بتدبير الجائحة وأخص بالذكر بقطاع الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وبالبحث العلمي ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

تسريع التحول الرقمي خلال الجائحة

بكل تأكيد أن جائحة كورونا كما شكلت محنة، فإنها في الوقت نفسه كانت بمثابة منحة، وقد حرصت الحكومة أن تتعامل مع الوضعية على أنها فرص أيضا، وليس

تهديدات فقط، وأنها تحديات يجب مواجهتها بنفس إيجابي وبأمل، لكي نحولها إلى نجاحات وإنجازات.

وقد تجلت هذه المقاربة في عدة مستويات، من بينها :

- الحجر الصحي وتحدي التعليم عن بعد، لضمان استمرار الدراسة، وتنظيم امتحانات الباكلوريا والامتحانات الإشهادية، إذ لم تكتفي بلادنا بإتمام السنة الدراسية، إذ لم تكن سنة بيضاء، ونجحنا في تنظيم الامتحانات، وفي تطوير المضامين والوسائل الضرورية لتوفير التعليم عن بعد في وقت وجيز؛
- تطوير الخدمات الرقمية للعمل عن بعد (بسبب فرض الحجر الصحي، استمر الموظفون في القيام بعملهم لكن عن بعد...)

التواصل خلال الأزمة

نهجت الحكومة سياسة تواصلية مبنية على الشفافية والاستمرارية

- كان الإخبار اليومي بالوضعية الوبائية ببلادنا؛
- استمرت إخبار الراي العام بقرارات الحكومة، التي كثر عدد اجتماعاتها؛
- التواصل عبر المؤسسة التشريعية بغرفتيها (عقد عشرات من الجلسات في إطار الفصل 100 من الدستور)؛
- التواصل المستمر مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والهيئات المهنية وفاعلين في القطاعات الأكثر تضررا (الاستقبال والنقاش والتفكير الجماعي، والخروج بقرارات؛
- إجراء مقابلات تلفزيونية في قنوات الإعلام الرسمي (القناة الأولى والقناة الثانية وميدي 1 تي في)؛
- تصريحات في وكالة المغرب العربي للأنباء؛
- حوارات صحفية مع مختلف وسائل الإعلام.

الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا

لقد أطلقت بلادنا الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا وقامت بالاستعدادات اللازمة لتكون الحملة في مستوى مواجهة الفيروس.

وبالفعل، وبفضل مبادرة جلالة الملك حفظه الله الذي أعطى الانطلاقة الأولى للحملة الوطنية للتلقيح يوم 26 يناير 2021، حددت اللجنة العلمية مجموعة من المراحل لهذه الحملة، فكان البدء بالعاملين في الصفوف الأمامية من أطباء وممرضين ورجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة ....

كما أن اختيار الفئات المستفيدة حسب عدد الجرعات المتوصل بها كان ينم عن ذكاء وتخطيط دقيق ساهم في حفظ صحة المواطنين.

ولم تتوقف إنجازات جلالة الملك نصره الله عند هذا الحد، بل ومن عظيم حرصه على سلامة وأمن شعبه الوفي أن سهر على تمكين المغرب من القدرة على إنتاج اللقاح، حيث أشرف جلالته يوم الاثنين 5 يوليوز 2021 على الاطلاق والتوقيع على اتفاقيات تتعلق بمشروع تصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى بالمغرب.

الآن وبعد أزيد من خمسة أشهر من بداية عملية التلقيح، بلغ عدد الملقحين الذين تلقوا الجرعتين أكثر من تسعة ملايين، مما أسهم في انقاذ أرواح المئات بل الآلاف من المواطنين في ظروف انتشار سلالات متحورة للفيروس.

لقد وصلنا إلى أزيد من 34 في المائة من الفئة المستهدفة وهذا شيء مهم وغير موجود في أي بلد في القارة الإفريقية (15 مليون شخص فقط ملقح في إفريقيا، مقابل 10 مليون ملقح في المغرب، وهذا تم بفضل جهد كبير لجميع القطاعات المتدخلة التي تعبأت لإنجاح هذه المرحلة)

وأقول للجميع إنه رغم النجاحات المقدرة، ورغم التحكم النسبي في الوباء، إلا أنه علينا أن نتحلى بدرجة عالية من الحيطة والحذر، ولقد رأينا أنه بسبب التسهيلات التي اعتمدت منذ فترة فيما يخص الحركة داخل وبين المدن، وأيضا فتح الرحلات مع

الخارج، كلها إجراءات وغيرها إضافة الى التهاون الذي يسجل في بعض المناطق، أدى إلى ارتفاع نسبي لعدد الحالات وأيضا لعدد الحالات الحرجة، ووصلنا إلى تسجيل 6.000 حالة نشطة في حين كانت تسجل أكثر من 3000 حالة نشطة، وهذا أكر غير جيد كون الحالات النشطة تتضاعف خلال شهر واحد،

صحيح أننا لم نصل إلى المنطقة الحمراء، لكن الارتفاع المضطرد يعني أنه لابد من الالتزام بالإجراءات الضرورية من تباعد وارتداء الكمامات في الفضاءات العمومية وتجنب مناطق الزحام والعناق وكل هذا لنجنب أنفسنا وكافة المواطنين من العدوى بالفيروس. وكون الشخص ملقح بجرعتين، فهذا لا يعني انه في مأمن عن الفيروس، التلقيح مهم، لكن لابد من المناعة الجماعية لحماية كافة المواطنين.

ومرة أخرى، أحث نفسي وأحثكم جميعا على الالتزام بالإجراءات الضرورية.

كما أوجه رسالة شكر وتنويه إلى جميع الأطر الصامدة الذين شكلوا جبهة أمام الجائحة وأخص بالذكر الأطر الصحية والإدارة وشبه الطبية في القطاع الصحي، والأطر الأمنية والإدارية في القطاع الأمني والأطر الإدارية والتعليمية وفي كافة الأطر التي صبرت واشتغلت ليكون الغذاء متوفرا وفي وقت قياسي، توفرت الكمامات والسوائل المعقمة وعلينا ألا ننسى، فهذه نجاحات بلادنا ونجاحات الحكومة.

وكما أقول دائما فإن قصص نجاح مواجهة الجائحة قصص كثيرة جدا ومتتالية ومنحتنا أمنا وأمانا وأوصلتنا إلى ما وصلنا إليه حاليا.

وباسمكم أشكر جميع من ساهم في قصص النجاح هذه، وأشكر السيدات والسادة البرلمانيين الذين تعبؤوا من أجل إخراج القوانين في سرعة قياسية لأن مواجهة الجائحة تطلبت منا أيضا استنفارا تشريعيا، وهذا ما نجحنا فيه أيضا جميعا، فشكرا لكم.

الخاتمة

إن الحصيلة الجماعية للحكومة التي تشرفت بتقديم نماذج محدودة من مضامينها، مشرفة بالنظر:

- **للمنهجية التي اعتمدناها**، من إنصات وعمل جماعي، وإبداع في آلية التنزيل والتتبع؛
- **للإنجازات المحققة و آثارها على الو اقع المعيش** للمواطن في المدينة وفي القرية، في السهل وفي الجبل، وفي مختلف الجهات، ولها تأثير أيضا على مغاربة العالم وعلى المقاولات؛
- **للوفاء بالالتزامات رغم الإكراهات الاستثنائية** التي عرفتها الولاية؛
- **لعدد الأوراش الهيكلية التي أنجزتها الحكومة والتي ستؤثرعلى المراحل المقبلة وستجعلها تشتغل وفق خارطة طريق واضحة نحو أهداف اجتماعية و اقتصادية طموحة.**
- **لمستوى الوفاء الذي ميز أداء الحكومة رغم الإكراهات**، وهي بهذا التميز، تستحق صفة "حكومة الإنصات والإنجاز والوفاء".

لقد نجحنا في مواصلة مسار الإصلاح، الممتد في الزمان، فعملنا على مواصلة وترصيد الإصلاحات التي كانت منطلقة، ولكن أيضا أطلقنا إصلاحات جديدة، بعضها عانى من التعثر لعدة سنوات.

إنها حصيلة مشرفة، استطاعت الحكومة من خلالها **أن توفق بين** :

- إيلاء الشق الاجتماعي كامل العناية، فطورت ووسعت أغلب البرامج الاجتماعية، وأنهت ولايتها بوضع أسس الثورة الاجتماعية التي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله، وهي بذلك **حكومة اجتماعية بامتياز**؛
- دعم الاستثمار والمستثمرين، وتحسين مناخ أعمالهم، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الوطني لإنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل، وهي بذلك **حكومة محفزة للاستثمار والتشغيل**؛
- إطلاق إصلاحات هيكلية كبرى، بكل جرأة وإقدام ومسؤولية، من تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، إلى إصلاح الإدارة وتحديثها، وهي بذلك **حكومة الإصلاحات الكبرى**؛
- تحسين المؤشرات الماكرو-اقتصادية في السنوات الثلاث الأولى، مما أسهم في تجنيب بلادنا الأسوء لا قدر الله، رغم التداعيات القاسية للجائحة، وهي بذلك **حكومة المسؤولية الوطنية**.

إنجازات هذه الحكومة، أعطت دينامية جديدة لتدبير الشأن العام، وعززت من قيم المصلحة العامة، وقيم الشفافية والنزاهة والمحاسبة، وأرست مؤسسات الحكامة، وحسنت من مناخ الأعمال، ورفعت العديد من القيود عن المواطن والمقاولة، وطورت الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعززت الحوار المسؤول مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ووضعت المواطن في صلب اهتماماتها، من خلال إصلاحات يعضد بعضها بعضا، لتعزيز شروط الاستقرار وتثبيته، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي وإرساء أسسه.

إن الإصلاحات والإنجازات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت خلال الفترة 2017-2021 ومجموع الأوراش الكبرى التي تم إنجازها أو تلك التي تم إطلاقها تشكل قاعدة لتعزيز الثقة في النموذج المغربي الذي يحظى بتقدير واحترام على الصعيد الدولي.

وبالرغم من وجود تحديات ورهانات يتوجب التصدي لها في السنوات المقبلة، إلا أن الحاجة ماسة للتأكيد على أن الاستقرار وقوة الجذب الذي تحظى بها المملكة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من شأنها أن تشحذ همم المغاربة جميعا لمواصلة درب الإصلاح والسعي لتحقيق التنمية الشاملة لبلادنا.

ولعل الطابع الاجتماعي لعمل الحكومة، الذي تُوِّجَ بإطلاق ورش الحماية الاجتماعية الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتدبير الجماعي الناجح للجائحة، يشكلان عنوان وسمة هذه الولاية الحكومية.

يسرنا ما تحقق، ولا ندعي أن جميع المشاكل قد وجدنا لها حلا، أو أن كل المطالب المشروعة قد استجيب لها.

لكنه الأمل الذي يحركنا، والثقة في الوطن التي تطمئننا، وخدمة المواطن ديدننا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.